جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

شعبة التاريخ

مذكرة ماستر

علوم إنسانية

تاريخ

تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:

1-برقم فريال

يوم:03 جوان 2025

التعاون الاقتصادي العربي في مجال الطاقة(1980-2002)

لجنة المناقشة:

رضا حوحو	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيس
كحول وحيدة	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقرر
الصادق بوطارفة	أ. مس أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية 2025/2024

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

شعبة التاريخ

مذكرة ماستر

علوم إنسانية

تاريخ

تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:

1-برقم فريال

يوم:03 جوان 2025

التعاون الاقتصادي العربي في مجال الطاقة(1980-2002)

لجنة المناقشة:

رضا حوحو	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيس
كحول وحيدة	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقرر
الصادق بوطارفة	أ. مس أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية 2025/2024

شكر والعرفان

الحمد لله والشكر لله سبحانه وتعالى على نعمه التي لاتعد ولاتحصى أن تفضل علي بالتوفيق لإنجاز هذا العمل وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

لي عظيم الشرف أن أتوجه بالشكر الجزيل والإمتنان الكبير ***للأستاذة الدكتورة الفاضلة كحول وحيدة*** على كل نصائحها القيمة وعلى جميل صبرها وحسن تواضعها وأسأل الله أن يزيدها بها رفعة .

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من بعطائهما خطوت أول طرق البحث والإنجاز والنجاح :

والدي ووالدتي الغاليين حفظهما الله وأطال عمرهما

وجزاهما عني خير الجزاء ، على رعايتي وتربيتي وتعليمي وإلى من ساندوني وسهلوا لي الصعاب أفراد عائلتي وخالتي صبرينة .

إلى كل من دعمني بكلمة ، بدعاء ، أو بإبتسامة أمل أهدي هذه المذكرة

وأسأل الله العلي القدير أن ينتفع بهذا العمل كل من قرأه وتصفحه .

فريال

مقدمة

تعد الطاقة بمختلف اشكالها من المقومات الاساسية التي تقوم عليها الدول ، فهي المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقصادية والإجتماعية والعنصر الحيوي الذي لا يمكن الإستغناء عنه في جميع ميادين الحياة من الصناعة والزراعة الى النقل والخدمات والبنى التحتية ، وقد أضحى أمن الطاقة هدفا استراتيجيا تسعى لتحقيقه بغية إستقرار الإقتصاد والسياسي ، وقدرتها على تحقيق معدلات نمو مستدامة في خضم التحولات العالمية المتسارعة ، وقد شهد العالم منذ سبعينات القرن العشرين تحولات جذرية في فهمه لأهمية الطاقة ،خاصة بعد الازمات المتعاقبة التي هزت أسواق النفط العالمية ، فقد كشفت هذه الازمات هشاشة النظام الإقتصادي العالمي امام تقلبات أسعار الطاقة ، ومدى الترابط بين القرارات الجيوسياسية والتوازنات الطاقوية وقد ابرزت هذه التحولات الحاجة الى إعادة النظر في انماط الإستهلاك والإنتاج وتكثيف الجهود نحو تنويع مصادر الطاقة وتعزيز التعاون بين الدول لضمان أمنها الطاقوي .

وفي هذا السياق برزت الدول العربية كلاعب اساسي في معادلة الطاقة العالمية نظرا لما تمتلكه من إحتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي ، جعلتها تحتل مواقع متقدمة في خارطة الإنتاج والتصدير لقد ادركت الدول العربية منذ عقود أهمية التعاون فيما بينها خاصة في مجالات ذات طابع إستراتيجي كقطاع الطاقة ، فبادرت الى إنشاء منظمات ومؤسسات تعني بهذا المجال مثل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ، والمجلس الوزاري العربي للكهرباء وصندوق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وغيرها من الأطر التي حاولت إرساء قواعد لتعاون منظم وفعال كما تم توقيع العديد من الإتفاقيات والمبادرات الثنائية

والجماعية التي هدفت الى تنسيق السياسات الطاقوية وتبادل الخبرات وإستغلال الموارد المشتركة وإقامة مشاريع البنية التحتية عابرة للحدود .

لكن ورغم هذه المبادرات فإن تقييم حصيلة التعاون الإقتصادي العربي في مجال الطاقة خاصة في الفترة الممتدة من 1980 الى 2002 يكشف عن واقع معقد تتداخل فيه الإنجازات مع الإخفاقات والطموحات مع المعوقات ، فقد تميزت هذه الفترة بجملة من التغيرات الإقليمية والدولية كالحروب في المنطقة والتقلبات في أسعار النفط والتوجهات نحو الخصخصة والإنفتاح الإقتصادي مما أثر بشكل مباشر على مسارات التعاون العربي وفي المقابل شهدت هذه المرحلة أيضا جهودا حثيثة لإعادة إحياء مشاريع التعاون ومحاولات لتجاوز العقبات القائمة عبر تفعيل دور المؤسسات الإقليمية وتحديث الأطر القانونية والتنطيمية .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في كونه يمس أحد أهم القطاعات الاستراتيجية في العالم العربي وهو قطاع الطاقة الذي يعد المصدر الرئيسي للدخل القومي في العديد من الدول العربية ، كما ان تعزيز التعاون العربي في هذا المجال يشكل خطوة حيوية نحو تحقيق التكامل الإقتصادي العربي وتفعيل اليات العمل الاقتصادي المشترك ، ويكتسي هذا الموضوع أهمية خاصة بالنظر إلى الموقع الريادي للدول العربية في أسواق الطاقة العالمية ، حيث تمتلك نسبة معتبرة من احتياطات النفط والغاز مايمنحها وزنا دوليا يمكن تعزيزه من خلال تنسيق السياسات وتبادل المنافع .

إشكالية البحث :

ومن خلال البحث في موضوع التعاون الإقتصادي العربي في مجال الطاقة نطرح الإشكالية التالية :

ماهي أسس التعاون الإقتصادي العربي في مجال الطاقة خلال الفترة 1980 _2002 ؟

وتندرج تحت هاته الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- ماهي الخصائص العامة للوطن العربي التي تشكل أرضية للتعاون في مجال الطاقة ؟
- ماالمقصود بالتعاون الإقتصادي العربي ، وما مكانة قطاع الطاقة ضمنه ؟
- ماهي الأهداف والدوافع التي قامت عليها مبادرات التعاون الطاقوي العربي ؟
- ماهي النماذج والمشاريع التي تعكس هذا التعاون في قطاع الطاقة المتجددة والغير متجددة ؟
- ماهي التحديات الإقليمية والدولية التي واجهت التعاون العربي في مجال الطاقة ؟
- إلى أي مدى تمكن التعاون الطاقوي العربي من الإستمرار وتحقيق أهدافه في ظل هذه المتغيرات ؟

أسباب إختيار الموضوع :

أسباب موضوعية :

تكمن الأسباب الموضوعية لإختيار هذا الموضوع في أهمية قطاع الطاقة كأحد أهم دعائم الإقتصاد العربي من حيث الموارد والانتاج والصادرات ، ورغم الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الدول العربية الا ان واقع التعاون في هذا المجال لا يزال دون المستوى المطلوب ، وهو مايستدعي البحث في خلفيات هذا القصور وتحليل الياته ، كما ان الفترة الممتدة بين 1980 و 2002 كانت حافلة بالتطورات السياسية والإقتصادية التي أثرت بشكل مباشر على العلاقات العربية –العربية مايوفر مادة غنية للتحليل ، ومن جانب اخر فإن هذا الموضوع لايزال يحتفظ براهنيته خاصة في ظل التحولات الطاقوية العالمية ، وهو مايمنح الدراسة بعدا استشرافيا مهما .

أسباب ذاتية :

يرتبط اختياري لهذا الموضوع بإهتمامي الشخصي بالقضايا الإقتصادية العربية ، وبشكل خاص مجال الطاقة الذي يمثل محورا إستراتيجيا في رسم السياسات الاقتصادية والتنموية في المنطقة العربية ، كما انني أسعى من خلال هذه الدراسة الى تعميق فهمي لطبيعة العلاقات الإقتصادية البينية بين الدول العربية ، والبحث في مدى إمكانية تجاوز الخلافات لتحقيق تعاون فعال يخدم المصالح المشتركة ، ويأتي هذا الموضوع أيضا في إطار رغبتي الأكاديمية في تناول قضية تجمع بين البعدين الإقتصادي والسياسي وهو مايجعل البحث في التعاون الطاقوي العربي فرصة لتطوير أدوات التحليل وفهم العلاقات الاقليمية من منظور علمي معمق .

الإطار الزماني والمكاني للدراسة :

كان الإطار الزماني لهذه الدراسة من 1980م إلى 2002م ، أما الإطار المكاني فكان الوطن العربي .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- تحليل واقع التعاون الإقتصادي العربي في مجال الطاقة خلال الفترة 1980 _2002 .
- التعرف على الإطار المؤسساتي والسياسي الذي حكم هذا التعاون ومدى فعاليته .
- رصد أبرز التحديات والمعوقات التي واجهت التنسيق والتكامل في هذا القطاع .
- استخلاص الدروس والعبر التي يمكن أن تسهم في تطوير التعاون العربي مستقبلا .
- إبراز أهمية تبني سياسات طاقوية عربية مشتركة تعزز من المكانة الإقليمية والدولية للدول العربية .

الدراسات السابقة :

تحتاج أي دراسة إلى مرتكزات تقوم عليها وتنطلق منها لتكمل جوانب البحث وعندما بدأت البحث لم أجد دراسات سابقة تتحدث عن الموضوع بشكل واضح نذكر دراستين :

- **الدراسة الأولى :** كرار صباح مهدي " **الطاقة المتجددة في الوطن العربي ودورها في تعظيم التوليد الكهربائي مع إمكانية إفادة العراق خلال المدة 2010 – 2020** "

تناولت هذه الدراسة موضوع الطاقة المتجددة في الوطن العربي ودورها في تعظيم التوليد الكهربائي ، مع التركيز على إمكانية إفادة العراق من التجارب العربية خلال المدة 2010 _2020 . اعتمدت الدراسة على تحليل واقع الطاقة المتجددة في الدول العربية وابرزت أهمية تبني إستراتيجية إقليمية مشتركة في هذا المجال ، كما ناقشت التحديات التقنية

والمالية التي تعيق الإستفادة الكاملة من هذه المصادر ، وإقترحت إمكانية تعزيز التعاون العربي في مشاريع الطاقة النظيفة .

- **الدراسة الثانية :** رشا عبد العزيز إسماعيل " **مساهمة الطاقة المتجددة في بعض مؤشرات التنمية المستدامة لبلدان مختارة مع الإشارة إلى العراق** "

ركزت هذه الدراسة على مساهمة الطاقة المتجددة في بعض مؤشرات التنمبة المستدامة في عدد من البلدان العربية مع الإشارة إلى العراق كحالة تطبيقية . بينت الباحثة وجود علاقة إيجابية بين تطوير مصادر الطاقة المتجددة وتحقيق مؤشرات مثل جودة البيئة والصحة العامة والتعليم ، وقدمت الدراسة إطارا لتقييم إثر الطاقة النظيفة على السياسات التنموية ، مما يفتح المجال أمام تعاون عربي إكثر فعالية في مجال الطاقة .

المنهج المتبع :

ولدراسة هذا الموضوع إعتمدت على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ، المنهج التاريخي وذلك من خلال تتبع تطور التعاون العربي في مجال الطاقة عبر مراحل زمنية محددة من خلال رصد وتحليل الاحداث السياسات والاتفاقيات التي ساهمت في تشكيل هذا التعاون ، مع التركيز على السياقين الإقليمي والدولي المؤثرين في تلك الفترة ، والوصفي لوصف الواقع الفعلي للتعاون الطاقوي العربي من خلال دراسة النماذج القائمة ، وتقديم عرض موضوعي للمؤسسات والمشاريع ذات الصلة وتقييم مدى فعالية هذا التعاون ورصد التحديات التي واجهته .

صعوبات الدراسة :

من بين العراقيل التي واجهتني خلال إعداد الدراسة :

- قلة مصادر البحث في حدود إطلاع .
- عدم توفر دراسات حول هذا الموضوع .
- واجهتني صعوبة كبيرة في جمع البيانات الإحصائية التي كانت في بعض الأحيان متضاربة فيما بينها وبفارق كبير .

هيكلة الدراسة :

يتألف هذا البحث من مقدمة وفصول كل فصل الى مبحثين او ثلاثة مباحث وخاتمة بالإضافة إلى الملاحق .

الفصل الأول : كان تحت عنوان " **مفهوم التعاون الإقتصادي العربي** " تناولت في المبحث الأول لمحة عن الوطن العربي قسمته إلى 3 مطالب بدأت بالإمكانيات الطبيعية للوطن العربي ثم الجغرافية البشرية ثم الجغرافية الاقتصادية ، وتناولت في المبحث الثاني ماهية التعاون الإقتصادي العربي قسمته الى 3 مطالب بدأت بتعريف التعاون الإقتصادي ثم اليات التعاون الإقتصادي ثم دوافع التعاون الإقتصادي ثم صور وأنواع التعاون الإقتصادي ، وتناولت في المبحث الثالث ماهية الطاقة قمت بتقسيمه إلى 3 مطالب المطلب الأول مفهوم الطاقة ثم مفهوم الطاقة المتجددة ثم بعدها مفهوم الطاقة غير متجددة .

الفصل الثاني : كان تحت عنوان " **أسس التعاون الطاقوي العربي (1980_1990)** " تناولت في المبحث الأول أسباب وأهداف التعاون الطاقوي العربي قمت بتقسيمه إلى مطلبين بدأت بأسباب التعاون الطاقوي العربي ثم في المطلب الثاني أهداف التعاون الطاقوي العربي ، ثم تطرقت في المبحث الثاني لمجالات التعاون الطاقوي العربي خلال الفترة الممتدة من 1980

إلى 1990 حيث تطرقت في المطلب الأول إلى مشاريع التعاون العربي في الطاقة المتجددة وفي المطلب الثاني تطرقت إلى مشاريع التعاون في الطاقة الغير متجددة .

الفصل الثالث : عنون ب " **محددات التعاون الطاقوي العربي (1991 _2002)** " تناولت في المبحث الأول التحولات الإقليمية والدولية وأثرها على التعاون الطاقوي العربي قمت بتقسيمه إلى مطلبين ، بدأت بالتحولات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها على التعاون الطاقوي العربي ثم التحولات الإقتصادية الإقليمية والدولية وأثرها على التعاون الطاقوي العربي ، ثم تطرقت في المبحث الثاني إلى تقييم التعاون العربي الطاقوي في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2002 تطرقت في المطلب الأول إلى أشكال التعاون العربي وفي المطلب الثاني إلى تقييم التعاون العربي الطاقوي في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2002 .

لأنهي عملي بخاتمة تضمنت أهم ماتوصلت إليه في دراستي ، كما دعمت العمل بمجموعة من الملاحق .

الفصل الأول :

مفهوم التعاون الاقتصادي العربي

تمهيد:

يعد التعاون الإقتصادي العربي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والإستقرار المستدام في الوطن العربي، وخاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها الدول العربية على المستويين الإقليمي والدولي فقد اضحى من الضروري تعزيز آليات العمل المشترك وتفعيل الطاقات الإقتصادية الكامنة بما يضمن التكامل ويحقق المصالح المشتركة ، ولأن اي تناول لمفهوم التعاون الإقتصادي لا يمكن ان يتم بمعزل عن الإطار الجغرافي والبشري والسياسي الذي يحتضنه ، فان فهم الواقع العام للوطن العربي يعد مدخلا رئيسيا لفهم طبيعة هذا التعاون وابعاده كما ان تحديد مفهوم التعاون الإقتصادي العربي يتطلب الوقوف عند تطوره التاريخي وأبعاده المؤسسية ، وفي هذا الاطار، ويتضمن الفصل ثلاثة مباحث رئيسية يسلط الأول الضوء على لمحة عامة عن الوطن العربي من حيث الخصائص الجغرافية والاقتصادية، بينما الفصل الثاني حيث يتناول ماهية التعاون الاقتصادي العربي ومقوماته، أما الثالث فيتناول مفهوم الطاقة وأهميتها في الاقتصادات العربية.

المبحث الأول : لمحة عن الوطن العربي

يمثل الوطن العربي وحدة جغرافية وحضارية ذات إمتدادات تاريخية عميقة وهو يشكل مجالا استراتيجيا يربط بين قارات العالم الثلاث : اسيا ،افريقيا ، واوروبا وتكمن أهمية هذا المبحث في استعراض المعطيات العامة التي تشكل خلفية ضرورية لفهم أي مسعى تعاوني إقتصادي بين الدول العربية، والتي تعد من العوامل المؤثرة في نمط واليات التعاون الإقتصادي بينها.

المطلب الأول : الإمكانيات الطبيعية للوطن العربي

الفرع الأول : التسمية والمساحة

يطلق إسم الوطن العربي على الدول التي يتحدث مكانها باللغة العربية والتي تضم 22دولة ويتحدث معظم الوطن العربي باللغة العربية وتجمع القومية العربية بين سكانه وكثيرا ما يطلق اسم العالم الجاف أو المنطقة الجافة على الأراضي التي يملكها الوطن العربي، حيث أن معظم اراضي صحاري جافة قليلة المطر لذلك يتركز معظم سكان الوطن العربي في المناطق الساحلية والمرتفعات الجبلية .[1]

أقطار الوطن العربي يتكون الوطن العربي من عدة اقطار :

- **بلاد الشام** :ويطلق على منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، والتي تضم كل من فلسطين سوريا ،الاردن ، لبنان ، كان يطلق على هذه المنطقة اسم سوريا الكبرى أو سوريا الطبيعية .

[1] سهام بجاوية ، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 110 .

- **الهلال الخصيب** :وأطلق هذه التسمية على منطقة سوريا الكبرى إضافة الى بلاد الرافدين (العراق) وقد سميت كذلك لان تشكل جغرافيا تشبه الهلال الذي يبدا من جنوب العراق ويمتد باتجاه الشمال والشمال الجغرافي نحو شمال سوريا ثم نحو الجنوب والجنوب الغربي ليشمل فلسطين والجزء الشمالي الغربي من الاردن .
- **شبه الجزيرة العربية**،هي موطن العرب الأول وتضم كل من السعودية، اليمن، عمان، الامارات،العربية المتحدة ،قطر،البحرين،الكويت.
- **الشق الافريقي** :ويطلق هذا الاسم على بلاد الصومال وجيبوتي ،والتي كانت تستمرها ثلاث دول اوربية (فرنسا ،انجلترا ،ايطاليا)وقد انضم الصومال الفرنسي الى جامعة الدول العربية بعد حصوله على الاستقلال عام .1977وأصبح يعرف باسم جيبوتي.
- **دول واد النيل** :كما هو الحال بنسبة لبلاد الرافدين التي سميت نسبة لنهري الدجلة والفرات فقد اطلق اسم وادي النيل العربي على مصر والسودان نسبة الى واد النيل الذي يخترقهما. [1]

تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي (488, 943, 13 كيلومتر مربع)، أي أنه أكبر من قارة اوروبا من حيث المساحة والتي لاتتجاوز (10 مليون كيلومتر مربع) ، وتتوزع الأراضي العربية بين قارتي افريقيا وأسيا، حيث تبلغ مساحة الجناح الافريقي للعالم العربي (10 , 148,000 كيلومتر مربع) وهو مايوازي (78, 72 %)، من جملة مساحة الأراضي

[1] سهام بجاوية ، المرجع السابق، ص 110 .

العربية، في حين تبلغ مساحة الجناح الاسيوي للعالم العربي (795,488, 3 كيلومتر مربع) وهو مايعادل (% 22 ,27)من جملة مساحة العالم العربي .[1]

الفرع الثاني: الموقع الجغرافي والفلكي

يقع الوطن العربي في نصف الكرة الشمالي باستثناء الاطراف الجنوبية من الصومال ويمثل خط الحدود الشمالي السوري مع تركيا عند دائرة عرض (30و°37 وتقريب)، اقصى امتداد للعالم العربي ناحية الشمال في حين يمثل خط الحدود الجنوبي للصومال مع كينيا عند دائرة (عرض2°تقريب جنوب خط استواء)، اقصى امتداد للأراضي العربية ناحية الجنوب،ومعنى ذلك ان العالم العربي يمتد من الشمال الى الجنوب في حوالى(39،5دائرة عرضية)، اي يمتد المسافة تزيد على (4500كيلو متر) في حين تمتد الاراضي العربية بين خطي طول (15غرب)عند راس نواديبو في موريتانيا (60° شرق تقريب)عند راس الحد في سلطنة عمان، اي ان الأراضي العربية تمتد في حوالي (75)خط طول بين الشرق والغرب اي المسافة تتجاوز 7500كيلو متر[2] .

وبذلك تقع الأراضي العربية بأكملها تقريب في نصف الكرة الشمالية، كما ذكرنا كما أنها تمتد في معظمها داخل النطاق المداري يستثنى من ذلك الأطراف الشمالية الواقعة داخل النطاق المعتدل الممتد الى شمال من الدائرة عرض °30)شمال تقريب .

[1] محمد خميس الزوكة ، **جغرافية العالم العربي** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 19 .

إن موقع الوطن العربي في مكان وسط بين قارات العالم القديم جعله مركزا تختلط فيه الثقافات، وكان لقيام الحضارات القديمة [1]ومهبط الأديان السماوية وبؤرة تلتقي فيه الأراء والأفكار قديما وحديثا، ومن خلال ماتقدم استوحى على سكان هذا الجزء من العالم الشعور بالمسوؤلية وبالأهمية لهذا الموقع والى الأهمية التي يتمتع بها الوطن العربي حضاري وتاريخيا والعمل بما يرضى الضمير والوطن الى خلف قوة عربية مهابة تمكنه من الاحتفاظ به متحررا الاندلس له كرامة ولا تدنس له ارض ولا عرض .

الخصائص الجغرافية لموقع الوطن العربي :

ان الدارس لموقع الوطن العربي تتضح له من خلال خصائص متنوعة اضفت عليه أهمية، ويرجع ذلك للموقع الفلكية والظروف الطبيعية في حين يرجع بعظها الى العوامل البشرية فالأهمية التي ترجع للموقع وفقا لتحديد الدوائي الغرضية، تجد انه يحتوى بيئات متنوعة سواء في شكله وتربية او نوع مناخه، وما ينعكس عليها من تعدد للبيئات الطبيعية والاختلاف بين مناطق الوطن العربي، والوطن العربي يقع بين منطقتين مختلفتين في الانتاج احداهما في الشمال وتتمثل في اوربا حيث الانتاج الصناعي والثانية ممثلة في افريقيا واسيا[2]، حيث الانتاج الكبير للمواد الخام الزراعية والبنائية والحيوانية والمعدنية وهو بهذا الموقع فرض كيانه، ويلعب دورا هاما يخدم النشاط والاقتصاد العالمي ومن خصائصه انه يتحكم في الممرات والمضايق البحرية الهامة كمضيف جبل طارق وقناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز، وبهذا فإن الوطن العربي وحدة طبيعية متكاملة الموارد والامكان لاتوجد عوائق تعرقل الاتصال البري والبحري بين مناطقه، ولكن مايمنع الاتصال في وطننا العربي بكل مناطق ويحول دون الاستفادة من تنوع وتكامل الامكانات ترجع عوائق مصطنعة وضعها الاستعمار وباركها العملاء والرجعيون ومحازات من مكانة وهذا الوطن انه على أرضه

[1] محمد خميس الزوكة ، المرجع السابق ، ص19.

[2] أحمد سامي مصطفى جغرافية الوطن العربي، دراسة طبيعة اقصادية سياسية مع دراسة شاملة الدول العربية، ،ط4،مكتبة النهضة االمصرية ،القاهرة، 1970،ص ص15-23.

تعيش قومية واحدة هي القومية العربية الواحدة رغم تعاقب الغزاة والطغاة وبقى العرب بحضارتهم وثقافتهم الواحدجة المميزة ونظرتهم الواحدة للحياة التى تعبر بها عن نفسها في شكل عادات وتقاليد فتعارف عليها جميع أبناء الأمة العربية في الوطن العربي الواحد من الخليج الى المحيط، كما تميز ابناء الامة العربية بنظرة واحدة للحياة التابعة من الايمان بالخالق باعتبارات الوطن العربي محبطا للأديان السماوية التي جاءت لتحقق حرية وسعادة الانسان اينما كان والدين الاسلامي دين العرب يؤكد رابطتنا القومية ويحتوي عرفتا ويوحد وجداننا لان الدين الاسلامي الذي جاء به القران الكريم جسد وحدتنا واكد لغتنا حافظا عليها واكد الرابطة القومية للامة العربية، والاسلام رسالة التوحيد يحملها العرب الى العالم اجمع فيجي علينا حملها والنشر والدفاع عنها والامة العربية بتاريخها الطويل تقدم باستمرار أكبر المساهمات الحضارية الانسانية المتمثلة في القدم والفضائل والفكر والعلم والبناء والتشييد وكافة المجالات الحضارية.[1]

والوطن العربي بموقعه هذا كان ولا يزال يعتبر الوسيط الرئيسي في كثير من الأمور المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والسياسية، وكما استغل مركزه في نقل البضائع ومرورها عبر دروبه وطرقه وموانيه وعلى سواحله ومياهه، وكانت الطرق الرئيسية لنقل البضائع في الماضي على النحو التالي :

1.طريق يتصل بيبان المندب الذي يحق بشبه الجزيرة العربية وينفذ الى البحر الأحمر عبر السويس الى البحر المتوسط ومنه الى اوروبا .[2]

2.طريق الخليج العربي الى البصرة وعن طريق بادية الشام يتفرغ ليربط البحر المتوسط بمواني‌ء صور صيدا عكا، وقد كان هذا الطريق يتصل ايضا بالمحيط الهندي لربط جنوب شرق اسيا بالوطن العربي عبر مضيق هرمز[1]

[1] عبدالله سالم عمر ابراهيم صالح يغنى ،**جغرافية الوطن العربي** ، د د ن ، ليبيا ، 1989 _1990 ، ص ص11 _ 12 .

[2] خالد أحمد الأسمر، جيوسياسية المضايق البحرية وأثرها على الصراع العربي في منطقة المشرق العربي دراسة حالة مستقبل امدادات الطاقة في مضيقي هرمز وباب المندب2003–2018، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين،2019، ص ص183،136.

3.طريق جنوب غرب يشبه الجزيرة العربية :محاذ الساحل عبر الحجاز ليصل الى البحر المتوسط وموانيه ثم جنوب افريقيا .

4.طرق القوافل التى تربط المناطق الداخلية الصحراوية بالسواحل وقد استخدمت الواحات كمحطات تسهل عملية الامداد والتموية من ناحية، والشحن من ناحية ثانية، والدفاع ومراقبة القوافل من ناحية ثالثة ولعل طرق غات ومرزق وزويلة وغدامس الى البحر المتوسط خير دليل على ذلك.

5.الطريق الذي يربط نطاق السافانا بالجنوب مارا بالواحات والتركزات البشرية بالصحراء الى الساحل .

ومن هنا فان الوطن العربي ومن خلال موقعه كان لايزال نافذة تطل من خلالها على العالم والقارة الافريقية فيما وراء الصحراء وعلى ماوراء البحار كما ان الصحراء ربطت شمال افريقيا بوسطها وبغربها ،وباجزاء من الشرق عبر الموانئ التي قامت على السواحل الجنوبية للبحر المتوسط لعل اهمها المدن الثلاث : لبدة، صبراتة، طرابلس، ام شحاة، سوسة، قرطاجة. [2]

الفرع الثالث :تضاريس الوطن العربي

تتمثل في الوطن العربي الأنواع الثلاثة من التضاريس وهي الجبال والهضاب والسهول وتكاد تشابه قسميه الآسيوي والإفريقي بل انها تكمل بعضها البعض الآخر من حيث التكوين والوظيفة ويرجع هذا الى ان الوطن العربي يشكل الوحدة جيولوجيا متكاملة، وان الجزء الافريقي منه يرتبط

[1] محمد أزهر سعيد السماك، لطيف محمد عبد الله، جغرافية الوطن العربي "دراسة إقليمية"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن،2011،ص9.

[2] عبدالله سالم عمر ابراهيم صالح يغنى،المرجع السابق، ص ص11 _ 12 .

بشبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب اكثر من ارتباطه ببغية أجزاء القارة الافريقية، وقد انعكس هذا التشابه بين تضاريس مع الحياة البشرية فيه، فجعل من الأمة العربية وحدة متكاملة تحمل نفس الصفاة ونفس أنماط المعيشة، وذلك لعدم وجود فاصل يفصل بين اجزاءه بل ان طبيعة تضارسية تسير سبل الاتصال بين اجزاءه المختلفة، ففي استطاعة المسافر ان يقطع السهل الساحلي الذي يحق بالبحر المتوسط من طنجة مخترق إقليم الريف مارا بتونس وليبيا حتى مدينة الاسكندرية في مصر، واذا ما اراد الاستمرار في سيره فانه سوف لا يوجه صعوبات عند مروره بساحل سيناء ففلسطين حتى يبلغ مدينة الاسكندرية ويصدق القول على من اراد الوصول الى جنوب السودان، فان نهر النيل العظيم ووادية خير طريق يربط بين شطري الوادي. [1]

تضاريس الوطن العربي موزعة توزيعا هندسيا تعطيه مظهرا خاصا ينفرد به عن سائر البقاع الاخرى فتتناوب فيه بشكل يكاد يكون منتظما ومرتب مناظر الجبال والاودية والسهول والصحاري، وفي لحظات قليلة يمكن للانسان ان ينتقل من الساحل الحار الرطب والى ذرى الجبال الباردة، فعلى طول سواحله تقريب توقع سلاسل جبلية تحصر السهول الساحلية المتطاولة التي ترويها انهار قصيرة ومن خلفها تتموج الأرض فتبرز سلاسل متشابهة، او تنعدم لتظهر مكانها نجود وهضاب وسهول داخلية وتنتهي جميعا بالبادية ينعدم الماء والنبات. [2]

ساهم التاريخ الجيولوجي لمنطقة الوطن العربي في شكل العديد من الاشكال التضاريسية والتي تستطيع حصرها فيما يلي :

[1] ناجي علوش ،**الوطني العربي الجغرافية الطبيعية والبشرية** ،ط 1،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1986،ص55.

[2] انور الرفاعي ،**الوطن العربي ارضه مكانه** ،**ثرواته** ، دار الفكر ،دمشق ،1960،ص10.

1. **الجبال** :تنقسم الجبال في الوطن العربي من حيث نشاتها وتطورها واصل تكوينها الى ثلاث اقسام رئيسية وهي :

- جبال التعرية .
- جبال التوائية حديثة.
- جبال انكسارية وبركانية .

أ**جبال التعرية** :وهي عبارة عن بقاية سلاسل جبلية قديمة تأثرت بعوامل التعرية فظهرت بقاياها على شكل كتل جبلية منها، جبل العوينات بين الحدود الليبية المصرية السودانية، جبال تبستي على الحدود الليبية التشادية، جبل ايغاي شمال شرق جبال تبستي جبل طومو شمال غرب جبال التبستي جبال الهقار جنوب الجزائر .[1]

ب **جبال التوائية حديثة** :وتشمل جبال حديثة التكوين جيولوجيا وهي من النوع الالي ترجع الى الزمن الثالث ومنها :

- ❖ سلسلة جبال الاطلس في المغرب العربي .
- ❖ مرتفعات عمان في جنوب شرق يشبه الجزيرة العربية .
- ❖ جبال كرديستان وزا غروس في شمال شرق العراق .
- ❖ جبال كردستان وزاغروس ،نشر الجبال الالتوائية الحديثة في الشمال متمثلة في جبال طوروس الممتدة شمال سوريا والعراق، بينما تمتد جبال زاجروس في شمال وشرق العراق، وتشكل هذه الجبال نحو % 15من مساحة العراق يصل ارتفاعها الى 3500متر في قمة جبل

[1] صبري فارس الهيثي، حسن أبو سمور، جغرافيا الوطن العربي ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،1999،ص22.

خصاروس تستمر جبال زاجروس مع الحدود الشرقة للعراق الى وسط جنوبه لتختفي في جنوبه باستثناء جبل سام على الحدود العراقية الكويتية .

❖ **مرتفعات عمان** : تختفي الجبال في منطقة الخليج باستثناء جبال عمان الى تعد امتداد طبيعي لجبال زاجروس، والتي كانت متصلة قبل حدوث الانكسار وتشكل مضيق هرمز ومن الجبال الموجودة في عمان :الجبل الاخضر ،جبال الحجر الشرقي .

❖ **جبال الاطلس في المغرب العربي** :يعتبر المغرب العربي مجال الاراضي المرتفعة فالسلسل الجبلية يترواح عرضها بي 400.300 كلم ويمتد على مايزيد 2000كلم، ومتوسط الارتقاء يعد عالبا اذ يبلغ 800م بالمغرب و900م بالجزائر وتغطى الجبال ثلث المساحة ويناهز الكثير منها 2000م، واشهر هذه الجبال الجبال الاطلسية والتي تتالف من سلاسل جبلية حديثة التوائية ومن سلاسل قديمة تجددت في الزمن الثالث وطولها يفوق جبال الالب طولا اذاانها تمتد من سواحل المحيط الاطلسي تقريب وحتى خليج تونس وذلك باتجاه جنوبي غربي شمال شرقي وتنقسم الى :

❖ **جبال الاطلسي التلي** :وهي جبال حديثة النشأة وهي بذلك التوائية تمتد متوازية مع البحر الأبيض المتوسط من مضيق جبل طارق بالقرب من المغرب الاقصى الى الراس الأبيض بتونس ، وتمتد في الجزائر على هيئة سلسلتين متوازيتين واهم هذه السلاسل نجد :جبال الريف بالمملكة المغربية وبه أعلى قمة تبلغ (2452م).

❖ **جبال الاطلس التلي بالجزائر** : والمتمثلة في جبال تلمسان ،الونشريس ،الظهرة ، التيطري والخشنة .....الخ ،التي بها اعلى قمة وهي لالة خديجة (2308م)

البيبان البابور السلسلة النوميدية ،الكتلة القلية في الجزائر

❖ **جبال تونس** :نجد جبل الشعابني (1544م)جبل شمام (1314م)جبل سرج(1347م)جبل زغوان(1275م)[1]

❖ **جبال الاطلس الصحراوي بالجزائر** :يتكون من سلاسل جبلية عديدة شبه موازية تتخللها فتحات وخوانق كثيرة تعد ممرات طبيعية نحو الصحراء، وهي تمتد من راس العين على المحيط الاطلسي الى الراس الطيب في تونس وتمتد من الغرب ال الشرق متوازية من سلسلة جبال الاطلس التلي وهي من الغرب الى الشرق كالتالي الاطلس الكبير الغربي الذي تتواجد به قمة طوبقال ب(4167م)، والاطلس الصغير في الجزائر تكون جبال متممة لجبال الاطلس الكبير ومن اشهر الجبال في الاطلس الصحراوي الجزائري نجد من الغرب الى الشرق، جبال القصور واعلى قمة فيها هي قمة جبل عيسى التي يصل ارتفاعها (2236م)، وجبال العمور واعلى قمة فيها هي قمة جبل بوبرقة التي يقدر فيها الارتفاع ب(1959م)، وجبال اولاد نايل لتاتي بعدها جبال الاوراس حيث اعلى قمة فيها هيا راس ام كلثوم في جبل شيلي (2328م)والتي تعد اعلى قمة في الشمال الجزائر ي كماتجد جبل الازرق الذي يبلغ ارتفاعه(1937م)[2]

❖ **جبال الهقار والطاسيلي** : وهي كتل جبلية منعزلة تظهر على شكل كتل وليس سلاسل جبلية وتنتشر خاصة في الصحراء الجزائرية مثل :كتلة الهقار التي تصل مساحة (2918م)والتاسيلي اجرازجر .

❖ **جبال انكسارية** :وهي جبال تكونت من سياق الاخدود الذي كون البحر الأحمر في الزمن الثالث وتضع سلاسل التالية :

---

[1] بوخليفي قويدر جهينة ،**محاظرات في مقياس جغرافيا الوطن العربي طبيعيا وبشري واقتصاديا** ،السنة اولى ماستر ،تاريخ الوطن العربي المعاصر ،قسم العلوم الانسانية كلية العلوم الانسانية والاجنماعية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2022،2021، ص ص32-33.

[2] عبد علي الخفاف ، **الوطن العربي – أرضه –سكانه – موارده** ، ط4 ، دار الفكر ، الأردن ، 2011 ، ص 62 .

❖ مجموعة سلاسل جبال البحر الاحمر في مصر والسودان :تمتد السلسلة المحادية للساحل الغربي للبحر الاحمر شرقي مصر والسودان في اتجاه عام من الشمال الغربي عند راس خليج السويس الى الجنوب الشرقي عند هضبة الحبشة، متوسط ارتفاع هذه السلسلة يتراوح بين 2600_3280م قدما فوق سطح البحر ويبرز بين هذه الكتل الجبلية قمع جبلية منعزلة، ومن اهمها :نجد جبل الشايب 7160قدم وهو اعلى الجبال في مصرعلى ضفة البحر الأحمر، وجبل الذي يعتبر اعلى جبال البحر الاحمر في السودان ب7290قدم، ومن جبال منطقة السودان نجد كذلك: جبل تينغا بارتفاع 1300م جبل العوينات 1895م .

❖ مجموعة سلاسل جبال الحجار وعسير المرتفعات اليمن :

توجد جبال اليمن في الجنوب الغربي من الجزيرة العربية وهي جبال انكسارية تاثرة بالبراكين خاصة، والتي تطل على مضيق باب المندب، وكما تجد المرتفعات عسير التي تمتد من الجنوب نحو الشمال والى الشمال منها تمتد جبال الحجار :جبل سان كاترين (2640م) جبل موسى (1280م).

- **جبال الشام** :بالنسبة للمرتفعات بلاد الشام فدفع الى الشرق الساحلي للبحر المتوسط وتظهر في الشمال على شكل سلسلتين متوازيتين سهول طويلة، وتسمى السلسلة الأولى بجبال امانوس اما الثانية فتعرف باسم جبال الانصارية (العلويين)، وفي لبنان منها، جبل الشيخ بارتفاع 2800 م وهضبة الجولان السورية بالنسبة الى منطقة فلسطين فنجد جبال الجليل وجبال نابلس. [1]

[1] بوخليفي قويدر جهينة ، المرجع السابق ، ص 37-38 .

2. **الهضاب** :وتعتمد على مساحات واسعة من الأرض الوطني العربي وهي هضبة واحدة من مشرف الوطن الى مغربه وترتفع من بين 200و900متر عن سطح البحر قد أدة حركات باطن الأرض والإلتواء دات والانكسارات وعوامل التعرية وحركات البحر إعطاءها هيئتها الحالية ففصلة الحركات الانكسارية الجزء الافريقي يتكون حدود البحر الأحمر، وإمتداد في غور الأردن ولبنان وسوريا وإمتداد الأخر نحو الإسماعيلية ،وهي الآن تنقسم الى الصحراء الكبرى في الشمال الإفريقي وتمتد من اقصى الشرق الى اقصى الغرب مسافة 5000كلم ومن البحر الابيض المتوسط الى الجنوب حوال 2000كلم وهذه اوسع صحاري العالم وشبه جزيرة العرب الجزء الآخر من الهضبة وتمتد من الخليج العربي الى مرتفعات البحر الأحمر ومن بحر العرب في الجنوب الى نهايات صحراء الشام في شمال، حيث يلتقي في الشمال الغربي سهول حلب وحمص وحماة وفي الشمال الشرقي ارض الجزيرة وسهول الفرات، وقد انقسمت بسبب العوامل والمشار اليها سابقا الى عدد من الهضاب، هي هضبة نجد، وبادية الشام ،وصحراء النفوذ 250كلم شمال شرق غرب الدهناء (1200كلم طولا و25-80كلم عرض).

3. **السهول :**

السهول الفيضية :وهي السهول التي تكونت في أحواض الانهار مثل وادي الرافدين ،والسهول الاخرى التي تكونت في الهضاب مثل سهول حفرة الإنهدام في لبنان، سهل البقاع وسهل المرجعيون والسهول الداخلية مثل: سهل كسروان والمنن والشوق وجزين والريحان، وسهل حفرة الاهدام في سورية سهل العمق وسهل الغاب وسهل المروج ،السهول الداخلية :سهل حلب وسهل

حمص وسهل الجزيرة وسهل الحوراة وسهل الجولان سهل دمشق وسهول فاس،مكتاس ونادلة وملوية في مراكش[1] .

4.**الأنهار والأودية** : إن الأنهار والأودية من المياه العذبة الهامة على سطح الارض، يتميز الوطن العربي بقلة الموارد المائية السطحية نظرا لطبيعة مناخه الذي يغلى عليه الاطابع الصحراوي.

- **الشق العربي الاسيوي** :

الانهار الرئيسية :نهر النيل يعتبر من أطول الأنهار في العالم اذ يمتد على طول 6695كلم تشترك فيه 10دول منها (اثيوبيا ،كينيا ،مصر ،السودان .....)، نهر الفرات ،نهر دجلة.

أنهار ثانوية، نهر المعاصي، نهر الليطاني، نهر الاردن، نهر الاردن، نهر بردة

- نهر الشق العربي الافريقي :نهر السينيغال ،نهر شيلسي، نهر جود.

5.**الجزر** :يتميز الوطن العربي بقلة الجزر والجدير بالذكر انها صخرية في غالبها لا قيمة لها من الناحية الاقتصادية الا انها ذو اهمية استراتيجية مثل: جزر (صنافير ديران) التي تتحكم في مدخل خليج العقبة وجزر اليمن الجنوبية، والتي تتحكم في باب المندب وجزر كوريا وموريا في بحر العرب والجزر التي تتحكم في مضيق هرمز بالاضافة الى جزر تيدرة في موريتانيا وجزيرة الزعفران بالمغرب وجربة ،لميدوس ،التيوس،بتونس وجزر شاكر الجفتون الإخوان في تالبحر الأحمر مصر جزر سوقطرة الحنيث الكبير في اليمن ،جزر كوريا وسوريا في عمان [2]

[1] ناجي علوش ، المرجع السابق ، ص44 .

[2] بوخليفي قويدر جهينة ،مرجع سابق ،ص44 .

6.**المناخ :** يرتبط مناخ الوطن العربي بشكل عام بمناخ البحر المتوسط وهو مناخ شبه مداري حار جاف في اغلب أجزائه صيفا وشتاؤه بارد عموما وممطر أحيانا ويظهر الاختلاف بين الصيف والشتاء تطرف في عناصر المناخ الاخرى، كما تجد ان خصوصية مناخ البحر المتوسط تتخلخل من مكان لآخر، اضافة الى ذلك تجد ان المنطقة العربية تمتلك مساحات تكون فيها الامطار صيفية، وهذا نقيض المناخ البحر المتوسط وتتجسد أمطار الصيفية في مناطق كعنية تشمل جناحه الشرقي والغربي، هاتان الصورتان والتي توضحان الشمال والجنوب منه تتدخلان مع مساحة واسعة وسطى، وتتمثل في اقليم ذا مناخ صحراوي يتتمنى مناخ الوطن العربي حسب التصنيفات المناخية الاساسية الى الفئة BWحسب تصنيف كوبت ولم يخرج من هذا الصنف عند ثورثويت وليس هذا الامر غريب، إذا يمتد الوطن العربي بين دائرتي عرض 37.5شمال الى2جنوب وهو يخوله صفة المدارية على العموم اذن الجزء الخارج عن الإقليم المداري لا يتجاوز 10درجات شمالية وهي المتأثرة بشكل مباشر بالظروف المناخية المدارية ،اما على مستوى الاجزاء الجنوبية للوطن العربي فإن معظمها يقع ضمن النطاق الجاف من المناخ المداري خصوصا اذا ماعلمنا تأثر الاجزاء الجنوبية المتوغلة في المناطق الاستوائية بالمؤثرات الشرقية لقارة افريقيا، والتي تتمثل اساسافي توازي خط الساحل مع الرياح الدائمة في الصومال وقارية الاقليم الجنوبية للسودان. [1]

المطلب الثاني :الجغرافية البشرية

الفرع الأول :سكان الوطن العربي

[1] كمال شربل،**الموسوعة الجغرافية للوطن العربي** ،ط1، دار الجيل ،بيروت ،1998،ص ص522،591.

ان العرب يعني سكان الجزيرة العربية منذ الاستقرار البشري قبل الالف الثالث قبل الميلاد وهي المجموعة الجنسية، والتي يتركز عليها لابينات السلالي العربي وتمثل جزء من سلالة البحر المتوسط وتنظيم تحت هذه السلالة المجموعة السامية السائدة في المنطقة العربية، والتي قد تأثرت بتأثرات حامية وعندما قل عطاء الجزيرة العربية خرجت موجاة من سكانها وسكنت البلاد العربية الحالية من الخليج العربي حتى المحيط الاطلسي والذي بلغ (عددهم 252293000نسمة)، حسب بيانات الأمم المتحدة لسنة 1995بعد ان كان (198869000)عام 1986، 221572000عام 84.7،1990 بعد ان كان (198869000)عام 1986(221572000)عام 1990 (284.7) مليون تسمة في 2000عام وفي عام 2018بلغ عدد سكان المنطقة العربية (422.)7 مليون نسمة.

الفرع الثاني :النمو السكاني

يرتفع معدل النمو السكاني في الوطن العربي بصفة عامة ارتفاعا كبيرا اذ يبلغ نحو 2.4%سنويا وبعد هذا من اعلى المعدلات في العالم منها يعني ان سكان الوطن العربي يتزايدون سنويا بما لايقل عن 7 ملايين اي نحو 7.8%من حجم زيادة السكان السنوية، وعلى مستوى العالم ذلك في وقت بلغ فيه معدل الزيادة السكانية السنوية في العالم (1.6%) سنويا مقابل (3%)فقط بالدول

المتقدمة و(2%) في الدول الثامنة واذا لجأة الى المستوى الإقليمي يكون غرب إفريقيا اعلى معدلات النمو السكاني (3.1%)بينما يسجل غرب اوربا ادنى المعدلات ب(0.1)[1]

الفرع الثالث :توزيع السكان

ارتقع عدد السكان الإجمالي للدول العربية من حوالي 2200مليون نسمة عام 1990الى 318مليون نسمة عام 200(الجدول في الاطروحة ص40)، وهناك نباتيات كبيرة بين دول المنطقة العربية بالنسبة لعدد السكان وحسب التقرير يمكن توزيع الدول العربية طبقا لحجم سكانها عام 2003على 4مجموعات .

- **المجموعة الأولى** :تتكون من دول صغيرة الحجم جدا حيث لا يتجاوز إجمالي السكان في كل المليون نسمة ويندرج في هذه المجموعة كل من البحرين وجيبوتي وقطر وجزر القمر.
- **المجموعة** 2 :تكون من الدول التي يصل عدد السكان في كل مرة منها أي اقل من10ملاين نسمة وتشمل هذه المجموعة ،الاردن ، الإمارت العربية المتحدة ، تونس الصومال ،وعمان وفلسطين والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا .
- **المجموعة** 3 :تتكون من الدول يتراوح عدد سكانها مابين 10 وحوالي 35مليون نسمة وتشمل الجزائر السعودية ، والسودان ،سوريا ،العراق ، المغرب،اليمن
- **المجموعة4** : تضع فقط مصر التي بلغ عدد سكانها مايقرب من 68مليون نسمة عام 2003وتعتبر بذلك الاكبر حجما من حيث عدد السكان في المنطقة العربية .

[1] عبد العباس فضيح الغريري واخرون ،**جغرافية ،الوطن العربي (دراسة الصعوبات كاملةالإقليمي)**،ط1،دار صفاء للنشر التوزيع ، عمان ،1999م،ص177 .

تبلغ الكثافة العامة للسكان في الوطن العربي (18.5) نسمة كم2 وتختلف هذه الكثافة بين جناحي الوطن العربي، رغم إحتواءها على مناطق شاسعة مقفرة من السكان فالجناح الشرقي فانه يسجل كثافة سكانية اعلى من المعدل العام الوطن العربي (22.5نسمة كلم2)، اما الجناح الغربي رغم إحنوائه على عدد سكان اكثر من الشاسعة فيه والمتمثلة في الصحراء الكبرى جعله كثافة على المعدل العام والبالغة (17نسمة كلم 2).[1]

المطلب الثالث : الجغرافية الإقتصادية

الفرع الأول :الزراعة :

في مصر بلاد الرافدين حضارتين من اقدم الحضارت العالم كان كل إعتمادها على الزراعة والري، ويحتل قطاع الزراعة أهمية كبيرة في العديد من الدول العربية لتوفير منتجات غذائية ضرورية لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، قد بلغت قيمة الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في عام 1999 نحو 79.2مليار دولار اي نسبة 12.7 %من الناتج المحلي الإجمالي، وفق لتقديرات الناتج الزراعي لعام 1999يتصدر السودان قائمة الدول العربية فيما يتعلق باهمية القطاع الزراعي في الناتج المحلي، حيث بلغت نسبة حوالي 37.4%يليه العراق 32.7 %ثم لسوريا 24%وموريتانيا 22.4%وتراوحت نسبة في مصر الجزائر والمغرب وتونس بين 10.5_16.3%وتنخفض ذلك النسبة في دول مجلس التعاون الدول الخليج العربية، حيث الإمكانيات الزراعية محدودة وتتراوح 0.4%في الكويت و6.6%في السعودية.

[1] الحاج حنيش ،التعاون الإقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الإقتصادية الدولية ،اطروحة دكتوراه العلوم الإقتصادية قسم العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2008_2009،ص40 .

تقدر المساحة الموزعة في العالم العربي بنحو 72مليون هكتار اي 163.3 مليون فدان ،شهد الإنتاج الزراعي في الدول العربية عام 1999انخفاض بنسبة 0.8 % بالمقارنة عام 1998 نضرا الإنخفاض المساحة المحصولية بنسبة 2.3% ، وقد بلغ إجمالي الناتج الزراعي في العالم العربي نحو 79.2 مليار دولار عام 1999وينتج الوطن العربي الحبوب مثل القمح والأرز والشعير والذرة الشامية والذرة الرفيعة ومحاصيل الالياف مثل: القطن والمحاصيل السكرية مثل قصب السكر وينجر السكر والخضروات والفاكهة وغيرها .الثروة الحيوانية تمثل المراعي نحو ربع مساحة العالم العربي ويقوم بتربية الحيوان والزراع وانصاف من الحيوان وتربي الدول الزراعية كالمغرب والسودان والعراق ومصر اعدادا كبيرة من الماشية، وكذلك الحمير وتربي الدول الزراعية كالمغرب والسودان والعراق ومصر اعداد كبيرة من الماشية وكذلك الحمير والأغنام والماعز والدول الصحراوية تكثر فيها تربية الإنام والماعز والإبل الى جانب عدد قليل من الماشية. [1]

الفرع الثاني :الصناعة :

أ_الموارد الطاقوية والمعدنية :

_ الخامات المعدنية المنتجة في الوطن العربي :

الحديد : ان انتاج الوطن العربي من خام الحديد في زيادة مستمرة اذ قدر عام 1964بحوالي 6.5ملاين طن وخلال عام 1977 زاد الإنتاج ليصل الى 9ملاين واستمر الإنتاج العربي من خام الحديد في التزايد الى ان يصل عام 1996حوالي 17.5مليون لكن رغم هذا التزايد النسبي

[1] حسام جاد الرب ،**جغرافية العالم العربي** ، الإسكندرية ،مصر ،2005،ص228،227.

الا ان الانتاج العربي من خام الحديد لا يزال غير متناسب من العدد السكاني العربي بلغت إحتياطات الحديد الخام في الدول العربية حوالي 12.4مليار عام 2017طن توزعت بين ليبيل ،السعودية ،موريتانيا السودان الجزائر (مصر 6.9 مليون طن)،السعودية (4.8مليون طن)قطر 2.6مليون طن

***الزنك:** بلغ انتاج الدول العربية من الزنك حوالي 146.2الف طن تتوزع في المغرب ،تونس الجزائر.

النحاس :بلغ احتياطي الوطن العربي من النحاس حوالي 300مليون طن يوجد منه في الاردن 65%ثم يليه 15%وبعدها السعودية ومريتانيا واذ يوجد كل منهم 7.6 %

***الكبريت** : يمتلك العراق إحتياطا مهما منه وتبلغ كميته 285مليون طن في شمال العراق تاتي بعدها المغرب الجزائر تم السودان وموريتانيا

***معادن المخصبات** :بلغ انتاج صخر الفوسفات في الدول العربية عام 2016حوالي 74.075طن تركز على التوالي في المغرب وتعد الدول عربيا الثالثة عالميا وفي تونس والصحراء الغربية والأردن مصر السعودية ، سوريا العراق ، الجزائر .

ب_**الموارد الطاقوية** :

***الفحم** :تعتبر مساهمة الفحم محدودة جدا في ميزان الطاقة وفي عدد قليل من الدول العربية وهذه الدول هي :مصر، الجزائر، المغرب، لبنان ويقدر إجمالي استهلاك هذه الدول الاربعة بحوالي 119الف في عام 2017 اي ما يعادل 0.8%من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية

***الغاز الطبيعي** :ياتي في المرتبة الاولى من حيث تغطية متطلبات الطاقة في الوطن العربي وقد وصل استهلاكه الى 7.6مليون ب م ة (ي) في عام 2017مقابل 7.4مليون يستهلك بشكل اساسي في السعودية ،الامارات ، مصر ،قطر ،الجزائر ، وقد إستهلك هذه الدول 75.7 %من إجمالي الإستهلاك الغاز الطبيعي في المنطقة العربية .

***البترول** :تشير تقديرات منظمة الاوبك الى ان الطلب على النفط قد سجل نمو بنحو 1.47مليون برميل خلال عام 2018ليصل الى 98.78مليون برميل يوميا ويجدر الإشارة الى ات سوق النفط منذ عام 2014م إرتفاعا شديديا في مستوى التقلبات السعرية تعكس هذه التقلبات التغيرات في اساسيات السوق تعاملات اسواق العقود الاجلة.

***الطاقة الكهرو مائية** :تتواجد إمكانيات توليد الطاقة الكهربائية في عدد من الدول العربية وهي ،مصر ،العراق ،السودان ،سوريا ،الجزائر تونس بلغ حجم إستهلاك الطاقة الكهرومائية في هذه الدول نحو (101الف ب م ن اي)عام 2017.[1]

***المعادن المشعة** : (وهي اليورانيوم الراديوم ، النوريوم وتستخدم في الاسلحة النووية توجد في مناطق متفرقة،مصر ،تونس،الجزائر ،المغرب.[2]

الفرع الثالث :التجارة :

التجارة في الوطن العربي تنقسم الدول العربية من حيث الصادرات الى الفئات التالية :

- **مجموعة الدول المصدرة للبترول :**

[1] بوخليفي قويدر جهينة ، المرجع السابق ، ص 156 .

تشمل كل من الجزائر، البحرين ، الكويت ، عمان ، قطر، السعودية ، ليبيا، الإمارات وتقدر صادراتها من النفط بحوالي 80% وتلجأ لتنويع صادراتها الصناعات البتروكيميائية أو الصناعات كثيفة الإستخدام للطاقة .

- **مجموعة الدول متنوعة الصادرات**

تشمل كل من مصر ، الاردن ، المغرب ، سوريا تونس هذه الدول لها قاعدة إنتاجية أوسع وهيكل تصديره يزيد عن البلدان المصدرة للنفط وتشمل هذه الصادرات ،القطن ، الفواكه الطازجة والمعلبة والخضر ، الاسمدة ، والمنتجات ، الملابس .....

- **مجموعة من الدول الصدرة للمنتوجات الأولية:**

تعتمد في صادراتها على سلعة او سلعته وتشمل كل من مويتانيا ، الصومال ، السودان ، وتشمل صادراتها في الحديد والاسماك ، الموز ، الماشية،القطن على التوالي .

حققت تجارة السلع والخدمات في الدول العربية نموا عام 2018بنسبة 10.5%مقارنة بعام 2017لتبلغ قيمتها الإجمالية 2384مليار دولار، وذلك إستنادا لبيانات مؤتمر الإمم المتحدة للتجارة والتنمية وخلال عام 2018، إستقرت تجارة الدول العربية من السلع والخدمات نحو 4.7 %من إجمالي تجارة العالم من السلع والخدمات 49.4 تيرليون دولار مقارنة بعام 2007[1]

إتجاهات التجارة الخارجية العربية :

شهدت التجارة الخارجية العربية تغيرات ملحوظة في إتجاه خلال عام 2004نتيجة لتحسين أسعار النفط وتحسين الأداء الإقتصادي العالمي، مما ادى الى إرتفاع قيمتها بنسبة 2.32%

[1] بوخليفي قويدر ،مرجع سابق ،157 .

تراجعت حصة الواردات العربية من الصين والدول العربية الأخرى كما سجلة التجارة مع الإتجاه الأوربي إنخفاضا منه، حيث ارتفعت التعاملات التجارية مع اسيا خصوصا مع الصين وحدثت اليابان تغيرات في نسبة الشركاء التجاريين الرئيسيين حيث تقدمت الصين وتراجعت اليابان والإتحاد الاوروبي في حصصهم من التجارة العربية[1].

المبحث الثاني : ماهية التعاون الاقتصادي العربي

يعد التعاون الإقتصادي العربي أحد المفاهيم المحورية في إطار العمل العربي المشترك، وقد تطور هذا المفهوم تبعا للتحولات السياسية والإقتصادية التي شهدها الوطن لعربي والعالم منذ منتصف القرن العشرين، ويهدف هذا المبحث إلى تحديد المقصود بالتعاون الإقتصادي العربي من خلال إبراز أبعاده النظرية والتطبيقية وإستعراض الإطار المؤسسي الذي اشئ لدعمه إلى جانب التحديات التي تعترض مساره، كما يبين المبحث كيف يمثل هذا التعاون أداة استراتيجية لتحقيق التكامل والتنمية المستدامة في المنطقة .

المطلب الأول : تعريف التعاون الاقتصادي :

قبل التطرق الى مفهوم التعاون الاقتصادي يستحسن بنا إيضاح بعض النقاط المبهمة خاصة فيما يتعلق بالخلط الحاصل في مفاهيم كل من التكامل الا قتصادي التكتل الاقتصادي وهذا في ظل وجود من لايفرق بين هذه المفاهيم التلاتة :

[1] كبير سمية ،« **اداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000_2004)** » مجلة إقتصادية شمال إفريقيا ،ع 5،ص77.

الفرع الأول : التكامل الاقتصادي :

هو عملية تحقيق اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بدرجات مختلفة قائمة على اسس معينة مستخدمة في ذلك مداخل مختلفة بهدف زيادة وتدعيم القدرة الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

ويقصد به جمع مالى موحد في إيطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والارادي بهدف توحيد أنماط معنية من السياسات الاقتصادية بين مجموعة تبين الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقة التفضيلية. [1]

الفرع الثاني : التكتل الاقتصادي :

كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي في مابين الدول الأعضاء فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العلمي، فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي ويعبر مفهوم التكتل الاقتصادي أيضا على مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي وأيضا يمثل صورة من الصور.

إن الهدف من التكتل الاقتصادي هو الوصول الى روابط خاصة بالحوار والاقتصاد اوالتماثل الكبير في الظروف الاقتصادية او الإنتماء الحضاري المشترك، وذلك بتجمع العديد من الدول

[1] بن عدة عبد القادر ،يوسف بن رشيد« **التكامل الاقتصادي العربي في ضوء تحديات العولمة دافع وافاق – دراسة تحليلية مقارنة**» مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، مج 17 ،ع 2، 2022،ص 3 .

والذي يكون تحت اطار معين وغيرها من العلاقات التى تقف في وجه التبادل التجاري لتحصل من خلاله دول التكتل على مكاسب متنوعة من التجارة الخارجية .[1]

الفرع الثالث : التعاون الاقتصادي :

يرمي الى تحقيق منفعة اقتصادية مشتركة عن طريق تبادل منح التسهيلات اللازمة لتسيير وتشجيع التبادل التجاري والاقتصادي بين دولتين أو أكثر وعلى اساس مبدأ المعاملة بالمثل اووفقا لما يتم الاتفاق عليه، وفي اطار التعاون الاقتصادي تحتفظها الوحدة الاقتصادية المكونة للدول المتعاونة اقتصاديا بخصائصها المتميزة واستقلاليتها .[2]

تتضمن علاقات التعاون عادة كل العمليات التى تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادية معين وذلك بغية الحصول على منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل والتكافؤ في الفرص.

ومن أبرز سمات علاقات التعاون الاقتصادي ان البلدان المتعاونة تحتفظ بخصائصها المميزة لها وهذه العمليات تشير الى مجموعة الاجراءات والإتفاقات والأنظمة والقوانين التي تطبقها الدول فيها بينها سواء يقصد تسهيل انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج الآخرى على

[1] محمج بن ناصر ، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2008-2007، ص 3 .

[2] نزيه عبد المقصود ،**التكامل الاقتصادي العربي مع تحديات العولمة مع الرؤية اسلامية** ، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،2007، ص10.

اساس فضلية المعاملة او بقصد تنظيم نشاطات الاقتصاد وتنسيقها لتامين افضل استثمار ممكن لمواردها وطاقتها [1]

المطلب الثاني : اليات التعاون الاقتصادي :

الفرع الاول : سمات وخصائص الاقتصاد العربي :

يتميز الاقتصاد العربي ببعض الخصائص تماثل في بعضها خصائص الدول النامية ويختلف بعضها عن الدول النامية الطبيعة الاقتصاد وموقعه الجغرافي، وعلى الرغم من وجود بعض او اكثر من الإختلاف بين خصائص وطبيعة الاقتصاد العربية إلا انه يمكن الاشارة الى أهم الخصائص المشتركة لها والتي تتمثل في الاتي :

- بالنسبة للنظام الاقتصادي الذي تتبعه الدول العربية فإنه يختلف من دولة الى أخرى، حيث اتبعت بعض الدول مثل دول مجلس التعاون الخليجية النظام الراسمالي الحر بينما اتبعت بعض الدول النظام الاشتراكي والذي اعطى للدولة الدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي.
- تبني معظم الدول العربية لبرامج اصلاح اقتصادي وهيكلي حيث تهدف هذه البرامج بصدفة رئيسية الى علاج الإختلالات الاقتصادية والتغلب على مشاكل الاقتصادية المزمنة التي عانت منها معظم الدول العربية.
- وقد تبينت بعض الدول العربية برامج الاصلاح الاقتصادي وشرعت في تنفيذها بتنسيق مع صنوق النقد الدولي، وذلك حتى تستطيع ان تعالج مشاكلها الاقتصادية وشدة ديونها كما ان

[1] فرج شعبان ،التجارة والاستثمار البائنيان كمدخلان للتكامل الاقتصادي العربي ، رسالة ماجيستير ،جامعة شلف ،2005، ص4 .

هناك بعض الدول العربية تبنت برامج إصلاح اقتصادي بدون التنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولتين قبل دول مجلس التعاون الخليجية

- تختلف درجة انتفاخ اقتصاديا الدول العربية على العالم الخارجي من دولة عربية الى اخرى ولكن يمكن القول ان قد التسعيتات من القرن العشرين شهد انفتاحا اقتصاديا عربيا كبيرا مقارنة بمستوى الانفتاح فى العقود السابقة عما شهدت اقتصاديا الدول العربية تقدما صناعيا مقارنة بعقدين من الزمان، وعلى الرغم من ذلك فان الاقتصاد العربي مازال يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الاولية وخصوص النفط والانتاج الزراعي كمصادر هامة من مصادر الدخل القومي، كما انه على الرغم من التقدم التكنولوجي الهائل الا ان مدى استفادة اقتصاديات الدول العربية من هذا التقدم اقل بكثير من استفادة بعض الدول التامة والدول الصناعية الحديثة.
- تعتمد الدول العربية على الاتفاق العام كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي يمثل ذلك نسبة كبيرة من الطلب الكلي الفعال سيما في دول مجلس التعاون الخليجية على الرغم من اتخاذ كثير من الدول العربية خطوات جادة في سبيل ترشيد الاتفاق الحكومي والعمل على خفض عجز الموازنات العامة التي تعاني منها اقتصاديا الدول العربية سواء مرتفعة الدخل او منخفضة الدخل.

الفرع الثاني :تجارب التعاون الاقتصادي في الدول العربية

شهدت الدول العربية خلال القرن الماضي حركة استهدفت إقامة دعائم أساسية لتعاون الإقتصادي فيما بينها، اشتملت على محاولات متعددة في إطار التعاون الشامل والمتعدد والجزئي على حد سواء، ولقد اعتبر التعاون الاقتصادي هدف عربي واحتل مكان بارزا بين مجموعة الأهداف العربية العامة، عند توقيع بروكولر الاسكندرية في عام 1944والذي تضمن

المباديء لقيام جامعة الدول العربية عام1945، وذلك بهدف تحقيق التعاون في مجال الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ولقد استمر هذا الاهتمام حتى وقتنا الحاضر بدليل الاتفاقيات والمؤسسات والقرارات ذات الصيغة الاقتصادية بما فيها الوحدة الاقتصادية ويمكن ايجاز اهم اهداف التعاون فيما يلي :

- زيادة التشابك والارتباط بين اقتصاديات الدول العربية عن مستوياتها المتدنية التي هيا عليها
- تقليل اعتماد الدول العربية على العالم الخارجي .
- تقليل الفوارق الاقتصادية بين الدول العربية.
- تنويع الصادرات وتقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات.
- ادخال الاستنجام في مختلف اوجه السياسات الاقتصادية لتحقيق الهدف الاكبر المتمثل في الوحدة الاقتصادية .
- ولتحقيق هذه الاهداف عقدت الدول العربية عددا من الاتفاقيات الجماعية والمتعددة والثنائية واسست عدد من الهيئات والمنظمات واتخذت سلسلة طويلة من القرارات والتوصيات .

[1]

المطلب الثالث :دوافع التعاون الاقتصادي

يعد التعاون الاقتصادي بين الدول احد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، خاصة في ظل التحديات العالمية المتزايدة وتنامي

[1] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل ،« **افاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية** »مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،ع02،2003،ص77.

الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات، وقد ادركت الدول منذ عقود اهمية توحيد الجهود وتكامل السياسات الاقتصادية لمواجهة الأزمات وتحقيق المصالح المشتركة ولا يخرج العالم العربي عن هذا الإطار اذ شهدت العقود الاخيرة محاولات متعددة لتفعيل التعاون الاقتصادي بين اقطاره مدفوعة بجملة من العوامل والدوافع ، والتي جعلت من تنسيق الاقتصادي خيارا استراتيجيا لا غنى عنه ومن هذا المنطلق يستعرض في هذا العنصر ابرز الدوافع التي تقف وراء سعي الدول العربية لتعزيز تعاونها الاقتصادي .

والدوافع الاقتصادية يمكن اجمالها :

- الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجح عن هدم الحواجز الجمركية والادارية بين الدول الاعظاء مما يتيح انشاء وحدات انتاجية قادرة على تحقيق وفيرات الانتاج عن نطاق واسع وترتكز هذه الوفورات الداخلية على الظواهر التالية :
- ان التقدم العلمي والتقنية الحديثة تطورات بشكل يصبح معه لستغلالها ممكنا فقط في حالة الوحدات الانتاجية الكبيرة المتميزة بقدرتها العالية في الكفاءة الانتاجية وهذه
- وهذه الظاهرة الملاحظة في تطور اساليب الانتاج في العالم المتقدم هي في مركز التنقل من نظرية التكامل الاقتصادي الدولي
- تنشيط المنافسة بين المشروعات الانتاجية المتماثلة في هذه البلدان مما ينتج عنه تحسين الكفاءة الانتاجية لها ،وتحقيق حدة احتكار السوق الداخلية من قبل وحدة او وحدتين انتاجيتين في كل من البلدان المتكاملة على هذه ظاهرة لها اهميتها في الدول النامية اذ ان السوق الداخلية لكل منها ضعيفة .

- ويمكن اشباعها باقامة وحدة انتاجية او وحدتين فقط وغالب يتيح عنه هذا الوظع افكاري يستغله رجال الاعمال لمصلحتهم فيرفضون اسعار عالية بسبب مايوفره لهم جدار الحمادية الجمركي والمواجهة مثل هذه الحالات غالباماتقوم السلطات المختصة بمراقبة الوضع وذلك بتحديد اسعار عادلة للمنتج والمستهلك على السواء
- هنالك دول عديدة يتركز اقتصادها وهيكل تجارتها الخارجية على سلع معنية محدودة كالنفط والغازات المعدنية والقطن والحبوب فيشكل تنافسها في استغلال مواردها في تصريف انتاجها عائقا يحول دون حصولها على اسعار مجزية لسلعها في السوق الدولية وقد عرفت الدول عائق يحول دون حصولها على اسعار مجزية لسلعها في السوق الدولية وقد عرفت المنتجة للنفط مثلا كيف تلملم شعبها وتنسق سياستها وتتعاون على تاليف جبهة مضادة في وجه التكتلات النفطية الاستخراجية والتسويقية العالمية للحصول على شروط افضل لاستغلال مواردها ولميادلاتها التجارية الدولية.
- ان التجارة الدولية للبلدان الحديثة العهد بالاستقلال تخضع لمخاطر عدم ثبات الاسواق الخارجية بسبب عدم تمتعها بالمعاملة التفضيلية وسبب ميل معظم الدول الى حماية اسواقها المحلية وخاصة الاقتصادية فيما بينها بهدف توحيد اسواقها وتامين تقنية التبادل سلعها، وبذالك يدخل التعاون الاقتصادي الاستقرار في التدفقات التجارية الدو لية كما يدخل في الوقت نفسه الاطمئنان الى ديمومة هذا الاستمرار .
- لعل الهدف الاساسي للتعاون الاقتصادي هو رغبة البلدان وخاصة النامية منها في توفير الظروف الملائمة لاستغلال خبراتها، والاستفادة المتبادلة من مزاياها الانتاجية وتحريك عجلة التصنيع فيها، والارتقاء بها من الصناعات البسيطة الى الصناعات التى تجسد الثورة العلمية التقنية الهائلة التى يشهدها عصرنا .

ان التعاون الاقتصادي بين مجموعة من الدول يعطيها ثقلا على كافة الاصعدة في علاقاتها الدولية ، ويؤمن لها قدرة اكبر على المساومة التجارية والانمائية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادياتها مجتمعة .[1]

المطلب الرابع : صور وانواع التعاون الاقتصادي :

الفرع الاول : صور التعاون الاقتصادي :

1.**التعاون الاقتصادي المؤسساتي :** هذا النوع من التعاون الاقتصادي يكون تحت اشراف وادارة هيئات ومؤسسات دولية قائمة بذاتها، والهدف من ذلك هو تنظيم وتحقيق الاستقرار في قطاع دولي معين .

2.**التعاون الاقتصادي الثنائي** :ويتمثل في جميع الاتفاقيات الثنائية بين دولتين لغرض تدليل العقبات والعوائق التي تواجهها العلاقات بينهما .

3.**التعاون الاقتصادي متعدد الاطراف** :يشمل تطوير العلاقات اكثر من دولتين

4.**التعاون الاقتصادي الاقليمي** :يشمل هذا النوع من التعاون مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا واقليميا .

[1] محمد هشام خواجكية ،« **التكامل الاقتصادي في الخليج العربي** »مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،العدد9 ، ص299،300.

وفي مجال علاقات التعاون الاقتصادي من خلال هذه الزاوية الاساس الذي تتم عليه هذه العلاقة التعاقدية في علاقات التعاون في المجال الفني وعلاقات التعاون في مجال المشروعات المشتركة وعلاقات التعاون في مجال التبادل التجاري القادم بين الدول، والتي تعتبر اكثر العلاقات التعاونية شيوعا .واهم مظاهر هذا التعاون المعروفة نذكر:

- المنظمة العالمية لتجارة .
- صندوق النقد الدولي .
- صندوق النقد العربي[1] .

الفرع الثاني :انواع التعاون الاقتصادي :

تتعدد اشكال التعاون الاقتصادي حسب اهداف الاطراف المتعاقدة او المتعاونة وعلى العموم يمكن تمييز ثلاثة انواع للتعاون الاقتصادي الدولي :

- **التعاون وفق المصالح الاقتصادية المشتركة** :اي ان جميع الاطراف المتعاونة لها مزايا اقتصداية مكتسبة من عملية التعاون الاقتصادي .
- **التعاون التضامني** :ويكون بين الدول التي تربطها علاقات قومية كاللغة الدين، التاريخ المشتركة وغيرذلك وتتميز هذه العلاقات بكونها غالبا ماتكون في اتجاه واحد وشروط ميسرة مثل: الاعانات العربية لفلسطين .

[1] محمد بن ناصر ، المرجع السابق ، ص 4 .

- **التعاون الاقتصادي المشروط سياسيا** :وهو التعاون بين اطراف دولية مقترنة باتفاقات وشروط سياسية من احد الاطراف كالاعانات الاقتصادية الامريكية لمصر التعاون بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ،الشراكةالاورو متوسطية.
- وبالتالي قصور وأشكال التعاون الاقتصادي تتعدد بحسب الأهداف والغايات التي تصبو اليها الدول المتعاونة .[1]

المبحث الثالث : ماهية الطاقة

في ظل الإعتماد العالمي المتزايد على مصادر الطاقة، تكتسب الطاقة مكانة محورية في العلاقات الإقتصادية والسياسية للدول ويكتسي هذا الموضوع أهمية خاصة في السياق العربي، بالنظر إلى ماتزخر به المنطقة من إحتياطات ضخمة من النفط والغاز، لذلك يركز هذا المبحث على تقديم مفهوم الطاقة وأنواعها وأهميتها الإقتصادية ، ومع الإشارة إلى كيفية توظيفها كأداة للتعاون العربي، كما يبرز المبحث الطابع الإستراتيجي للطاقة في توجيه سياسات التعاون والتكامل بين الدول العربية .

المطلب الأول : مفهوم الطاقة

الفرع الأول : التطور التاريخي للطاقة :

[1] الحاج حنيش ، المرجع السابق ، ص 4 .

تطورت مصادر الطاقة مع تطور وسائل العمل التي ابتكرها الانسان لسد حاجياته المختلفة المادية والمعنوية على مدى تاريخه الطويل في البداية، اعتمد الانسان على قوته العضلية لانجاز اعماله اليومية ثم استخدم الطاقة الحيوانية واستغل حركة الرياح في تحريك السفن وادارة بعض طواحين الهواء، كما اعتمد على مساقط المياه في ادارة بعض الآلات البدائية وعرف الفحم منذ ان اكتشف النار فإستخدمه الانسان كمصدر للطاقة في إدارة المحرك البخاري، ثم اكتشف بعد ذلك النفط والغاز الطبيعي وغيرها من مصادر الطاقة الحديثة وفي عصرنا الحالي ومع التطور الكبير الذي شهدته وسائل الانتاج اصبحت مصادر الطاقة في العالم متنوعة. [1]

وفي بداية الثورة الصناعية استخدمت القوة المائية كطاقة تشغيلية لادارة العديد من الماكينات وبعدها استغل الطاقة الحرارية من خلال الالات البخارية التي تحول الطاقة الكيميائية للوقود الى طاقة ميكانيكية بعد ذلك ظهر البترول وانتشر استعماله كوقود وتطور الطلب عليه مع مرور الزمن الى ان اصبح المورد الاول للطاقة الى جانب الغاز الطبيعي والفحم ورغم الاحاديث المتداولة عن اثارها البيئية الا ان هذه المصادر ماتزال الى يومنا هذا تحتل الصدارة الطلب العالمي على الطاقة ثم ظهرت الطاقة النووية التي تعتمد على الانشطار النووي الذي يجري في المفاعلات الذرية ويولد حرارة هائلة ينتج عنها البخار الدي يدير المولدات الكهربائية او محركات السفن والغواصات [2]

---

[1] محمد طالبي ,محمد ساحل ،« **اهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لاجل التنمية المستدامة (عرض تجربة المانيا** »).،مجلة الباحث ، ع06. 2008 ، ص203

[2] سناء حم عيد ، **استراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في التنمية المستدامة** ، .مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير ، فرع الادارة البيئية والسياحية ، كلية الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر3 ، 2013/2012 .ص 47 .

الفرع الثاني :تعريف الطاقة

- بالحركة ان كلمة الطاقة كلمة ذات اصل يوناني energia ويوناني Energia وهي تعني قوى فيزيائية تسمح فالطاقة الموجودة منذ بداية الحياة على هذا الكوكب تطورت بتطور الفكر الانساني وتطور العلوم فمصادر الطاقة تطورت مع تطور الوسائل التي ابتكرها الانسان لتلبية حاجاته على مدى العصور وتطورت بتطور التقسيم الاجتماعي للعمل ووسائل الإنتاج. [1]
- كل شيء في الكون هو الطاقة (Tout dans L'univers Et Energie) فالطاقة هي القدرة على القيام بعمل ما فايا كان العمل فكريا او عضليا يتطلب لانجازه كمية ملائمة من الطاقة
- وهي عبارة عن كمية فيزيائية تتجلى على شكل حرارة او على شكل حركة ميكانيكية او كطاقة ربط في نواة الذرة بين البروتون والنيترون كما انها تعبر عن قوى قادرة على انجاز عمل معين وهي كيان مجرد لايعرف الا من خلال تحولاته كما يمكن تقسيم مصادر الطاقة الى مصدرين رئيسيين. [2]
- **الطاقة لغة** : الطاقة ذات اصل لاتيني (Energe) وهي تعني قوى فيزيائية تسمح بالحركة والاطاقة هي القدرة على الشيء ونقول طوقا او طاقة والاسم "الطاقة "

[1] ايهاب صلاح الدين ،**الطاقة وتحديات المستقبل** ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، 1994.، ص 69 .

[2] سنوسي بن عبو ,سعيدة طيب ،« **استراتيجية التحول الطاقوي وفق برنامج الطاقات المتجددة 2030** » ، مجلة مدارات سياسية ،مج02، ع07 ،.ديسمبر 2008 ،ص ص 32 -33.

- **اما اصطلاحا** :تعرف الطاقة بانها الوسيلة الرئيسية التي يعتمدها الانسان لتحقيق عالم افضل وراحة اكبر وسعادة ورفاه امثل ان التعريف السائد للطاقة هو القدرة على القيام بعمل ما وتعرف ايضا بانها قدرة المادة على اعطاء قوى قادرة على انجاز عمل معين [1]
- في هذا الصدد نجد الاقتصادي توماس يونج (Thomas young)الذي عرف الطاقة بانها القدرة على عمل العمل وهو تعريف ارتبط مع الطاقة الميكانيكية في القرن التاسع عشر.

اما حاليا فقد تعددت تعاريف الطاقة والتي منها نذكر :

- تعرف الطاقة بانها القدرة على انجاز عمل وهي تظهر في اشكال مختلفة مثل الطاقة الحركية او الكامنة او على شكل حرارة او عمل ميكانيكي او طاقة كهربائية او طاقة التفاعلات الكيميائية
- وتعرف الطاقة بأنها القدرة على فعل شيء ما ينتج عنه الحركة ضد اي مقاومة وعلى ذلك فان الطاقة تعتبر من خواص المادة وتاخذ صورا كثيرة وبمعنى اخر الطاقة هي التوليد الحركة .[2]
- وهناك من يعرفها بانها كل تغيير فيزيائي سواء كان نوعا او كما يتطلب تحقيق بذل شيء من الجهد يعتمد شكلها ومقدارها وكيفيتها واتجاهها سلبا او ايجابيا على هذا التغيير المطلوب

---

[1] زهرة روايقية ، **تحسين كفاءة استخدام الطاقة من اجل تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات العربية** ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث ، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة8ماي 1945 ، قالمة ، 2018 2019- ، ص ص 76-77 .

[2] محمد ماهر,محمود حسني،.**الطاقات المتجددة ومجالات استخدامها في مصر خلال العشرين سنة القادمة** .الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة، 2 199 ، ص 12.

- اما تعريف الطاقة كمصطلح علمي فتعني ترشيد وتنظيم العمليات القاعدية على الطبيعة ولا تستطيع ملاحظتها او قياسها مباشرة انما ندرس تاثيرها على المواد

واستكمالا للمناقشات الخاصة بتحديد مفهوم الطاقة فتعرف هي التي تحرك الآلات التي نستعلها في الحياة اليومية ولكي تقوم بعمل شاق في مكاننا من اجل الحصول على الراحة اللازمة التدفئة ,الانارة ,التبريد [1].....

- ويمكن تعريف الطاقة على انها القدرة على بذل شغل [2]

[1] نذير غانية ، **استراتيجية التسيير الامثل للطاقة لاجل التنمية المستدامة دراسة حالة بعض الاقتصاديات** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015، ص 54

[2] د مهندس محمد مصطفى محمد الخياط ، **الطاقة مصادرها انواعها استخداماتها** ، دط .د د ن ، القاهرة ، 2006 ، ص 13 .

المطلب الثاني :مفهوم الطاقة المتجددة

الفرع الاول : مفهوم الطاقة المتجددة

هي الطاقة التي يحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك على عكس الطاقة غير متجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في الارض لايمكن الافادة منها الا بعد تدخل الانسان لاخراجه منها .

كما نعني بالطاقة المتجددة الكهرباء التي يتم انتاجها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من الطاقة المتجددة وهي تعني ايضا الطاقة التي لاتنضب على المدى الطويل جدا اي التي تبقى متوافرة لاجيال المستقبل لالاف السنين، وهي ناشئة مباشرة من الظواهر الطبيعية وهي اقل انبعاث لثاني اكسيد الكربون من الطاقة الاحفورية وتتميز عنها بقابلية استغلالها المستمر دون ان يؤدي الى استنفاذ منبعها اي انها تمصادر قابلة للتجدد وبان استعمالها لم ينشر بعد على نطاق تجاري واسع. [1]

وبالتالي يمكن استنتاج بأن الطاقة المتجددة هي طاقة نظيفة وصديقة للبيئة تزود عن طريق الشمس والريح والماء حرارة الأرض، وإن استغلالها ينتج عن كمية قليلة من النفايات وتحتاج فقط الى تحويلها من طاقة طبيعية الى اخرى يسهل استخدامها الى تقنيات العصر.[2]

[1] عبد المجيد قدي ، .الاقتصاد البيئي ، ط1 ، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2010.، ص 132

[2] سناء حم عيد ، المرجع السابق، ص 66.

ويمكن تعريف الطاقة المتجددة بأنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي لا تنفذ وتتجدد باستمرار وتعرف ايضا الطاقة امتجددة بأنها الطاقة الناتجة عن مصادر طبيعية تتجدد بمعدل يفوق مايتم استهلاكه منها كما يطلق على الطاقة المتجددة عدة مصطلحات منها الطاقة النظيفة والطاقة الصديقة للبيئة وتتركز الاستخدامات الاخرى مثل تسخين وتبريد المياه وكذلك الاستخدام في وسائل النقل مازالت غير مستغلة بشكل كاف [1]

- الطاقة المتجددة هي ناتجة عن مصادر طبيعية تتجدد بمعدل يفوق مايتم استهلاكه أشعة الشمس والرياح على سبيل المثال من المصادر التي تتجدد بإستمرار وان مصادر الطاقة المتجددة وفيرة وموجودة في كل مكان حولنا. [2]
- تعرف وكالة الطاقة الدولية (IEA)الطاقات المتجددة كمايلي :

تتشكل الطاقات المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعية التلقائية كاشعة الشمس والرياح التي تتجدد في الطبيعة بوتسرة اعلى من وتيرة استهلاكها .

- تعرف الطاقات المتجددة أيضا كما يلي :

الطاقات المتجددة هي الطاقة المتولدة من مصادر طبيعية متجددة يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري كاشعة الشمس والرياح والمطر والمد والجزر والحرارة الأرضية، اذ تتميز مصادر الطاقات المتجددة بقابلية استغلالها المستمر دون ان يؤدي ذلك الى استنفاذ منبعها لذلك اطلق عليها بالمصادر المتجددة وعليه فالطاقات المتجددة هي الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والمياه والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية وهي كذلك الوقود الحيوي والهيدروجين

[1] د احمد سليمان ، الطاقة المتجددة ، صندوق النقد العربي ، ابوظبي ، 2024، ص 5 .

[2] / http://www.unorg 2025 مارس 55 : 14/ 01

المستخرج من مصادر متجددة، وهي عدة انواع الطاقة الشمسية, طاقة الرياح ,الطاقة المائية ,طاقة الكتلة الحيوية ,الطاقة الحرارية الجوفية [1].

- تعرف الطاقة المتجددة بانها تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري اي انها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد او التي لايمكن ان تنفذ والطاقة المتجددة، ايضا هي الطاقة التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب وهي متوفرة في كل مكان على سطح الارض ويمكن تحويلها الى طاقة وتتميز الطاقة المتجددة بانها ابدية وصديقة للبيئة ،وهي بذلك خلاف الطاقات غير المتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في الارض لايمكن الاستفادة منها الا بعد تدخل الانسان لاستخراجها منه ومصادر الطاقة تختلف كليا عن الثروة البترولية حيث مخلفاتها لاتتسبب في تلويث البيئة كما هو الحال بالنسبة للبترول. [2]
- تعريف برنامج الأمم المتحدة للحماية البيئية (UNEB) : الطاقة المتجددة عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة تتجدد بصفة دورية اسرع من وتيرة استهلاكها وتظهر في الاشكل الخمسة التالية : الكتلة الحيوية ،اشعة الشمس ،الرياح الطاقة الكهرومائية وطاقة باطن الأرض.[3]

---

[1] هاجر بريطل، **دور الشراكة الجزائرية الاجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر** ، دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاسبانية .رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د) في العلوم الاقتصادية .تخصص اقتصاديات النقود واالبنوك والاسواق المالية .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016/2015، ص ص 94-93 .

[2] ليلى العجال ، « **الانتقال نحو الطاقة المتجددة كمقاربة لتحقيق الامن الطاقوي بالجزائر** »، المجلة الجزائرية للامن والتنمية .،مج9، ،ع16 ،جانفي 2020 ،ص 167.

[3] (www.uneb.org)

- وتعرف الطاقة المتجددة بانها الطاقة الكهربائية المتولدة من المصادر المستمرةمثل الطاقة الشمسية او طاقة الرياح او من طاقة الغاز المتاتية في بعض الاحيان من تحلل القمامة في مواقع دفن النفايات المختارة، فهي غير قابلة للنضوب وليس لها عمر افتراضي من الناحية العملية وهي مصادر قائمة ومتوافرة مادامت الحياة قائمة بخلاف مصادر الطاقة التقليدية كطاقة الوقود الاحفوري التي تتصف بالنضوب بسبب الإستخدام المتزايد لها. [1]

الفرع الثاني : انواع (او مصادر) الطاقة المتجددة :

الطاقة الشمسية : تعتبر الطاقة الشمسية من اكبر مصادر الطاقات المتجددة على سطح الارض فهي تشكل المصدر الرئيسي لمختلف مصادر الطاقة سواء كانت احفورية او متجددة ، ويقصد بالطاقة الشمسية الضوء والحرارة المنبعثان من الشمس فمنذ القدم حاول الانسان الاستفادة من الاشعة الشمسية، إلا ان استغلاله لها كان بقدر قليل ومحدد الا انه مع التقدم العلمي الذي وصل اليه الانسان مع بداية القرن الحادي والعشرين فتحت افاقا جديدة في ميدان الطاقة الشمسية. [2]

تمثل الشمس المصدر الأصلي الأساسي للطاقة الضرورية للحياة والتنمية على سطح الارض وتختلف شدة الاشعاع الشمسي من مكان لأخر ومن زمان لأخر، وذلك بحسب موقع المنطقة من خط الاستواء فالقليل منها يسخر لتامين الدورة المائية وتكوين الرياح والطاقة

[1] مراد شريف ،« **الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة** »، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية ،مج 02 ،ع04 ، ،2018 ص 194.

[2] هاجر بريطل ، المرجع السابق ، ص 108 .

الحرارية على سطح الارض ومصادر متجددة اخرى ويمكن استغلال هذه المصادر باستعمال تقنيات مختلفة لانتاج الطاقة الكهروضوئية ومحطات تركيز الطاقة الحرارية الشمسية. [1]

ويمكن حصر طرق الاستفادة من الطاقة الشمسية :

- ✓ التسخين الشمسي هو وسيلة لاستغلال الطاقة الحرارية الناتجة عن اشعة الشمس لتسخين المياه والمنازل عن طريق أجهزة التدفئة المركزية في البيوت ويحقق هذا النوع جدوى اقتادية احسن من الطاقة الشمسية الفولت ضوئية الى جانب انه صديق للبيئة .
- ✓ مانات الحرارة الشمسية وهي امتداد للسخان الشمسي ويستخدم لها سخان اكثر تعقيدا لرفع درجة الحرارة لتصبح كافية لانتاج بخار ماء قادر على تشغيل التوربينات وتوليد الكهرباء بناء على عمليات الامتصاص والتوصيل الحراري من خلال انظمة التركيز .
- ✓ التدفأة الشمسية كانت المنازل قديما مصممة للاستفادة من ضوء النهار الطبيعي سواء في الانارة او التدفئة وهو فرع ينتمي لتصاميم الابنية الصناعية والمكاتب وفي البيئات البحرية كأحواض الأسماك بحيث يجب ان تكون الحرارة والرطوبة مضبوطة بشكل دقيق، اما في الوقت الحالي فان التصميمات الحديثة للمباني اعتمدت بشكل كبير على الاضاءة الصناعية .
- ✓ الطاقة الكهروضوئية يتم انتاجها من تحويل ضوء الشمس الى كهرباء من خلال الواح السيليكون والالواح الرقيقة، بحيث يتم توفير الطاقة من خلال الفوتونات وتوجد العديد من الالات تستخدم الخلايا الشمسية كمصدر للطاقة دون الحاجة للبطاريات .

[1] د جيلالي فرج عبد القادر خليفة مونية ، « **التحول الطاقوي من الطاقة التقليدية الى الطاقة المتجددة لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة** » ، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصر ، مج 03 ، ع 02 ، 2020 ، ص 204 .

1. طاقة الرياح (Wined Energy) : هي الطاقة المتولدة من تحريك الواح كبيرة مثبتة بأماكن مرتفعة بفعل الهواء ويتم انتاج الطاقة الكهربائية من الرياح بواسطة محركات (اوتوربينات) ذات ثلاث اذرع دوارة تحمل عمود تعمل على تحويل الطاقة الحركية الى طاقة كهربائية فعندما تمر الرياح على الاذرع تولد دفعة هواء ديناميكية تتسبب في
دورانها وهذا الدوران يشغل التوربينات فتنتج طاقة كهربائية فعندما تمر الرياح على الأذرع تولد دفعة هواء ديناميكية تتسبب في دورانها وهذا الدوران يشغل التوربينات فتنتج طاقة كهربائية يمكن استخدامها في رفع المياه وطحن الحبوب والسفن الشراعية. [1]

كما تعتمد كمية الطاقة المنتجة بين كوربين الرياح على سرعة الرياح وقطر الذراع لان سرعة الرياح ان تنتج طاقة اكثر كثافة مما تولده اشعة الشمس وتقدر ب 10كيلو واط / م2.

2. طاقة المياه : **Water Energy**هي الطاقة المستمدة من الحركة المستمرة للمياه مثل تدفق المياه او سقوطها في حالة الشلالات (مساقط المياه) او من تلاطم الأمواج في البحار، بحيث تنشأ الامواج نتيجة لحركة الرياح وفعلها على مياه البحار والمحيطات والبحيرات ومن هذه الحركة تنشأ طاقة يمكن استغلالها وتحويلها الى طاقة كهربائية، بحيث تولد الامواج في الأحوال العادية طاقة تقدر ب % 19 من الاستهلاك العالمي

وهناك عدة انواع من مصادر طاقة المياه يمكن حصرها في :

[1] ملال شرف الدين ، « **التحول الطاقوي كنموذج جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر ... بين الجهود المبذولة وصعوبات التجسيد مع الاشارة لتجارب بعض الدول** » ، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، مج 05 ، ع ، 2022 ، ص 434 .

- ✓ انتاج الطاقة الكهرومائية من المحطات الكبيرة والصغيرة كبناء السدود وفي مجاري الأنهار .
- ✓ الطاقة الكهرومائية الناتجة عن حركة مياه الانهار .
- ✓ طاقة مياه المحيطات والبحار التي تنتج من الامواج الحركية والتيارات المد والجزر الفرق في درجات الحرارة بين سطح واعماق المحيطات .
- ✓ طاقة الوقود الخلوي وهي عبارة عن انتاج الهيدروجين من الماء بطريقة تحليل الماء . [1]

3. جوف الارض او طاقة الحرارة الجوفية : ويقصد بها الحرارة المخزونة تحت سطح الأرض والتي تزداد مع زيادة العمق وتخرج من جوف الأرض عن طريق الاتصال والنقل الحراري والينابيع الساخنة والبراكين الثائرة ويمكن استغلل الطاقة الحرارية في جوف الأرض بالطرق الفنية المتوفرة بصورة اقتصادية وتأخذ عدة أشكال منها :

- ✓ الماء الساخن والبخار الرطب والبخار الجاف والصخور الساخنة .
- ✓ الحرارة المضغوطة في باطن الارض وأفضلها البخار الجاف لقدرته الحرارية المرتفعة وعدم تسببه في تاكل المعدات ونجد في مناطق عديدة من العالم نافورات طبيعية او عيونا للماء الساخن التي تستخدم كالحمامات العلاجية .

[1] ملال شرف الدين ، المرجع السابق ، ص 435 .

مكونات الطاقة الحرارية الأرضية :

- الطاقة الحرارية الأرضية العميقة
- الطاقة الحرارية الأرضية الهيدرولوجية
- الطاقة الحرارية الأرضية البتروحرارية

استعمالات طاقة الحرارة الجوفية :

تستعمل طاقة حرارة الأرض الجوفية فيمايلي :

- توليد الكهرباء عن طريق محطات البخار الجاف .
- تستعمل في انشاء محطات التدفئة والتكيف .

4. **الكتلة الحيوية الكتلة الحية (الطاقة العضوية):** تعد الطاقة العضوية من الطاقات المتجددة والحديثة النشاة وهي تنافس بقدر بسيط طاقة النفط، فيقصد بالطاقة العضوية الطاقة التي يمكن استنباطها من المواد النباتية والحيوانية و النفايات بعد تحويلها الى سائل أو غاز بلطرق الكيميائية أو التحلل الحراري[1] .

كما يمكن الاستفادة منها عن طريق احراقها مباشرة واستخدام الحرارة النناتجة في تسخين المياه او انتاج البخار الذي يمكن بواسطته تشغيل التوربينات وتوليد الطاقة الكهربائية .

[1] أمينة مخلفي ، اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص دراسات اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، 2012/2011 ، ص ص 39- 40 .

ويعتبر هئذا النوع من الطاقة غير تجاري حيث يستعمل على نطاق ضيق في الدول النامية (الهند) وبعض الدول الصناعية وعلى الرغم من الهدر الكبير وعدم الكفاية في التقنيات الحالية لانتاج هذه الطاقة فان هذا المورد لايزال يؤمن حوالي 10% من الطاقة المستهلكة في العالم .

ويبقى النوع الذي يحظى بالأهمية من بين مصادر الطاقة العضوية هوإنتاج الإيثانول من بعض المنتوجات الزراعية كقصب السكر والشمندر السكري والذرة ويستعمل هذا الكحول كوقود للسيارات بعد مزجه بالبنزين كما هو الحال في البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية .

إن مصطلح الكتلة الحية يشتمل على كل المواد ذات الأصل النباتي والحيواني مثل الأشجار والنباتات والمخلفات الزراعية والحيوانية والفضلات وغسرها التي يمكن الإستفادة من طاقتها الكامنة سواء عن طريق الحرق المباشر أو بالتخمير أو غيرها من الطرق . وتصنف هذه الطاقة إلى (04) أنواع :

- ✓ الطاقة المستمدة من الأخشاب .
- ✓ الطاقة المستمدة من المحاصيل الزراعية .
- ✓ الطاقة المستمدة من مخلفات الحيوانات (وقود الفضلات).
- ✓ الطاقة المستمدة من النفايات . [1]

[1] نذير غانية ، المرجع السابق ، ص ص 99-100 .

- وتعرف الطاقة الحيوية على أنها التي تستمد من المواد العضوية كإحراق النباتات وعظام ومخلفات الحيوانات والنفايات والمخلفات الزراعية والنباتات المستخدمة في إنتاج طاقة الكتلة الحيوية . [1]

المطلب الثالث : الطاقة الغير متجددة :

الفرع الاول : الطاقة غير متجددة :

- تعرف الطاقة التقليدية على أنها تلك الطاقة المتأتية من الموارد التي يعد المخزون منها في الأرض ثابتا في أطار الزمن التخطيطي الواقعي وهو مايؤثر على إمكانية الأجيال القادمة من الحصول عليها وإستغلالها وتنقسم هذه الموارد إلى قسمين :

✓ موارد يمكن إستخدامها كالمعادن .

✓ موارد لا يمكن إستخدامها كالبترول .

- تعرف الطاقة التقليدية على أنها تلك الموارد القابلة للإستنفاذ أي الموارد التي تستخدم بوتيرة أسرع ، مما تستطيع الطبيعة إعادة إنتاجها أو إستكمالها ومورد الوقود الرئيسي لدينا هو الوقود الأحفوري وبخاصة النفط والفحم والغاز الطبيعي وهذه الموارد لايمكن إستبدالها أبدا لأن ذلك يستغرق مدة زمنية أطول . [2]

[1] فطوم معمر ،« **تطورات الطاقة المتجددة في الجزائر بين الواقع والمأمول** »، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الإقتصادية . مج09 . ع01 ، 2023 ، ص 543 .

[2] د بن جيلالي عبد القادر , خليفة مونية ، المرجع السابق ، ص ص 199-200 .

- يطلق إسم مصادر الطاقة التقليدية على مصادر التي وفرت حتى الان معظم إحتياجات المجتمعات الصناعية الحديثة من الطاقة مثل الفحم البترول والغاز الطبيعي وتعتبر كافة مصادر الطاقة التقليدية موارد ناضبة ويقصد بالمورد الناضب الموارد التي ينفذ مايتوفر منها في الطبيعة أو في مكان معين نتيجة إستخراجه أو إستخدامه ولاتقتصر ظاهرة النضوب على الموارد التقليدية للطاقة فحسب بل توجد كذلك موارد جديدة (غير تقليدية) للطاقة تندرج ضمن الطاقة الناضبة وذلك مثل النفط المستخلص من رمال القار والصخور الزيتية والنفط والقار المستخلصان من الفحم ويطلق على النفط والغاز المستخلصين من هذه المصادر الثلاثة الوقود الصناعي. [1]

- إن الطاقة الناضبة سميت كذلك لعدم تجددها خلال زمن قصير أي أنها سوف تنتهي عبر زمن معين لكثرة الإستخدام كما أنها تكونت عبر فترات زمنية طويلة نتيجة لتفاعلات كسميائية لا دخل للإنسان فيها . [2]

الفرع الثاني : أنواع (مصادر) الطاقة غير المتجددة :

1. **الفحم :** هو عبارة عن صخور رسوبية قابلة للإشتعال تم تشكيلها عبر ملايين السنين حيث دفنت بعض الكائنات الحية النباتية والحيوانية تحت التربة وغطتها طبقات رسوبية من الرمل والطين وعزلتها تماما عن الأكسجين لتبدأ هذه الكائنات في التحلل في معزل عن الأكسجين ونتج عن هذا التحلل أنواع عديدة من المركبات الكربونية ونظر للتغييرات الكبيرة في الضغط

[1] علي العبسي , بلال شيخي ،« **الطاقة المتجددة كخيار إستراتيجي للطاقة التقليدية** »، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية ، مج 11 ، ع01، 2018 . ص 193 .

[2] إيمان عطية ناصف ، **إقتصاديات الموارد والبيئة** ، ط1 . دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 25 .

ودرجات الحرارة وغير ذلك من العوامل تكونت أنواع عديدة من الفحم ويمكن تقسيمها من حيث الإستخدام إلى أربعة أنواع :

- ✓ الفحم المستخدم في إنتاج فحم الكوك Coking coal
- ✓ الفحم المستخدم في إنتاج الغازات الصناعية Gas coal
- ✓ الفحم المستخدم في إدارة الماكينات Locomotive coal
- ✓ الفحم المستخدم في الأغراض المنزلية Domestic coal

ويمكن تقسيمها من حيث الخصائص البنيوية إلى : فحم الأنتراسيت ، البيتومين، اللجنيت ولكل منها خصائصها من حيث نسبة الكربون والكثافة النوعية والقيمة الحرارية وتتخذ إحصاءات الأمم المتحدة ، القيمة الحرارية المتوسطة للفحم البيتيوميتي وهي 7000 كيلو كالوري لكل كيلو غرام أساسا لحساب الطن من مكافئ الفحم . ويوجدالفحم على أعماق متفاوتة تتراوح بين 400 الى 4000 متر او نستطيع القول أنه يوجد في مناجم سطحية (على سطح الأرض)أو مناجم عميقة (في باطن الأرض) وتوجد مناجمه في جميع أنحاء العالم تقريبا . [1]

1) **البترول** : لغة : البترول كلمة من اصل لاتيني (Petroleum) مشتقة من جزأين وهما (Petra) اي الصخر وكلمة (Oleum) وتنعي الزيت وبذلك يكون معناها زيت الصخر ويطلق عليه أحيانا الذهب الأسود

[1] سمير بن محاد ، تطور إستهلاك الطاقة وأثره على النمو الإقتصادي في البلدان المصدرة لمصادر الطاقة ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص الإقتصاد الكمي ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر 03 ، 2015-2016 ، ص 15 .

إصطلاحا : يعرف البترول بانه مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الاسود والاخضر والبني والاصفر كما انه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادةالبترول الخام، وهذه الكثافة متوقفة ومتحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون فكلما زادت النسبة إزدادت كثافة النوعية او ثقله والعكس بالعكس كما يعرف البترول انه مزيج معقد من المركبات الهيدرو كربونية، والتي تختلف بعض الخصائص الطبيعية لكل منهما على الاخرى نظرا الإختلاف عدد ذرات الكربون في جزيئياتها غير انها جميعا تتكون من عنصرين فقط هما الكربون والهيدروجين.

مزايا البترول :

- يعتبر انظف مصادر الطاقة مقارنة بالفحم الحجري والوقود النووي.
- سهولة النقل البترول وتخزينه وهذا بحكم الخاصية السائلة التي يتميز بها وعليه فان عملية نقله إقتصاديا بواسطة السفن اكثر سهولة من المادة الصلبة كالقدم ومن الغازات مثل الغاز الطبيعي والالميثان .
- كثافة محتوى الطاقة لمادة البترول وهذا راجع لإحتواءه مادة الغازوليت
- بعد عملية التكرير يعطي البترول العديد من المنتوجات وهذا مايعرف بمشتقات البترول
- تعبير مصدر للاإرادات المالية خاصة في اغلب البلدان المنتجة والمصدر للسلعة النفطية [1]

[1] نذير غانية ،المرجع السابق ،ص ص73-74.

ويعرف السائل المنوي النفط بانه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة وغير متجانسة من مركبات عنصرية هيدرووكربونية ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيمياوية مختلفة كما يحتوي على بعض المعادن مثل العتاد يوم والحديد والوديوم .

ان وجود هذه الشوائب ويعتبر امرا غير مرغوب فيه لتاثيرها السلبي على عمليات المعالجة والتكرير وهذا مايقتضي إقامة أجهزة خاصة لتقنية ومعالجة [1]فالنفط يعتبر من اهم مصادر الطاقة واكثرها انتشارا ،وهو عبارة عن سائل اسود كثيف سريع الاشتعال ويكون من خليط من المركبات العضوية والتي تتكون أساسا من عنصر الكربون والهيدروجين وتعرف بإسم الهيدروكربونات وتتراوح تنسيق في بعض أنواع النفط بين 50%98%ويساهم النفط اليوم بحوالي 38%من إستهلاك الطاقة العالمي وتحتوي منطقة الشرق الاوسط على اعلى مخزون للنفط في العالم ويعتبر المملكة العربية السعودية اكبر دولة في العالم من حيث المخزون حيث يقدر محزونها ب(263)مليار برميل في عام 2003 ،اما إحتياطات العالم من النفط الخام فيقدر ب(1148)مليار برميل. [2]

2. **الغاز الطبيعي** :الغاز الطبيعي هو خليط من الغازات القابلة للاحتراق والتي تتغير نسبها ومكوناتها من حقل الى اخروان خاصية قابلية الاحتراق تولد لنا قدرا كبيرا من الطاقة، وان تكوين الغاز الطبيعي يمكن ان تتفاوت على نطاق واسع من منطقة واسع من منطقة لاخرى وحتى في نفس المنطقة وقد اكتسب اهمية الاقتصادية منذ إكشافه سنة 1920وقد بقي الغاز

[11] امنية مخلفي ،**(إقتصاد النفط)** محاضرات حول مدخل الى الإقتصاد والبترولي الجزء 1،السنة الثالثة ليسانس lmd،تخصص إقتصاد وتسيير بترولي ،قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2013-2014،ص8

[2] عبد المطلب النقرش ،**الطاقة ممفاهيمها ،انواعها ، مصادرها** ،ط ، ص84.

المنتج حتى العالمية الثانية في معظمه غازا مرافقا، وهو مابرر إحراقه واهداره على النحو السائد في تلك الفترة وذلك لان اسواق الاستهلاك كانت بعيدة عن إستعاب الكميات المنتجة، كما ان وسائل نقله ولم تكن متطورة غير ان ازدياد الطلب على الطاقة بعد الحرب ع الثانية وحدوث تطور تكنولوجي هائل في مجال إستخدام الأنابيب كواسطة لنقل الغاز عبر شبكات واسعة اسهم في ازدياد أنتاجية والبحث عنه .

يعتبر الغاز الطبيعي في الوقت الراهن الوقت الراهن الوقود المثالي في الاستعمال لما يتصف به من خاصئص حيت يتوفر بكميات مع سهولة إستخراجه ونقله كما يتمتع بتركيبة كيميائية بسيطة تسبب وبطاقة حرارية عالية .وهذا بسبب خاصية الاعتراف السهل والكامل له.

تعدد مكونات الغاز الطبيعي ادى الى تعدد إستعماله منها :

- إستعمالات صناعية في مواقع حقول النفط وكيرا من الصناعات كصناعة الإسمنت والالمنيوم والكلى والحديد على نطاق واسع .
- يستعمل من قبل شركات توليد الطاقة الكهربائية .
- استعمالات منزلية :كوقود للافران وتسخين المياه .
- .تشغيل وحداة التدفئة المركزية ،التبريد وغيرها .
- إستعمالات حديثة ،إستخدامه في تكتل غاز النفط المسال (GPL)كوقود للمحركات مثلما يجري الان في الجزائر نهولندا ، اليابان [1]

[1] مخلفي امينة ،« **النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة** » ، مجلة الباحث ،ع09، 2011ص ص221_ 222.

خلاصة الفصل الأول :

يتضح ان فهم التعاون الإقتصادي العربي يسنلزم تحليلا شاملا للواقع العربي، من حيث الخصائص الجغرافية والديموغرافية والإقتصادية وهو ما تم التطرق إليه في المبحث الأول كما ان تحديد المفهوم بدقة، في المبحث الثاني ساهم في توضيح الأهداف والمرتكزات التي يقوم عليها هذا التعاون ويكشف عن التحديات البنيوية والمؤسساتية التي تعيقه او تحد من فعاليته، وقد أبرز المبحث الثالث أهمية قطاع الطاقة بوصفه محورا إستراتيجيا للتكامل الاقتصادي العربي لما يتمتع به الوطن العربي من احتياطات هائلة من مصادر الطاقة التقليدية مايشكله ذلك فرصة لبناء تعاون فعال يعزز المكانة الإقتصادية والسياسية للدول العربية على الصعيد العالمي، وبذلك يمهد هذا الفصل الطريق لدراسة اكثر تفصيلا لأوجه التعاون العربي في قطاع الطاقة من خلال تتبع المبادرات الإتفاقيات والمؤسسات التي سعت إلى توحيد الجهود وتحقيق التكامل في هذا المجال الحيوي.

الفصل الثاني

أسس التعاون الطاقوي العربي

(1990_1980)

شهدت الفترة الممتدة من عام1980 الى 1990 تحولات كبيرة في العلاقات الإقتصادية العربية، حيث إتجهت العديد من الدول العربية الى تعزيز التعاون في مجالات حيوية وعلى راسها قطاع الطاقة لما له من اهمية إستراتيجية في تحقيق التنمية الإقتصادية وتعزيز الأمن القومي العربي، وقد جاء هذا التوجه إستجابة للتحديات العالمية والإقليمية، والتي فرضت ضرورة تنسيق السياسات وتبادل الخبرات وإستغلال الموارد المشتركة لما يخدم مصالح الدول العربية،وفي هذا الإطار برز التعاون الطاقوي العربي كإحدى ركائز التكامل الإقتصادي مستندا الى مجموعة من الدوافع السياسية والإقتصادية فضلا عن الأهداف المشتركة التي تطمح الدول العربية الى تحقيقها من خلال هذا التعاون، كما ظهرت خلال هذه الفترة عدة مشاريع طاقوية في مجالات الطاقة المتجددة جسدت إرادة العمل العربي المشترك وساهمت في بناء أسس تعاون أكثر فعالية ، وإنطلاقا من هذه المعطيات يتناول الفصل أسس التعاون الطاقوية العربي خلال عقد الثمانينات من خلال مبحثين أساسيين يعني الأول بتحليل أسباب واهداف التعاون الطاقوي بين الدول العربية، بينما يستعرض الثاني ابرز النماذج التطبيقية لهذا التعاون من خلال مشاريع تم تنفيذها في مجالات الطاقة المتجددة والغير متجددة .

المبحث الأول : أسباب وأهداف التعاون الطاقوي العربي :

يعد فهم الأسباب والدوافع التي وقفت وراء نشأة التعاون الطاقوي بين الدول العربية خلال الثمانيات امرا أساسيا لفهم سياق هذا التعاون، فقد دفعت مجموعة من العوامل السياسية والإقتصادية مثل تقلبات أسعار النفط، وتزايد الحاجة الى الأمن الطاقوي وتحديات التنمية الدول العربية الى البحث عن أليات مشتركة االتنسيق والإستثمار في قطاع الطاقة، وفي المقابل حددت هذه الدول أهداف واضحة تسعى الى تحقيق من خلال هذا التعاون من ابرزها تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد وتوحيد المواقف في الأسواق العالمية وتعزيز التكامل الإقتصادي العربي ويهدف هذا المبحث الى تحليل هذه الأسباب والأهداف التي شكلت الأساس النظري والعلمي لتطور التعاون الطاقوي العربي.

المطلب الأول : أسباب التعاون الطاقوي العربي :

يعود التعاون الطاقوي العربي الى الحاجة المشتركة بين الدول العربية لتحقيق الأمن الطاقوي[1] وتعزيز التنمية الإقتصادية في ظل تفاوت الموارد بين الدول المنتجة والمستهلكة. وقد دفعت التحديات مثل تقلبات الاسعار، وضعف البنية التحتية، والتبعية للأسواق الخارجية الى تنسيق الجهود واستغلال الموارد بشكل جماعي، بما يضمن التكامل وتقوية الموقف العربي في سوق الطاقة العالمية ويعد توفر الثروات الطاقوية في الوطن العربي، خاصة من حيث حجمها

[1] **الأمن الطاقوي:** هو الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات ، بأشكال متعددة وبكميات كافية وبأسعار مقعولة. ينظر إليه: الوليد أبو حنيفة، الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد، المركز الديمقراطي العربي، الجزائر،2017،ص13.

وتوزيعها الجغرافي، من أبرز العوامل التي شجعت على هذا التعاون، وهو مايستدعي التوقف عند مقدرات هذه الثروات لفهم أسس هذا التوجه الجماعي .

الفرع الأول : المقدرات :

تميز الوطن العربي بإمتلاكه لمقدرات هائلة من الثروات في مجال الطاقة وخاصة في مجالي النفط والغاز الطبيعي ، حيث إرتفع إنتاج النفط الخام العربي سنة 1989بنسبة (10%) تقريبا ليصل الى (16.1) مليون برميل في اليوم ، وبلغت نسبة مساهمته في الإنتاج العالمي للنفط (25.8%) وبذلك حافظت الدول العربية على حصتها من مجموع الإحتياطي العالمي البالغة (60%) تقريبا ، وقد أدى التحسن النسبي في أسعار النفط العالمية الى زيادة الإيرادات النفطية للدول العربية بنسبة (% 29) لتصل الى (69) مليار دولار سنة 1989 في مقابل (53) مليار دولار[1] سنة1988 كما سجل إنتاج الغاز الطبيعي نموا مقداره (3%) ليصل الى (244.6) مليار متر 1989، في حين بلغت نسبة إحتياطي الغاز في الدول العربية (22.5%) من الإحتياطي العالمي ، وفي المقابل شهد إستهلاك الدول العربية سنة 1989 نمو بلغت نسبته (3.75%) للمنتوجات النفطية و(7%) للغاز الطبيعي .[2]

بلغ نمو (5.6%) خلال الفترة (1980-1990)، برز التباين بين معدلات النمو السنوية لإستهلاك الطاقة بالدول الأعضاء خلال 1980 ، حيث شهد معدل النمو السنوي الإجمالي لإستهلاك الطاقة في دولة الإمارات العربية ، قطر ، السعودية ، مصر قفزات كبيرة تجاوزت متوسط معدل النمو السنوي لمجموعة الدول الأعضاء فإجمالي إستهلاك الطاقة بدولة الإمارات

[1] هشام البساط ،« التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1990 »، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد8 ، 1991 ، ص 25 .
[2] المرجع نفسه، ص 26 .

العربية (183.1الف ب م ن ا ي) عام 1980،وفي قطر إستهلاك الطاقة (103.8الف ب م ن ا ي) عام 1980 في حين إجمالي إستهلاك الطاقة في مصر بمعدل (329.2الف ب م ن ا ي) 1980 ، بينما كان النمو السكاني يسير بوتيرة مستقرة كان معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الطاقة يجاري النمو المتزايد في إستهلاك الطاقة في الدول الأعضاء ليحقق قفزات ملحوظة خلال الفترات التي إنتعش خلالها النمو السنوي في إجمالي إستهلاك الطاقة وخاصة خلال الفترة (1980–1990) ، حيث بلغ النمو نحو (2.5%) خلال الفترة (1980–1990) مما أدى الى إرتفاع متوسط إستهلاك الفرد بحوالي (28.4%) اي من 9.5 برميل مكافئ النفط عام 1980الى 12.2 برميل مكافئ نفط عام 1990 .

_تزايدت نسبة الإستهلاك المحلي للطاقة الى إجمالي إنتاجها في الدول الأعظاء من حوالي(12.1%) في عام 1980 ، فقد إرتفعت نسبة الإستهلاك المحلي للطاقة الى إجمالي إنتاجها من(12.1 %) في عام 1980 الى(29%) في عام 1985 عندما سجل إجمالي إستهلاك الطاقة نموا بمعدل(7.1%) بينما إنكمش الإنتاج بمعدل(10 %) ثم تراجعت نسبة الإستهلاك المحلي للطاقة الى إجمالي إنتاجها الى 23.7 في عام 1990 عندما تباطأ النمو في إجمالي إستهلاك الطاقة الى(4.2 %) بينما تسارع نمو الإنتاج بمعدل (8.5[1]%) .

إنخفضت العائدات النفطية للدول العربية بنسبة بلغت نحو(19.9) في المانة إذ لم ترد عن (153.7) مليار دولار مقارنة بحوالي(191.9) مليار دولار، أما صادرات الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك قد إنخفضت بنسبة(21,1 %) لتصل إلى

[1] الطاهر الزيتوني ، « تطور إستهلاك الطاقة في الدول الأعضاء أفاقه المستقبلية » ، مجلة فصيلة محكمة تصدير عن الامانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ،ع 166،ص18.

141,2مليار دولار مقارنة مع 179,0 مليار دولار وعند إحتساب العائدات بالأسعار الحقيقية نجد أنها إنخفضت من(198.0) مليار دولار الى (194.3)مليار دولار أي بقى نسبة إنخفاضها بالأسعار الجارية ، هذا وقد ترك الإنخفاض في الدولارات النفطية أثره الملموس على العديد من المشاريع الإئتمانية والإجتماعية والصحية في الدول العربية لما تمثله الإيرادات النفطية من أهمية قصوة في الموازنات العامة ، بلغ إجمالي إستهلاك الطاقة في الدول العربية 7مليون برميل مكافئ نفط يوميا (ب م ن ي) مقابل (6.9)مليون ب م ن ي اي بمعدل نمو قدره (1.45) في المائة ، وقد شهد إستهلاك الطاقة معدلات نمو متباينة إذ إزداد مستوى إستهلاك الفرد في بعض الدول مثل : السعودية، وتونس ، وقطر ، والكويت ، مصر حيث شهد تراجعا في دول أخرى مثل الإمارات والبحرين والجزائر وسوريا ، وتعد سياسات إلغاء الدعم لأسعار الطاقة في السوق المحلية التي بدأ تطبيقها في العديد من الدول العربية ، بالإضافة الى سياسات ترشيد إستخدام الطاقة في عدد آخر من الدول العربية عاملا أخر في تغيير هذا التباين ، وتعددت الدول العربية إعتمادا شبه كامل على المنتجات النفطية والغاز الطبيعي لتلبية إحتياجاتها من الطاقة ، إذ يغطي هذا المصدر أكثر من 96 في المائة من إجمالي إستهلاك الطاقة في الدول العربية إلا ان الجدير بالملاحظة هو تراجع الأهمية النسبية للمنتجات النفطية في إجمالي إستهلاك الطاقة مقابل زيادة الحصة النسبية للغاز فقد تراجعت حصة المنتجات النفطية من 55 في المائة الى 53 في المائة وفي المقابل زادت حصة الغاز الطبيعي من 41.3 في المائة الى 43.5 في المائة ، كما تراجعت حصة الطاقة الكهرومائية والفحم معا من 3,9 في المائة الى 3,5 في المائة .

_ إحتلت المنتجات النفطية المرتبة الأولى في مجال إستهلاك الطاقة في الدول العربية على الرغم من تراجع حصتها في إجمالي الإستهلاك ، وقد إزداد الطلب على المنتجات النفطية بمعدل 1.4 في المائة ليصل الى 3.7مليون (ب م ن ي) مقابل 3.3مليون (ب م ن ي) علما بأن إستهلاك المنتجات النفطية في الدول العربية كان قد بلغ 3.6مليون (ب م ن ي) وتمثلت حصة الدول العربية نسبة بسيطة من إجمالي الطلب العالمي على النفط إذ لم تتجاوز 5.9 في المائة ومن جانب أخر بلغت حصة الدول[1] الصناعية 64.3 في المائة والدول المتحولة 5.4 في المائة ، أما بقية الدول النامية فقد بلغت حصتها24.3 في المائة .

يعد الغاز الطبيعي ثاني أهم مصادر الطاقة في الدول العربية وقد إزدادت اهمية في 41.3 في المائة من إجمالي إحتياجات الطاقة الى 43.3 في المائة وإلى 43.6 في المائة في 42.3 في المائة من إجمالي إحتياجات الطاقة الى 43.3 في المائة والى 43.6 في المائة كما إزداد إستهلاكه من 2.5مليون (ب ن م ي) الى 3.0مليون (ب ن م ي) الى مليون (ب ن م ن ي) 3.1مليون (ب م ن ي) او بمعدل سنوي قدره 4.9 في المائة. وتعزي الزيادة في67إستهلاك الغاز الطبيعي الى السياسة التي دأبت الدول العربية على إتباعها والتي تشجع إستخدام الغاز الطبيعي في توليد الطاقة في محطات الكهرياء وفي الصناعات البترو كيمياوية ، كما كان التحول في ميدان توليد الطاقة الكهربائية نتيجة للتطور في تكنولوجيا الدورة المركبة عاملا مهما في زيادة الإعتماد على الغاز الطبيعي ، وبلغت حصة الطاقة الكهرومائية من إجمالي إستهلاك الطاقة في الدول العربية 2.4 في المائة وهي النسبة نفسها التي كانت عليها ،

[1] صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2002 ، نشر في 2003 -1-1 ، 5 ماي 2025 ، amf .org .ae\ar\publicatio

وتتصف الدول العربية عامة بمحدودية مواردها المائية وإقتصارها على عدد محدود من الدول المتنامية أخرى، وقد تركز إستخدام الطاقة الكهرومائية في عدد قليل من الدول العربية تضم مصر والعراق وسورية والمغرب والجزائر والسودان ولبنان . وغطت مصادر الفحم 11 في المائة من إجمالي إستهلاك الطاقة في الدول العربية وهي النسبة نفسها التي كانت عليها ويقتصر إستهلاك الفحم على عدد محدود من الدول العربية التي تتوفر لها مصادر محلية لإنتاجه وهي المغرب ومصر والجزائر . [1]

الفرع الثاني :إستقلال الدول العربية عن الدول الغربية في مجال الطاقة :

يمثل مفهوم الإستقلال في الدول العربية رمزا قويا للحرية والسيادة الوطنية يذكرنا بالحقيقة الزمنية التي عانت فيها هذه الدول من التبعية والإستعمار، حيث كانت شعوبها تعيش تحت وطأة الإحتلال الأجنبي تسعى بكل قوتها للتخلص من هذا القيد ، الإستقلال هو اكثر من مجرد إعلان سياسي ،إنه تجسيد للطموح الإنساني في المحافظة على الهوية والخصوصية الثقافية عند ما نعود الى تاريخ الإستقلال نجد ان العديد من الدول العربية نالت إستقلالها بعد كفاح مرير ونضالات طويلة من المغرب الى مصر ومن العراق الى فلسطين تحملت شعوب هذه البلاد أعباء كبيرة لتحقيق أحلامها.

_تمتد فترة الإستقلال للدول العربية على مدى عقود طويلة بدء من أوائل القرن العشرين في نهايته وكان لكل دولة قصة خاصة ومعاناة في طريق نيل حريتها ، تعتبر مصر من أولى الدول التي حصلت على إستقلالها عن الإحتلال البريطاني ورغم إستمرار السيطرة الإستعمارية

[11] صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002 ، نشر في 2003-1 -1 ، 5 ماي 2025 ، 00: 15 ، amf .org. ae \ar\ publication .

في بعض المجالات الا ان إعلان إستقلالها في 28 فبراير 1922 كان بداية الطريق نحو التحرر الكامل ، والعراق اعلن إستقلاله عن بريطانيا في 3 اكتوبر 1932 ليصبح أحد الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية بعد ذلك ، وإستطاع السودان التخلص من بتر الإستعمار الإنجليزي المصري في يناير 1956 ليحقق إستقلاله كدولة ذات سيادة علما ان إستقلاله جاء بعد صراعات متعددة ، وفي المغرب بعد سنوات من النضال تم إعلان إستقلال المغرب عن الإحتلال الفرنسي في 2مارس 1956 كانت قصة النضال مغربية بإمتياز تخللها العديد من الجهود الوطنية والتضحيات ، وفي تونس تلا المغرب حيث أعلنت تونس إستقلالها في 20 مارس 1956 عن الإستعمار الفرنسي ليقود الزعيم الحبيب بو رقيبة عملية بناء الدولة الحديثة بعد حرب ضروس إستمرت 7سنوات ، تمكنت الجزائر من الحصول على إستقلالها في 5يوليو 1962 لتصبح رمزا للنضال العربي ضد الإستعمار. [1]

إتسمت هذه الفترة بتقاطع مؤثرات سياسية وإقتصادية وجيوسترتيجية دفعت بإتجاه تنشيط التعاون الطاقوي بين الدول العربية ، وكان من أبرز الدوافع التي ساهمت في هذه التوجه تنامي إستقلال الدول العربية عن الهيمنة الغربية في إدارة وإستغلال مواردها الطاقوية وتزايد الوعي القومي العربي بضرورة بناء سياسة طاقوية موحدة تخدم المصالح الإستراتيجية الجماعية ، ففي أعقاب الطفرة النفطية الأولى والثانية (1973–1979) تسارعت وتيرة التأميمات في الدول العربية وابعدت الشركات الغربية الكبرى تدريجيا عن مراكز القرار في الصناعة النفطية تولت الشركات الوطنية مثل شركة ارامكو بعد تاسيسها الكامل عام 1980وسونطراك الجزائرية والمؤسسة الوطنية الليبية للنفط مهمة إدارة الحقول والإستكشاف والتسويق مامنح الدول العبرية

[1] www.Nabdalarab.com، 10 ماي 2025 ، 00: 10 .

قدرا أكبر من السيادة على مواردها ومكنها من الدخول في شراكات مبنية على المصلحة بدل الخضوع للهيمنة التقنية والمالية . وقد إنعكس هذا الإستقلال النسبي في سياسات إنتاج وتسعير أكثر تنسيق بين الدول العربية داخل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

وكذلك في منظمة الإوبك في بلورة قرارات إستراتيجية كخفض الإنتاج تثبيت الاسعار لمواجهة تقلبات السوق الدولية ، ومن هنا نشأت الحاجة الى تنسيق الجهودعربيا لمواجهة التحديات المشتركة مثل تراجع الطلب العالمي على النفط وضغوط الدول المستهلكة لإعادة هيكلة السوق الطاقوية العالمية وظهور منافسين جدد الى جانب الإستقلال الإقتصادي .

لعب العامل القومي دورا جوهريا في تشكيل الوعي الجماعي العربي باهمية الطاقة كاداة لتحقيق مشروع تكاملي عربي ، فقد ساهمت تجارب الصراع العربي الإسرائيلي واحد اث مثل الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 في ترسيخ قناعة لدى العديد من الدول العربية بان التعاون في مجال حيوي كقطاع الطاقة يمكن أن يكون مدخلا فعالا لتعزيز التضامن العربي ، وتحقيق نوع من الإكتفاء الذاتي المشترك وتجلى هذا التوجه في عدد من المبادرات مثل مشروع السوق العربية المشتركة للنفط ومحاولات إنشاء شبكات كهرباء عربية وربط أنظمة الغاز الطبيعي بين الدول والمشرق والمغرب العربي [1]

كما بدأت بعض الدول العربية المستوردة الطاقة كالأردن والمغرب وتونس ،تبحث عن شراكات طويلة المدى مع الدول المنتجة (مثل الجزائر والسعودية والكويت) في إطار ماسمي بسياسة (التعاون –جنوب جنوب) لتامين حاجاتها من الطاقة بأسعار تفضيلية ، مقابل فتح مجالات

[1] أنور عبد الملك ،**النفط والسياسة العربية** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 1982،ص90.

للإستثمار العربي المشترك ، وقد أسهم هذا التبادل في خلق نوع من الترابط الإقتصادي الذي عزز من فكرة المصير المشترك وضرورة تقليص التبعية للاسواق والمؤسسات الغربية في مجال التمويل والتكنولوجيا [1]

من جهة أخرى ساعدة التحولات العالمية خاصة بعد صدمة أسعار النفط وإنخفاضها منتصف الثمانينات على الدفع بإتجاه تعاون عربي أوسع لتقاسم التكاليف وتنسيق الإستراتيجيات ، حيث أصبح من الصعب على الدول العربية فرادى أن تواجه تحديات السوق الطاقوية وحدها ، ومن هنا برزت الحاجة الى مأسسة التعاون من خلال تفعيل دور المنظمات المختصة وتاسيس مؤسسات مشتركة مثل الشركة العربية للإستثمارات البترولية (أبيكورب) التي أنشأت عام 1975 ولكن تعزز فعليا في الثمانينات لدعم المشاريع البترولية [2]

[1] فهد محمد الشليمي،السياسات النفطية العربية ،**تحليل إقتصادي وإسترتيجي** ،دار المدى 1989،ص112.

[2] المنظمة العربية للاستثمار البترولي (أبيكورب) ، تقرير تأسيسي ،الدمام ، 1985، ص10،11.

المطلب الثاني :أهداف التعاون الطاقوي العربي :

الفرع الأول : تعزيز التعاون العربي في مجال الطاقة :

في الفترة من 1980الى 1990 شهد التعاون العربي في مجال الطاقة بعض المبادرات والمساعي لتعزيز التنسيق بين الدول العربية المنتجة والمستهلكة للطاقة . رغم التحديات السياسية والٱقتصادية التي عرفتها المنطقة خاصة بعد أزمة النفط الثانية (1979) وتأثيرتها على الإقتصاد العالمي العربي .

يعتبر تخزين الغاز بعد إستخراجه من الابار أمرا في غاية الصعوبة لان تخزين الغاز يتطلب تسييله بتبريده حتى حرارة ناقص 160 درجة مئوية لكي يتم تخفيض حجمه حوالي 600 مرة ويتوجب الحفاظ على هذه الحرارة وعند الحاجة الى إستعمال الغاز يتوجب إعادة (تغويزه) وبما ان المنشات والتجهيزات اللازمة لتسييل الغاز وتخزينه ثم إعادة تغويزه ، فإن إعتماد شبكات الإنابيب لنقل الغاز يتوفر تكاليف إستعمال الناقلات الضخمة وإستهلاك الطاقة اللازمة لها وللحفاظ على برودة الغاز المسيل ويعتبر ذلك من إيجابيات شبكات الانابيب التي تساهم في تخفيف من أثار تغيير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة .

بالإضافة الى التعاون في مجالي الكهرباء والغاز لتحقيق التنمية المستدامة والإهداف الإنمانية للألفية هناك إمكانيات واسعة وفرص متعددة للتعاون في المجالات الطاقة الأخرى وفيما يلي اهمها :

_النفط من الممكن مد خطوط الأنابيب لنقل النفط الخام لربط دول الخليج العربي بدول حوض البحر المتوسط بدول حوض البحر المتوسط (كسوريا ولبنان ومصر)مامن شانه تسهيل عملية

تصدير النفط العربي الى الإسواق العالمية وتخفيض التكاليف وتحقيق عوائد إقتصادية مشتركة ، أما في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية فإن بعض الدول العربية لا سيما في منطقة الإسكوا تواجه تحديات مرتبطة بندرة المياه وإرتفاع الطلب على الطاقة ، مايستدعي تعزيز التعاون العربي لإنشاء محطات نووية مخصصة لتحلية المياه وإنتاج الكهرباء وفقا لإتفاقيات دولية وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار التوجه نحو الطاقات المتجددة تبرز الإمكانات الكبيرة التي تزخر بها المنطقة العربية وخاصة الطاقة الشمسية ،[1]

والتي يمكن إستثمارها من خلال مشاريع مشتركة مدعومة باليات تمويل عربية ودولية كألية التنمية النظيفة (CDM) بهدف الحد من إنبعاثات الكربون وتنويع مصادر الطاقة[2]

وشدة على ضرورة توطين صناعة معدات الطاقة الكهريائية والمتجددة في الدول العربية بإعتبارها ركيزة أساسية للإستقلال الصناعي وتعزيز الشراكات الإقتصادية بين الدول ، وخاصة في ظل التغيرات التي تشهدها السوق العالمية للطاقة.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول : كانت أوابك الإطار المؤسسي الرئيسي للتنسيق بين الدول العربية المنتجة للنفط حيث نظمت العديد من الاجتماعات الوزارية لتنسيق السياسات النفطية والتفاوض الجماعي مع الشركات الاجنبية شجعت على تبادل المعلومات والخيرات الفنية بين الدول الأعضاء، حاولت الدول العربية تنسيق مواقفها داخل منظمة اوبك وخاصة في فترات

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة من اجل تحقيق التنمية المستدامة والاهداف الإنمائية للألفية في منطقة الغسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2009 .

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، المرجع السابق.

انخفاض الأسعار، تم التعاون لضبط كميات الإنتاج بما يخدم إستقرار الأسواق ودعم مداخيل الدول.

عقدت في هذه الفترة عدة مؤتمرات للطاقة العربية كان من ابرزها مؤتمر الطاقة العربي الثالث عام 1985 بالجزائر تحت شعار (الطاقة والتعاون العربي)، وقد ركز بشكل واضح على اهداف تعزيز التعاون الطاقوي بين الدول العربية بإعتباره مدخلا إستراتيجيا لتحقيق الأمن الطاقوي والتنمية المستدامة في المنطقة، ومن ابرز ماخرج به المؤتمر الدعوة الى إيجاد إطار مؤسسي دائم للتنسيق بين الدول العربية في مجالات الطاقة بما يضمن بلورة مواقف موحدة تجاه التحديات الإقليمية والدولية، كما شدد على ضرورة تنسيق العلاقات بين المؤسسات العربية العاملة في الطاقة والتنمية وتعزيز تبادل الخبرات والمعرفة الفنية وناقش المؤتمر أيضا أهمية التخطيط لتلبية الإحتياجات المستقبلية للطاقة في العالم العربي وضرورة اطلاق مشاريع مشتركة من شانها دعم التكامل الإقتصادي العربي ومن جهة أخرى تطرق المؤتمر التي تأثير الأسواق العالمية والسياسات الدولية على الأوضاع الطاقوية االعربية مشددا على أهمية التعاون الجماعي لمواجهة هذه التحديات وهو مايبرز البعد السياسي والٱقتصادي المشترك الذي تبناه المؤتمر في مقاربته لقضايا الطاقة .[1]

الفرع الثاني :الحفاظ على المقدرات العربية داخل الوطن العربي :

عملت الدول على تبني مجموعة من السياسات والإجراءات الإستراتيجية بهدف الحفاظ على ثرواتها في مجال الطاقة خاصة النفط والغاز ، بإعتبارها ركيزة أساسية للإقتصاد العربي

[1] المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط (اوابك) ، " مؤتمر الطاقة العربي الثالث –الجزائر 1985 " ، 9 ماي 2025 ، 10 : 00 ، www.aupec.org.

ومصدرا رئيسيا للدخل القومي من ابرز هذه السياسات تاميم الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط وإنشاء شركات وطنية قوية تدير عمليات الإستكشاف والإنتاج والتسويق مثل شركة ارامكو في السعودية التي تم تأميمها بالكامل مطلع الثمانينات وسونطراك الجزائرية والمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا ، وقد ابرز يوسف الشمالي في كتابه النفط العربي بين السياسة والإقتصاد أهمية هذه الخطوة في تعزيز السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية ، كما اكدت تقارير أوابك خلال الفترة ذاتها تقرير (1983) على إتساع دور هذه الشركات في مختلف اوجه الصناعة النفطية [1]

الى جانب ذلك حرصت الدول العربية الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على تنسيق سياستها الإنتاجية لضبط السوق العالمي ، خاصة في ظل التحديات التي عرفها السوق خلال أزمة 1986 حيث إنهارت أسعار النفط وقد لعبت دول الخليج دورا محوريا في الحفاظ على حصص الإنتاج أما على المستوى الإقليمي فقد تم تعزيز أطر التعاون العربي في مجال الطاقة من خلال منظمات متخصصة مثل المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط (أوابك) التي لعبت دورا فعالا في دعم المشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء ، سواء من خلال إنشاء مصاف نفطية او بناء أنابيب نقل النفط او تشجيع البحوث الطاقوية المشتركة ، وفي مسعى لتنويع العائدات وتعظيم القيمة المضافة [2] إستثمرت الدول العربية في الصناعات التحويلية للطاقة من خلال إنشاء مجمعات بيتروكيمياوية ومصافي تكرير في كل من السعودية ، الجزائر ، العراق ، مصر وقد أشار تقرير أفاق الإقتصاد العربي الصادر عن صندوق النقد العربي

[1] يوسف الشمالي ، **النفط العربي بين السياسة والإقتصاد** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1993 ، ص 45 .

[2] المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط (أوبك) ،التقرير السنوي 1983،الكويت ،10ماي 13.40،2025،
www.pecorg.org

1986 الى توسيع هذه الإستثمارات ودورها في تحسين ميزان المدفوعات العربي ، كما تناول تقرير أوابك الصادر عام 1989 دول صناعة تكرير النفط حجم المشاريع التكريرية العربية ونسب تطورها خلال العقد ومن منطلق إستشراف المستقبل قامت بعض الدول العربية بإنشاء صناديق سيادية لحفظ جزء من عائدات النفط بهدف مواجهة تقلبات السوق وتامين مداخيل مستدامة للأجيال القادمة كما هو الحال في الكويت التي أسست صندوق الأجيال القادمة والسعودية التي طورت صندوق الإستثمارات العامة [1]

المبحث الثاني : مجالات التعاون الطاقوي العربي (1980-1990) :

يعد إستعراض الإطار النظري للتعاون الطاقوي العربي ، من المهم الإنتقال الى الجانب العملي المتمثل في دراسة نماذج المشاريع التي عكست هذا التعاون على ارض الواقع فقد شهدت فترة الثمانينات إطلاق عدد من المشاريع المشتركة في مجالي الطاقة غير المتجددة كالبترول والغاز والطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والريفية ،عبر مؤسسات إقليمية او إتفاقيات ثنائية وجماعية بين الدول العربية ويستعرض هذا المبحث ابرز هذه النماذج ، مبينا اهدافها ومجالاتها ومدى نجاحاتها مما يسمح برصد ملامح التقدم وكذا العقبات التي واجهت مسار التعاون في الميدان .

المطلب الأول :مشاريع التعاون العربي في الطاقة المتجددة :

شهدت العقود الأخيرة إدراكا متزايدا في الوطن العربي لاهمية تنويع مصادر الطاقة ، والتوجه نحو الطاقة المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق الأمن الطاقوي والتنمية المستدامة ، وقد جاء هذا

[1] فهد عبد الحليم ، **إقتصاديات النفط العربي** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1992 ،ص 80 – 81 .

التوجه نتيجة لتقلبات اسعار النفط ، والضغوط البيئية العالمية وتنامي الطلب المحلي على الكهرباء في هذا السياق برز التعاون العربي في مجال الطاقة المتجددة كأحد المحاور الحيوية التي تسعى من خلالها الدول العربية إلى توظيف الإمكانات الطبيعية المتوفرة كالشمس والرياح ضمن مشاريع مشتركة تعزز التكامل الإقتصادي العربي وتقلل من التبعية الطاقوية للخارج ، ومن أبرز تجليات ها التعاون يبرز مشروع الربط الكهربائي بوصفه أحد الدعائم الأساسية لتحقيق الاستفادة المتبادلة من القدرات الإنتاجية الكهربائية وخصوصا تلك الناتجة عن مصادر متجددة ، إذ يهدف إلى إنشاء شبكة موحدة تتيح تبادل الكهرباء بين الدول العربية بمايعزز الإستقرار الطاقوي ويشجع على المزيد من الإستثمارات في الطاقات النظيفة .

حيث يعد الربط الكهربائي بين الدول من الركائن الأساسية لتعزيز أمن الطاقة ودعم التحول نحو الطاقة المتجددة وتحقيق فوائد إقتصادية ملموسة وفيما يلي أبرز الأسباب والأهمية الإستراتيجية لهذا الربط وفق لوكالة الطاقة الدولية ومعهد الموارد العالمية ومنصة " ساينس دايركت ".

_تعزيز أمن الطاقة وإستمرار الشبكات : يسهم الربط الكهربائي بين الدول الدول في تعزيز أمن الطاقة بإتاحة تبادل الكهرباء أثناء الطواريء أو الاعطال القسم ،[1]

مما يقلل بشكل كبير من مخاطر إنقطاع التيار كما يوفر هذا الربط مرونة أكبر في إدارة الأعمال و الأسهم في إستقرار تردد الشبكة الكهربائية وهو عنصر اساسي للحفاظ على موثوقة النظام ومنع الإنهيارات المفاجئة [2]

[1] Aljazeera.net kebusiness.com ، 10 ماي 2025 ، 10: 20 .

[2] Aljazeera.netlebusinesse.com ، 10 ماي 2025 ، 11: 20 .

_تحقيق مكاسب إقتصادية وتقليل التكاليف ، يسهم الربط الكهربائي في تحقيق مكاسب إقتصادية ملموسة فيتيح للدول تبادل الكهرباء عبر شبكات مشتركة مما يقلل الحاجة الى الإستثمارات الضخمة في بناء محطات توليد جديدة ويسمح بتقاسم تكاليف البنية التحتية وتعظيم الإستفادة من الموارد المتاحة وذلك ينعكس على خفض التكاليف التشغيلية وتحقيق أسعار كهرباء أكثر تنافسية.

_دعم التكامل الإقليمي وتعزيز التعاون : يعد الربط الكهربائي اداة إستراتيجية لتعميق التكامل الإقليمي ، إذ يمهد الطريق لإنشاء أسواق كهرباء مشتركة تربط بين الدول وهذا النوع من التعاون لا يقتصر على الجانب الفني بل يمتد الى تعزيز العلاقات الإقتصادية والسياسية بين الدول المتجاورة ، فيسهم في بناء شراكات طويلة الأمد وتنسيق سياسات الطاقة على مستوى اوسع .

_تمكين الطاقة المتجددة وتقليل الإنعاشات ، يساعد الربط الكهربائي في تسريع دمج مصادر الطاقة المتجددة ضمن الشبكات الوطنية بتمكين تبادل الكهرباء النظيفة بين الدول حسب الحاجة وهذا التنسيق يحد من الإعتماد على الوقود الاحفوري ويسهم في تقليل الإنعاشات الكربونية ومن ثم يدعم جهود التحول نحو أنظمة طاقة أكثر إستدامة وصديقة للبيئة .

_تقليل الحاجة الى تخزين الطاقة ، يحقق الربط الكهربائي بين الدول من الحاجة الى الإستثمار في أنظمة تخزين الطاقة العالية الكلفة ، إذ يسمح بتبادل الكهرباء بين الشبكات وفق اختلاف

فترات الذروة والإنتاج وهذا التكامل يعزز كفاءة إستخدام الموارد المتجددة ويضمن توافر الطاقة بشكل أكثر إستقرار وتوازيا عبر المناطق المختلفة . [1]

في سياق البحث عن سبل تعي التعاون الإقتصادي العربي ، يبرز قطاع الطاقة كأحد الركائز الحيوية التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل فعال بين الدول العربية ، لاسيما في ظل التحديات المتعلقة بامن الطاقة وتذبذب اسعارها ، وقد ادركت دول مجلس التعاون الخليجي منذ عقود اهمية التكامل في مجال الطاقة الكهربائية لما له من اثر مباشر على التنمية الاقتصادية والاستقرار الطاقوي في المنطقة ، وفي هذا الإطار جاء مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي كخطوة استراتيجية تهدف إلى تحقيق الإستخدام الأمثل لموارد الطاقة وتقليل التكاليف التشغيلية وضمان الإستمرارية في التزويد بالطاقة ،ويمثل هذا المشروع أحد ابرز نماذج التعاون الطاقوي الإقليمي في العالم العربي مايستدعي تسليط الضوء عليه من حيث نشأته ، أهدافه ، واليات تنفيذه ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف المرجوة .

الفرع الأول : مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي :

التعاون العابر المحدود في مجال الكهرباء ليس فكرة جديدة في دول مجلس التعاون الخليجي حيث يرجع ظهور فكرة شبكة الربط الكهربائي الى وقت مبكر في 1981 منذ تاسيس مجلس التعاون نفسه ، وتضمن أحد أهداف مجلس التعاون الخليجي المتمثل في تعزيز الأمن

[1] لورا الكثيري، **التعاون الاقليمي حول الكهرباء في دول مجلس التعاون الخليجي** ، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية ، أبوظبي ، 2018 ، ص ص 6-5 .

الإقتصادي لجميع الدول الأعضاء الست عبر التعاون المتبادل إمكانية التعاون في مجال الطاقة ومنشات البنية التحتية المشتركة .

أكدت الدراسات التي أجريت في 1982 و 1986 الجدوى الفنية والإقتصادية لإنشاء شبكة كهرباء تغطي دول مجلس التعاون بكاملها ، وتم وضع مسودة تصميم شبكة ربط كهربائي إقليمية في ذلك الوقت كانت إحدى أهم نقاط الجذب السياسية لإنشاء شبكة ربط كهرباء للمنطقة بكاملها هي امن إمدادات الكهرباء الكهرباء وإستقرار الشبكات على المدى القريب ولذلك كان الهدف الرئيسي لشبكة الربط والذي إنعكس في تصميمها هو أن يكون بمثابة الية منع إنقطاع الكهرباء مع تقليل تكاليف طاقة الكهرباء الدوارة وهي إحتياطي التشغيل المتاح لمشغلي الشبكة .

_هناك العديد من المزايا والفرص الناتجة عن التعاون الإقليمي في مجال الكهرباء لجميع الدول المشاركة فيه وهي تحديدا زيادة أمن شبكة الكهرباء وتنويع مصادر الطاقة وتحسين الكفاءة وتقليل التكلفة ودعم السلام والإستقرا ر الإقليمي عبر زيادة التكامل والإستقرار في سوق الطاقة [1]،

ساعدت شبكة الربط الكهربائي الخليجي منذ بدأ تشغيلها في تجنب انقطاع الكهرباء وحقق الإشتراك في طاقة توليد إحتياطي الكهرباء نتيجة لربط الشبكة توفيرا ملحوظا في تكاليف التشغيل لجميع الأعضاء وتشير تقديرات هيئة الربط الكهربائي الخليجي الى أن دول مجلس

[1] لورا الكثيري ، المرجع السابق ، ص 7 .

التعاون الخليجي حققت توفيرا إقتصاديا إجماليا من الشبكة يقترب من 2.2مليار دولار أمريكي وهو مايتجاوز فعلات تكاليف راس المال والتكاليف التشغيلية ،

الفرع الثاني : الربط الكهربائي لدول المغرب العربي :

فبالنسبة لدول المغرب العربي فقد إرتبطت شبكتا الجزائر وتونس منذ الخمسينات من خلال خطي ربط مفتوحين بطول 90 كم لكل منهما وبإجمالي قدرة حوالي 112م، و إرتبطت الشبكات الجزائرية والمغربية بخطي ربط على التوتر 225 ك ،ف تم تشغيلهما في عامي 1988و1992 تبلغ إمكانية التبادل بين الشبكتين المغربية والجزائرية حوالي 200م ، وفي الأحوال العادية تمكين رفعها الى حوالي 400م ،و في حالات الطوارئ وقد وقعت تونس والجزائر والمغرب إتفاقية لتبادل الطاقة ، تحدد تلك الإتفاقيات إجراءات التشغيل في ظروف العادية والطارئة وتكلفة بيع الكهرباء ، ونتيجة لربط شبكات الكهرباء في تونس والجزائر والمغرب على التوتر 220ك،ف تمكنت الدول الثلاث من تحقيق الفوائد التالية :

_تخفيض الإحتياطي الدول : لقد أدى الربط بين كل من تونس والجزائر والمغرب الى تخفيض في كل الإحتياطي الأول والإحتياطي الثانوي في كل دولة على سبيل المثال إنخفض إجمالي الإحتياطي الأول في الدول الثلاث 15000م، والى100م وبالمثل بالنسبة للإحتياطي الثانوي.

_برمجة المبادلات : بالنظر الى إختلاف العطلات الأسبوعية واوقات الذروة اليومية في كل من تونس الجزائر المغرب حيث هي السبت والأحد في تونس والمغرب ، والخميس والجمعة في الجزائر فقد تمت الإستفادة من هذا الوضع لتوفير الوقود في فترات الذروة .[1]

_تنسيق برامج الصيانة ،تتم بصفة منتظمة تنسيق برامج الصيانة لمحطات التوليد وخطوط النقل وذلك للتوصيل الى الإستغلال الأمثل للاحتياطي في الشبكة المرتبطة ، ولقد تمكنت الدول الثلاث من تخطيط المبادلات اثناء توقف المجموعات الرئيسية او خطوط النقل الهامة.

_تتسم منظومات الكهرباء في العالم العربي بعدة صفات تجعلها مؤهلة للاستفادة من مشاريع الربط الكهربائي على سبيل المثال ، إختلف توزيع قدرات التوليد بين الدول العربية من حيث انه توليد حراري او توليد كهربائي او توليد هوائي فعلى سبيل المثال هناك حوالي 2740مان وقدرات توليد كهرومائية في مصر و1528 ، وقدرات توليد كهرومائية في سوريا تشكل 14 %و 22% من إجمالي قدرات التوليد المركبة في هاتين الدولتين على التوالي بينما لا يوجد توليد كهرومائي في دول مجلس التعاون الخليجي [2]

_تمثلت الدراسة التي أجريت في منتصف الثمانينات لتحديد جدوى ربط شبكة الكهرباء المصرية بشبكة الكهرباء الأردنية وذلك عن طريق إنشاء خط نقل مفرد الدارة على التوتر 500 ك.ف في مصر وخط نقل على التوتر 400 ك .ف في الأردن وربط الخطين من خلال كابل بحري على التوتر 400 ك .ف عبر خليج العقبة ، وقد تم في المراحل الأولية للدراسة بحث ستتة بدائل

---

[1] مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، التعاون العربي في مجال الربط الكهربائي ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية 2002 ، 12 ماي 2025 ، 00: 10 .

[2] المرجع نفسه. .

للربط شملت التيار المستمر والتيار المتردد والتوترات 220 ك. ف و 400 كف و500 ك ،ف وتراوحت تقديرات التكاليف الإستمارية لتلك البدائل مابين 157و271مليون دولار ، وقد أظهرت الدراسات أن مشروع الربط الكهربائي سيؤدي الى تقليص تكلفة الإستثمار في محطات التوليد من خلال إلغاء تربين غازي بقدرة 100م و ، في مصر إلغاء تركيب وحدة توليد بقدرة 130م، و في الاردن وان معدل العائد الإقتصادي الداخلي للمشروع يبلغ حوالي 9.1 % و11.2% في حالتي تبادل (130م،و) و (200م،و) على التوالي بين الدولتين

وأظهرت الدراسات كذلك أنه في حالة ربط الأردن بسوريا فإن العائد الإقتصادي الداخلي للمشروع يرتفع الى 13.4% بإفتراض تبادل 400م، و بين الدول الثلاث.[1]

المطلب الثاني :مشاريع التعاون العربي في الطاقة غير متجددة :

تعد الطاقة غير المتجددة وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي ، من الدعائم الأساسية للاقتصادات العربية ، حيث تمتلك الدول العربية احتياطات ضخمة تشكل عنصرا استراتيجيا في العلاقات الاقتصادية البينية والدولية ، تقد أدركت الدول العربية مبكرا أهمية تعزيز التعاون في هذا المجال سواء عبر مشاريع نقل وتوزيع مشتركة او من خلال تطوير قدرات التخزين والتكرير والربط الطاقوي ، ويجسد هذا التعاون رغبة مشتركة في تحقيق الأمن الطاقوي العربي تقليص التبعية للخارج وتعظيم العائدات من الموارد الطبيعية . وفي هذا الاطار شهدت العقود الماضية إطلاق عدد من المشاريع الطموحة التي جمعت بين دولتين او أكثر من الدول العربية ،

[1] كسيرة سمية ،" الإتجاهات الحالية لإنتاج وإستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر رؤية تحليلية انية ومستقبلية "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، ع14 ، الجزائر ، 2015 ، ص149 .

مستهدفة تحقيق تكامل فعلي في قطاع الطاقة غير المتجددة ، ومن أبرز هذه المبادرات تلك التي جمعت بين العراق والأردن في مجال تطوير منشات التخزين والتكرير .

الفرع الأول :تطوير منشآت التخزين والتكرير بين العراق والأردن :

في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة برزت أهمية التعاون العربي الثنائي بين الدول المنتجة للطاقة والدول المستهلكة لها ، لاسيما في مجالي التخزين والتكرير وتجسد هذا التعاون بوضوح في الشراكة العربية العراقية –الأردنية التي هدفت الى تأمين إمدادات نفطية مستقرة للأردن ، وتوسيع قدرات العراق على تسويق مخزونه النفطي وتكرير الخام محليا .

شهدت العلاقات الإقتصادية بين العراق والأردن تطورا ملحوظا خلال فترة الثمانينات لا سيما فيما يتعلق بتطوير منشات التخزين والتكرير ، وذلك في سياق الظروف الجيوسياسية التي فرضتها الحرب العراقية الإيرانية (1980_ 1988) فقد أدى إغلاق المنافذ البحرية العراقية على الخليج العربي الى تعزيز الإعتماد على ميناء العقبة الاردني كمنفذ إستراتيجي بديل لتصدير النفط العراقي وإستقبال الإمدادات ، في هذا الإطار عمل البلدان على تعزيز البنية التحتية النفطية [1]

حيث جرى توسيع قدرات التخزين في كل من الزرقاء والعقبة وإنشاء شبكات نقل لوجيستي شملت مشروعا طموحا لمد انبوب نفط يمتد من كركوك الى العقبة رغم ان تنفيذه الفعلي تاخر بسبب التحديات الإقليمية والمالية ، كما شهدت مصفات الزرقاء وهي المصفاة الرئيسية في

[1] محمد عبد الله واخرون ، النفط والغاز في العلاقات العربية دراسة في الجغرافيا السياسية للطاقة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1992 ، ص ص 143-142 .

الأردن سلسلة من التحديثات التقنية بهدف رفع طاقتها الانتاجية لتواكب تدفق النفط العراقي الموجة للإستهلاك المحلي ، خاصة وان العراق كان يزود الاردن بكميات من النفط الخام باسعار تفضيلية ضمن إتفاقات ثنائية هدفت الى دعم الإقتصاد الاردني في مقابل الدعم اللوجيستي والسياسي، وأسهم هذا التعاون في تعزيز امن الطاقة الاردني وتنويع خيارات العراق التصديرية كما مثل نموذجا ناجحا للتكامل لمصالح الاقتصادية العربية في ظل التحديات الاقليمية التي ميزت عقد الثمانيات [1] .

الفرع الثاني : أنبوب النفط العراقي السعودي :

في قيام الحرب 1980 وتدمير مواني‌ء الجنوب فضلا عن غلق سوريا لأنابيب التصدير سنة 1982 جعلت العراق في أزمة شديدة لايصدر نفطه الا عبر الخط التركي الوحيد ، لكن تزايد تكاليف الحرب الباهضة جعلت العراق يقرر إنشاء الخط العراقي التركي الثاني موازيا للخط الاول الى جيهان ايضا وإكتمل سنة 1987 ، وينفي الطول خلال سنوات الحرب ايضا أضطر العراق لإنشاء وفتح منفذ جديد لتصدير نفطه عبر السعودية ومن البحر الأحمر ، نفذ الأنبوب على مرحلتين الأولى بداية سنة 1984 وإنتهى العمل فيه سنة 1986 بدا من حقول نفط الزبير ليلتقي بالخط السعودي الممتد بين البقيق شرق السعودية وميناء ينبع على البحر الاحمر ، ضرب مدنية خريص بقطر 48 عقد ة وطول 615 كم منها 150كم في العراق مع إنشاءء ثلاثة محطات ضخ في الزبير وعند الحدود والثالثة داخل السعودية جرى خلاله تصدير النفط العراقي عبر أنابيب مشتركة عراقية سعودية لحين إكمال المرحلة الثانية من الانبوب بدأ

[1] محمد عبدالله واخرون ، المرجع السابق ، ص 145 .

العمل بالمرحلة الثانية للانبوب في اذار سنة 1987 الممتد من خريص الى ميناء ينبع بطول 953 كم وأنجز بكامله بداية سنة 1990 وبذلك يبلغ طول الأنبوب الممتد من الزبير الى ميناء ينبع 1568كم ، وهو من اطول واغلى المشاريع النفطية العراقية وبكلفة تقديرية زادت عن 2.6مليار دولار يضمنها محطات الضخ والخزانات العشرة بسعة مليون برميل للخزان الواحد[1]، كذلك بناء مرفأ عراقي جديد ومنفصل للتصدير هو ميناء معجز وبالتالي جرى الإستغناء عن خط الأنبوب والخزانات السعودية واصبح خط عراقي بحث مع كامل منشاته يصدر اكثر من 1.6مليون برميل نفط يوميا أنشئ ضمن إتفاقية بين البلدين بعدم احقية السعودية بالتصرف به الا بموافقة العراق مالك الرسمي وبكامل منشاته وموانئة ومنصات التصدير مايؤسف له ان هذا الانبوب لم يعمل سوى ثمانية اشهر فقط حيث اغلقته السعودية في 1990حيث اجتاح العراق الكويت

[1] عباس صالح البدري ، أنبوب النفط العراقي السعودي ...عملاق نائم ، akhbaar.org ، 12 ماي 2025 ، 00: 14 .

الفرع الثالث : مشاريع الصناعة البيتروكيمياوية :

شهدت الدول العربية منذ ثمانينات القرن الماضي اهتماما متزايدا بصناعة البيتروكيماويات ، باعتبارها من الصناعات التحويلية الاستراتيجية التي تمكن من تحقيق قيمة مضافة للثروات النفطية والغازية ، وتعزز من تنويع الهياكل الاقتصادية وقد قادت دول الخليج العربي وعلى راسها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ، جهودا كبيرة في هذا المجال من خلال انشاء مجمعات صناعية ضخمة مثل " مجمع الجبيل وينبع " في السعودية ، و "مجمع الشعيبة " في الكويت ، ماساهم في جعل المنطقة من ابرز المنتجين والمصدرين للبتروكيماويات على مستوى العالم ، كما انضمت دول اخرى كمصر وليبيا إلى هذا التوجه حيث تم انشاء وحدات انتاجية مختصة في انتاج الأسمدة ، والإيثيلين ، والبولي ايثيلين وغيرها من المواد الأساسية في الصناعات الكيماوية . وفي هذا السياق سعت الجزائر بدورها الى تطوير صناعتها البتروكيماوية منذ مطلع الثمانينات مستفيدة من وفرة احتياطاتها من الغاز الطبيعي .شهدت الدول العربية منذ ثمانينات القرن الماضي اهتماما متزايدا بصناعة البيتروكيماويات ، باعتبارها من الصناعات التحويلي

مع إنشاء شركة سونطراك وبداية عملية تاميم المحروقات وشرعت الجزائرية في التنمية لتحويل وإضفاء مزيد من القيمة للمحروقات للوصول الى التكامل في الإقتصاد الوطني الآلي لضعف الفروع الصناعية المرتبطة وقد تمتلك مساهمة هذا القطاع في التكامل الإقتصادي عند المستويين اولهما قلبية الحاجيات الطاقوية للجزائر مع مراعاة توفيرها بوفرة وباسعار معقولة للسكان والثاني توفير منتجات بيترو كيمياوية للسوق الوطنية وتصدير الفائض يوضع حين التطبيق لمركبات الصناعات البترو كيماوية التي تمثل في الواقع طاقة هامة للتنمية لما تعطيه

من إحتياجات القطاعات الإقتصادية الاخرى ، ولقد تكرست الجهود السياسية الجزائرية في هذا المجال في إنشاء العديد من المركبات البتروكيمياوية عبر الوطن لمواجهة الاحتياجات الاحتمالية للسوق الوطنية ، لما فيها القطاعات الاقتصادية الاخرى كما اولت اهتماما بالغا لهذا القطاع باجراءات سياسية واقتصادية ابتداءا بإعادة هيكلة مؤسسات لاهمية في الاقتصاد الوطني الى غاية إنشاء اول مركز للبحث في سبتمبر 1985 في اطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذا التكفل نشاطات التنمية العلمية والتكنولبوجيا في مجال تحويل المحروقات يدعى (valhid)(17) مركز الأبحاث لأضفاء مزيد من القيمة للمحروقات ومشتقاتها والذي من اهم اهدافه تقييم امثل للموارد الطاقوية الاولية وكذا البتروكيماوية كما تتجلى مهامه الاساسية في تحقيق برامج البحث والتنمية العلمية والتكنولوجية في كل المجالات التالية .التكرير البتروكيماويات ، المواد البلاستيكية المطاط ،الميدان [1]

[1] عبد اللطيف ابن اشتهوا، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط** ، ديوان المطبوعات الجامعي ، 1987، ص230 -231.

خلاصة الفصل الثاني :

تناول هذا الفصل الاسس الذي إنبنى عليها التعاون الطاقوي العربي خلال عقد الثمانيات ، وهي فترة تميزت بمحاولات جادة لتعزيز لعمل العربي المشترك في قطاع الطاقة باعتباره احد المحركات الرئيسية للتنمية الأقتصادية في العالم العربي ، وقد اظهر التحليل ان هذا التعاون لم يكن وليد اللحظة بل استند الى دوافع متعددة اهمها الرغبة في تحقيق الاستقلال الطاقوي الجماعي واستقلال الموارد الطبيعية بشكل تكاملي اضافة الى مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وتحقيق الامن الطاقوي العربي ، كما ابرز الفصل ان اهداف التعاون الطاقوي لم تقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب بل شملت ايضا ابعادا إستراتيجية وسياسية منها دعم التضامن العربي ، وتقوية الموقف التفاوضي الجماعي في السوق العالمية للطاقة ، اما من الناحية التطبيقية فقد عرض الفصل مجموعة من المشاريع الطاقوية التي جسدت هذا التعاون سواءا في مجال الطاقة غير المتجددة كالبترول والغاز الطبيعي او في مجال الطاقة المتجددة كالمشاريع الشمسية والريحية ، ورغم التحديات التي واجهتها بعض هذه المشاريع فإنها تمثل نماذج واعدة لما يمكن ان يحققه العمل العربي المشترك في قطاع الطاقة اذا ما توفرت الإرادة السياسية والتمويل الكافي واليات التنسيق الفعالة .

الفصل الثالث:

محددات التعاون الطاقوي العربي

(1991_ 2002)

شهد العالم العربي منذ ثمانيات القرن الماضي سلسلة من التحولات السياسية والاقتصادية العميقة كان لها الاثر البالغ في رسم ملامح التعاون بين الدول العربية ، ولا سيما في المجال الطاقوي الذي يعد من ابرز مجالات التكامل الإقتصادي العربي، وقد كان هذا التعاون محكوما بجملة من المحددات الداخلية والخارجية التي تداخلت بشكل معقد فتارة دعمته وتارة اخرى عرقلته او أبطأت من وتيرته . وفي هذا السياق يتناول هذا الفصل العوامل التي اثرت في مسار التعاون الطاقوي العربي، من خلال تحليل مرحلتين اساسيتين، يهتم المبحث الاول برصد التحولات الإقليمية والدولية التي عرفتها المنطقة خلال الفترة الممتدة من 1991 الى 2002، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة وبروز نظام عالمي احادي القطبية، ومدى إنعكاس كل ذلك على سياسات الطاقة والتعاون العربي فيها، أما المبحث الثاني فيخصص لتقديم تقييم شامل للتعاون الطاقوي العربي خلال الفترة من 1980الى 2002 وذلك عبر إستعراض المبادرات والمشاريع الطاقوية المشتركة ومدى تحقيق الاهداف المعلنة مع التركيز على التحديات والفرص التي رافقتها المسار الأهداف المعلنة مع التركيز على التحديات والفرص التي رافقت هذا المسار.

المبحث الأول : التحولات الإقليمية والدولية وأثرها على التعاون الطاقوي العربي

شهد العقد الاخير من القرن20 وبداية القرن الحادي والعشرين تحولات سياسية وإقتصادية وأمنية عميقة على المستويين الدولي والإقليمي، اثرت بشكل مباشر وغير مباشر على العلاقات بين الدول العربية وخاصة في مجال الطاقة الذي يشكل عنصرا حيويا في الإقتصاد العربي .

المطلب الأول : التحولات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها على التعاون الطاقوي العربي :

شهدت بداية التسعينات تحولات سياسية كبرى أعادت تشكيل النظام الدولي، واثرت بشكل مباشر على التعاون الطاقوي العربي من خلال تغيير موازين القوى وتوجيه سياسات الدول العربية في مجال الطاقة .

الفرع الأول : انهيار الإتحاد السوفياتي :

مع نهاية الحرب الباردة 1991 شهد النظام الدولي تحولا جوهريا تمثل في تفكك الاتحاد السوفياتي وتراجع المعسكر الاشتراكي مما ادى الى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام العالمي وظهور مايسمى بالنظام الدولي الجديد، هذا التحول البنيوي إنعكس بشكل مباشر على الوطن العربي سياسيا وإقتصاديا وإسترتيجيا إذ تراجعت الأطر الفكرية والإيديولوجية التي كانت تغذي مشاريع التعاون العربي وعلى راسها التيارات القومية والاشتراكية التي فقدت عمقها الدولي والدعم السياسي لها، وقد ترتب على هذا الوضع بروز حالة من التراجع في مشاريع التكامل الإقليمي، لا سيما في القطاعات الحيوية كقطاع الطاقة[1]، حيث باتت الدول العربية

[1] علي الدين هلال ، **النظام الدولي الجديد افاق مابعد الحرب الباردة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، 1992 ، ص 20 .

تتعامل مع محيطها الخارجي وفق منطق المصلحة الوطنية الضيقة بدلا من المنطق الجماعي الذي كان سائدا نسبيا في عقود سابقة، علاوة على ذلك ادت هيمنة الولايات المتحدة الامريكية الى تعظيم دور المؤسسات المالية والإقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في فرض توجهات إقتصادية ليبرالية على العديد من الدول العربية عبر مايعرف ببرامج التكييف الهيكلي ، والتي دعت الى تقليص دور الدولة في الإقتصاد والإنتفاح على السوق العالمية :وقد ساهمت هذه السياسات في إضعاف قدرة الدول العربية على التحكم في قطاعاتها الطاقوية الاستراتيجية كما زادت من إعتمادها على الشركات الاجنبية سواء من حيث التمويل او التكنولوجيا او التسويق.[1]

في هذا السياق اصبح التعاون العربي في مجال الطاقة محاصرا بين إكراهات العولمة الإقتصادية من جهة والضغوط الجيو سياسية للنظام الدولي الجديد من جهة اخرى، مما ادى الى تراجع المشاريع المشتركة وغياب التنسيق الفعال في هذا المجال. وتجدر الإشارة الى ان هذا التحول الدولي لم يقتصر أثره على البعد الإقتصادي فحسب بل إنعكس ايضا على المنظومة الإمنية والسياسية في المنطقة، فقد ادى التدخل العسكري الإمريكي في الخليج بعد غزو العراق الكويت عام 1990 الى تكريس وجود عسكري دائم في المنطقة وهو عمق من الارتهان الأمني للغرب وقلل من فرص صياغة إسترتيجية عربية مستقلة في مجال الطاقة والامن القومي وعليه، فإن التحولات الدولية التي اعقبت نهاية الحرب الباردة شكلت بيئة

[1] علي الدين هلال المرجع السابق، ص 20 .

غير مواتية لتعزيز التعاون الطاقوي العربي، بل كانت عاملا مضافا الى اسباب التفكك والتنافر داخل النظام العربي الرسمي. [1]

_وقد كان للانهيار الحاد والسريع للاتحاد السوفياتي تأثيراته البالغة على صعيد توازن الدولى والتوازنات الإقليمية في مناطق عديدة من العالم ، فعلى الصعيد الدولي أدى الإنهيار السريع للانحاد السوفياتي الى تدشين مركز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في عالم مابعد الحرب الباردة ومن ثم اخذت على عاتقها مهمة إعادة صياغة النظام الدولي بالشكل الذي يضمن مصالحها في المقام الأول .

اما على المستويات الإقليمية فقد فقدت بعض دول الجنوب الدعم الإستراتيجية والمساندة السياسية التي كانت تتلقاها من الإتحاد سوفياتي كقوة عظمى موازنة للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي أصبح هامش المناورة وحرية الحركة أمام هذه الدول محودا، كما ان غياب الإتحاد السوفياتي كمصدر للخطر والتهديد افسح المجال أمام بعض دول المجموعة الأوربية واليابان لإعادة صياغة علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية على انها جديدة، فحاجة هذه الدول الى مظلة الحماية النووية الامريكية لم تعد قائمة كما كان الحال في ظل وجود الإتحاد السوفياتي كمصدر للخطر والتهديد.[2]

شكل انهيار الإتحاد السوفياتي في لحظة مفصلية في النظام الدولي حيث ادى الى تصفية الثنائية القطبية وبروز نظام عالمي جديد تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وقد رافق ذلك

[1] الرمجع نفسه ، ص21 .

[2] حسين توفيق إبراهيم ، **النظام الدولي الجديد في الفكر العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، 1992،ص60.

تحول جذري بنية العلاقات الدولية تمثل في هيمنة النموذج الرأسمالي وتعزيز مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وإنتشار العولمة بمظاهرها الإقتصادية والسياسية والتكنولوجية ففي هذا السياق اصبح النظام الدولي يقوم على تشابك المصالح السياسية والإقتصادية، وإزداد الترابط بين وحدات المجتمع الدولي من دول ومؤسسات ومنظمات وتكثفت حركة رؤوس تكنولوجيا مما جعل العالم يواجه واقعا جديدا فرض على الدول ومنها الدول العربية ضرورة التكيف مع منطق العولمة واليات السوق المفتوح، وقد إنعكست هذه التحولات بشكل مباشر على التعاون الطاقوي العربي، حيث اصبحت الدول العربية اكثر عرضة للضغوط الدولية خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية التي باتت تستخدم ادوات سياسية وإقتصادية كالعقوبات او التسهيلات لتوجيه السياسيات الوطنية، بما في ذلك سياسيات الطاقة كما ساهم غياب بديل دولي موازن للنفوذ الأمريكي مثل الإتحاد السوفياتي سابقا في الحد من قدرة الدول العربية تبني مواقف جماعية مستقلة في المجال الطاقوي، وزاد من تعقيد الوضع التحول الذي عرفه النظام الدولي بعد احداث 11 سبتمبر 2001، حيث تبنت الولايات المتحدة الأمريكية خطاب امنيا وإستراتيجيا تدخل مباشرة في مناطق عدة ما اضعف فرض قيام تعاون طاقوي عربي قائم على الإستقلالية والتكامل في ظل الإنقسامات وتضارب المصالح داخل النظام العربي ذاته .[1]

_ابرزت التحولات الدولية بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، مما زاد في تصاعد الإختراق الخارجي للمنطقة العربية على الصعيد الأمني وهذا ماظهر في ازمة الخليج اما من الناحية الإقتصادية فقد نظرة الواجهة المتحدة الأمريكية

[1] نظام بركات ، " **تداعيات احداث سبتمبر على النظام الدولي** " ، مجلة المعرفة ، العدد 17،2000، ص163 .

للوطن العربي بوصفة منطقة تخطى بأهمية خاصة من حيث مواردها الأولية كالبترول والغاز.
[1]

الفرع الثاني : حرب الخليج الثانية (1990 _1991)

1) **الأزمة العراقية الكويتية 1990 م :** ادت الحرب العراقية الإيرانية الى تضرر البنية التحتية النفطية للعراق مادفعه للبحث عن منفذ اوسع على الخليج فاعتبر الكويت هدف محتملا لذلك تفاقمت التوترات بين البلدين بسبب عدة خلافات ،منها النزاع على جزيرتين دربة وبوبيان ورفض الكويت إسقاط ديونها المستحقة على العراق والتي بلغت 30مليار دولار الى جانب إتهامات عراقية للكويت ، يتجاوز حصص إنتاج النفط وسرقة النفط من حقل الرميلة ،كما حاول العراق إستخدام ورقة الحماية الأجنبية للضغط على دول الخليج بينما رفضت الكويت مطالب العراق بإنشاء قواعد عسكرية على اراضيها او إقراضه مجددا ورغم جهود الوساطة السعودية والمصرية لعقد مفاوضات مباشرة بين الطرفين في جدة لم تسفر المحادثات عن نتائج ملموسة ، ويرجع أن العراق كان قد خطط مسبقا لغزو الكويت واتخذ من فشل المفاوضات ذريعة لتنفيذ قراره الذي يعد من أخطر القرارات في تاريخه المعاصر [2]

---

[1] كوتر عباسي الربيعي، مروان سالم العلي ، "**مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصناعة دائرة على المنطقة العربية _الإتحاد الأوربي نموذجا _**" ، مجلة قضايا سياسية ،العدد 26،العراق ،2012 ، ص10.

[2] السيد سرور محمد السيد ، "«**الجذور التاريخية للازمات الحدودية العراقية ،الكويتية** "، مجلة كلية التربية جامعة منصورة ،العدد 123،2023،ص294،293 .

2) اسباب حرب الخليج الثانية : تعد الازمة العراقية الكويتية التي إندلعت سنة 1990 مثالا صارخا على النزاعات الحدودية التي خلفها الإستعمار في المنطقة العربية والتي تستخدم أحيانا كوسيلة لخدمة المصالح النفطية للقوى الكبرى ، فقد كان النفط ولا يزال عاملا رئيسيا في عدم الإستقرار بمنطقة الشرق الاوسط ، لا سيما بين الدول النفطية وقد جاء غزو العراق للكويت نتيجة تراكمات إقتصادية وسياسية في مقدمتها إتهامات عراقية للكويت بالتامر مع الولايات المتحدة لإضعاف الإقتصاد العراقي بعد الحرب مع إيران وتكمن أهمية هذه الأزمة في البعد الطاقوي ،حيث يمتلك إحتياطيا نفطيا يقدر ب112مليار برميل محتلا المرتبة الثانية بعد السعودية ويعتمد عليه بشكل شبه كلي في تمويل حاجاته من العملة الصعبة ، وقد كانت المجموعة الأوربية و الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من ابرز مستوردي النفط العراقي في تلك المرحلة وتعد فرنسا وإسبانيا من أكبر زبائن النفط العراقي في أوروبا مما يبرز الأهمية الإستراتيجية لهذا المورد الذي يصعب تعويضه في حال توقف تدفقه ،[1] الأمر الذي ينعكس سلبا على الأقتصاد العالمي ومن هنا يتضح ان الأزمات السياسية في المنطقة العربية وعلى رأسها أزمة الخليج الثانية كانت وثيقة الصلة بالعامل النفطي مما شكل عائقا كبيرا أمام اي مشروع جاد للتعاون ألإقتصادي العربي في مجال الطاقة .

_ولم تقف هذا الموقف فقط بل لجأة الى بيع سندات ديونها الى البنك الأمريكي " سيتي بنك " فجعلت العراق بذلك مسؤول عن التسديد أمام الولايات المتحدة الأمريكية ثم إقناع الدول

[1] مليكة محمدي ، " **حرب الخليج الثانية (1991_1990) وتوسع النفوذ الأمريكي في الخليج العربي** " ، مجلة أفكار وافاق ، العدد4 ، 2022 ، ص 111 -112 .

المنتجة للنفط برفع أسعاره في ألاسواق العالمية عن طريق خفض العرض من خلال خفض الانتاج لكي يؤدي الى إرتفاع الطلب ومنه ترتفع الأسعار وزيادة العائدات المالية وعارضته الكويت ايضا مطلب العراق الداعي الى رفع الاسعار البرميل الواحد من18$ الى 25 $ والذي إعتبر صدام ليس بسعر مرتفع وإعتبر إجراءات الكويت والإمارات العربية المتحدة كتحدي عسكري ضد العراق .

وجه العراق اتهامات مباشرة الى دولة الكويت يتجاوز حصتها المحددة من قبل منظمة الأوبك وذلك من خلال منح كميات إضافية من النفط وبيعها بأسعار تقل عن الأسعار المعتمدة في السوق ، مما اسهم في إنخفاض أسعار النفط العالمية وأدى الى خسائر كبيرة للإقتصاد العراقي قدرة بحوالي مليار دولار كما اتهم العراق الكويت إستنزاف النفط العراقي عبر الحفر الأفقي في حقل الرميلة الحدودي الذي يقع معظمه داخل الأراضي العراقية وقد جاءت هذه التطورات في وقت حساس كان العراق يواجه فيه تحديات إقتصادية كبرى نتيجة خروجه من حرب طويلة مع إيران وهو في امس الحاجة الى إعادة الإعمار وتسديد ديونه ومن ضمن هذا أشارة الرئيس العراقي صدام حسين الى وجود إتصالات بين مسؤولين كويتيين ووكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) معتبر ان هذه التحركات تمثل جزءا من حملة ممنهجة تقودها الدوائر الإمبريالية والصهيونية ، الرسمية وغير الرسمية بهدف الضغط على العراق وإستهداف الأمة العربية ككل وأضاف قائلا "إن الأساليب الجديدة ينفذها عرب .....أفراد.....وربما الدول في المنطقة ، واعني بذلك السياسية البترولية الجديدة التي يتبعها منذ الحين بعض الكلام في دول الخليج ....." وقد جاء تصريح صدام بعد إصدار لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي قانون يفرض

العقوبات التجارية والإقتصادية عليه وإتهامها بإنتهاك حقوق الإنسان في العراق ، وقد بدأ العراق يشعر وكان هناك محاولة لخنقه وأن العقوبات الإقتصادية مقدمة لإجراءات تأتي بعدها ولي بعقاب أخير لسلسلة من الأفعال وردود الأفعال ، ورفض الكويت لمطالب الرئيس العراقي صدام حسين حيث ادى الى إثارة غضب العراق المنهك إقتصاديا والذي كان يرى أن حل أزمته لا يكون إلا بإرتفاع الأسعار لمدة طويلة[1] ، وإعتبر مثل هذا السلوك إستفزازا له بل إعلان للحرب ضده والتأثر عليه من أجل تحقيق أعراض معنية بالإضافة إمتلاك العراق لثاني أكبر إحتياطي نفطي في العالم وطموح أمريكا في وضع يدها على نفط العراق والتي تعتبرها أمريكا قضية حيوية واساسية بغض النظر عن الإعتبارات الأخرى ومنها فرض تسوية الشعب فلسطيني بشروط امريكية إسرائيلية وحاجتها الى ضرب العراق الذي يرفضها والذي يضع موقف الأنظمة العربية في حرج ، ولا تخفى علينا القوة العسكرية العراقية والتي تعتبرها خطر على إسرائيل وعلى إستراتيجية أمريكا في المنطقة . وبينما تخلت الأطراف الثلاثة في جدول وتبادل الإتهامات فيما بينهما أخذ الولايات المتحدة الأمريكية توسع قوة الخلاف بين الجانبين التي كانت وراءه خدمة لمصالحها واهدافها ، ورغم إعلان السفيرة الأمريكية في العراق (إبريل غلاسي) أثناء لقائها مع الرئيس صدام حسين في 25يوليو 1990 ان الولايات المتحدة الامريكية ألا تتدخل في النزاعات العربية ويعتبر النزاع العراقي الكويتي نزاعا داخليا بين دول عربية ، وكرر المسؤولين الأمريكيين بأن الولايات المتحدة الأمريكية ليست ملزمة بحماية الكويت وقد فسر العراق قوله هذا بانه موافقة أمريكية ضمنية على الموقف العراقي .

[1] مليكة محمدي ، مرجع سابق ، ص 113 .

بعد فشل الوساطة العربية التي قادتها مصر والسعودية لحل الخلاف بين العراق والكويت ،أقدم العراق في 2 أغسطس 1990 على غزو الكويت عسكريا ، ودخل كامل أراضيها معلنا أنها محافظة تابعة له .[1]

3)ردود الفعل العربية على حرب الخليج الثانية :

_تزامن إجتياح الكويت مع إنعقاد إجتماع الوزراء الخارجية الدول الإسلامية في القاهرة لذلك كان اول إجراء صدر عن الدول العربية هو عقد إجتماع الوزراء الخارجية العرب ، لكن الإجتماع انتهى من دون صدور أي قرارات وذلك لإعطاء فرصة لوزراء الخارجية للتشاور مع قيادات بلدانهم .

_عقد مجلس الوزراء الخارجية العرب إجتماعا طارئا في 3 أغسطس 1990 بناء على طلب الكويت ، وأصدر بيانا يدين إجتياح العراق الكويت ويطالب بإنسحاب فوري مع تحفظ خمس دول (موريتانيا، السودان، الأردن، اليمن، فلسطين) وفي القمة العربية الطارئة يوم 10 أغسطس إزداد الإنقسام بإنضمام الجزائر وتونس الى الدول المتحفظة الدول التي أدانت الإجتياح دعمت الطلب السعودي بالإستعانة بالقوات الأمريكية ، أما سوريا فأدانت الغزو بوضوح وإعتبرته إنتهاكا للشرعية الدولية[2] والعربية ووجهت في خطابها الرسمي إتهاما مباشرا لصدام حسين معتبرة ماحدث إستنزاف للطاقات العربية وإضعاف للوحدة في مواجهة إسرائيل.

---

[1] مليكة محمدي ،مرجع سابق ، ص114.

[2] ندوة ميذاب مثنى ، أثر حرب الخليج الثانية على القضية الفلسطينية (1990 _1993) ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، كلية التربية ، جامعة ميسان ، 2024 ، ص ص 66 ،68 .

_تميز الموقف السوري بالتنسيق مع مصر والسعودية في محاولة لتوحيد الجهود العربية إحتواء أزمة الخليج وأكدت الخارجية السورية تعاونها مع وزير الخارجية السعودية الذي زار دمشق في ديسمبر 1990 لإجراء محادثات مع نظيره المصري والسوري حول تطورات الازمة ،إتفقت الدول الثلاث على أهمية التهدئة وإعطاء فرصة للعراق لمراجعة موقفه وساهمه سوريا بإرسال قوات عسكرية الى الخليج إنطلاق من إلتزامها القومي والعربي ،أما مصر فتبنت العمل الدبلوماسي وسعت الى تأجيل قرارات الجامعة العربية لكنها فشلت مادفعها لتادية الموقف العربي المؤيد للتحرير[1] .

_زار الريق صفي الدين ابو شناق، رئيس اركان الجيش المصري السعودية في ديسمبر 1990 في إطار مصر المملكة في الدفاع ،كما زار رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور الخليج ومصر للتأكد على دعم بلاده للتحالف وضرورة الإستعداد للحرب في حال رفض العراق الإستجاب تم تعزيز العلاقات البريطانية الخليجية وإتخذت إجرات الحماية الرعاية البريطانيين وناقش ميجور مع قادة الخليج مستقبل الإمن في المنطقة بعد الأزمة ناقش رنيس الوزراء البريطاني مع الرئيس المصري اسباب إجتياح العراق للكويت وناقش دور سوريا التي كانت تواجه صعوبة في الشاركة العسكرية بين وضعها الإقتصادي فمصر كانت من الدول الرائدة في إدانة العراق وارسلت قوات الى السعودية فبريطانيا دعت الى مؤتمر دولي لحل قضايا الشرق اوسطية بعد الأزمة أما الأردن ففكان موقفها فما مضا ودعت العراق في البداية مبررة الإجتياح بحمايةالثروات فحرص الملك حين على تبني موقف معتدل يحافظعلى مصالح الإردن فكان الموقف يميل للتاييد الكامل للعراق ، برز

[1] ندوة ميذاب مثنى ، مرجع سابق ، ص 69 .

موقف السعودية على تدارك الإزمة منذ اللحظة الإولى من الإنتاج وانها حاولت الإتصال بالرئيس العراقي صدام حين بعد الإجتياح مطالبة بإنسحاب قواته لكن دون نجاح أما المغرب ادانه الإجتياح وشاركت في إجتماع الجامعة العربية مطالبة العراق بالإنسحاب ثم التحالف الدولي ،

أما عمان فقد ثبتت موقف محايد أذاعية الى الإنسحاب العراقي دون التصعيد في الأمم المتحدة رفضت قطر والكويت مبادرة غرفان لحل الأزمة. [1]

4)عواقب الحرب على الكويت :

1_عواقب الحرب على الكويت :عند بدأ العمليات الجوية قام الجيش العراقي بتدمير العديد من منشات البيئة التحتية الكويتية ، كما قام بأسر وقتل عدد كبير من الكويتيين إشعال وتدمير أكثر من 727بئر نفطي من اصل 1080 بئر كويتي ، وقدر قيمته المفقود من النفط الطبيعي من تلك الأبار بحوالي 120مليون دولار يوميا وأدى ذلك الى فقد قيمة النفط المحروق ، كما فقد قيمة غير محققة ناتجة عن وقف الإنتاج كما ان تكاليف إعادة إعمار القطاع النفطي قد تصل الى 80مليار دولار حسب تقديرات وزارة المالية الكويتية كما تم تدمير مؤسسات ومنشاة حكومية نجم عنها خسائر بمليارات الدولارات ، وتعرضت الكويت ودول الخليج العربي لاحد اسوأ الكوارث البيئية جراء ممارسات النظام العراقي في ذلك الوقت ، فقد كان لحرق أكثر من 727 بئر نفطي الأثر المدمر لجميع عناصر البيئة ولم يقتصر تأثير حرائق الأبار النفطية على الكويت فقط حيث وصلت أثار السحابة

[1] مظفر عبدالله العوضى ، **أزمة العلاقة بين الكويت والدول التي ساندت العدوان العراقي** ،الكويت ،الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي ،1997، ص19 .

الدخانية الى الولايات المتحدة الأمريكية أو إن كانت بتركيزات منخفضة فمرصد (هون لاوا) في هاواي رصد معدلات (سخام) أعلى بخمس مرات عن معدلات الثلاث سنوات السابقة ، كما نجم عن قيام الجيش العراقي بضخ النفط في مياه الخليج العربي ، بدأ من الأسبوع الثالث من شهر يناير لعام 1991 تكون أكثر من 128 بقعة نفطية مسيئة أكثر حادث إنسكاب نفطي ، وتعرضت البيئة الصحراوية للتلوث من عدة عوامل اهمها تشكل البحيرات النفطية الناتجة من تدمير الأبار ،كما كان لقيام الجيش العراقي بحفر الخنادق الدفاعية وزرع الالغام الأرضية اثرا كبيرا في تفكيك التربة. [1]

ب)**الحصار الأقتصادي على العراق :**

يبرز تأثير الحصار على كافة القطاعات الإنتاجية وتتمثل هذه القطاعات بما يأتي :

_القطاع النفطي : ويبرز تأثير الحصار على النفط من خلال عدة جوانب اهمها هي :

1. الإحتياطات النفطية .يمتلك العراق أكبر إحتياطي من النفط الخام بعد السعودية وبواقع 11%من الإحتياطي النفطي المؤكد وجوده في العالم ففي الفترة 1990.1993أعلنت الجهات الرسمية العراقية أكثر من مرة زيادة الإحتياطي المستكشف بما يعادل ثلاثة اضعاف ما إكتشفته شركات النفط الإجنبية في العراق على مدة خمسين عاما ليصل الإحتياطي المستكشف من100.112 بليون برميل اي زيادة فترة نفاذ النفط العراقي وفق معدلات إنتاجية قبل الحصار الإقتصادي ، الإستكشافات اوضحت ان هناك ثلاث طفرات كبيرة في زيادة الإحتياطي النفطي العراقي الطفرة الأولى هي عام 1986 حيث زاد الإحتياطي النفطي الى 100مليار

[1] حنان الذهب ، " **حرب الخليج الثانية عاصفة الصحراء** " ، 1991، مجلة درع الوطن ، 2014 ، ص6.

برميل بعد ان كان(72) مليار برميل في عام 1985 والطفرة الثانية في عام 1996 حيث وصل الإحتياطي الى (112.500) مليار برميل بعد ان كان (100)مليار برميل في عام 1995 والطفرة الثاثة هي عام 2001 حيث وصل الإحتياطي الى(143)مليار برميل في عام (1995) والطفرة الثالثة هي عام (2001) حيث وصل الإحتياطي الى (143)مليار برميل بعد أن كان (112.500) مليار برميل (1999)

2. **الإنتاج النفطي** : يعتمد إقتصاد العراق بشكل كبير على النفط الخام بشكل إنتاج النفط الخام (95%) من مدخولات العملات الصعبة ، كذا الحكومات العراقية المتعاقبة تعمل جاهدة في سبيل زيادة صادرات العراق من النفط الخام على الرغم من الأوضاع الحرجة التي شهدها العراق خلال الأربعون عاما الماضية وبذلك كان قطاع النفط هو القطاع الإنتاجي الوحيد تقريبا الذي يرتكز عليه إقتصاد العراق ، اما فيما يخص الإنتاج فقد شهد الإنتاج النفطي تراجعا كبيرا عند فرض الحصار الإقتصادي العراقي حيث تعرضت الكثير من حقول النفط الى أضرار كبيرة ولم يحصل العراق على المعدات الاحتياطية والمكانة اللازمة لصناعة النفط ، فضلا عن إستخدام العراق أساليب هندسية ستخلق من اجل رفع معدلات الإنتاج مما انعكس سلبا هذا الأمر على كمية الإنتاج النفطي .[1]

تميز الإحتياطي النفطي بالثبات النسبي حيث وصل الإحتياطي الى (100)مليار برميل خلال المدة (1991_1995)ويرجع هذا الثبات الى توقف اعمال التنقيب ،وبشكل خاص خلال الحرب العراقية الإيرانية ومن ثم حرب الخليج الثانية اذلم يستطيع العراق إستئناف التنقي ببعد هاتين الحربين بسبب الحصار الإقتصادي ونتيجة زيادة العمليات الإستكشافيةارتقع الإحتياطي

[1] أفراح حسين جواد، " اثار الحصار على العراق "، مجلة اداب الكوفة ، العدد 56 ، الجزء 1 ، 2023 ، ص 286 .

النفطي فقد إزدادات الإحتياطات الى (112.500) مليار برميل خلال الأعوام (1997.1998.1999.2000)أما خلال الأعوام (2001_2002)وصلت الى (115)مليار برميل أما فيما يخص الإنتاج النفط فقد إرتفع الإنتاج النفطي (2.786)مليون برميل في عام 1989إال انه عاود بالإ نخفاض الى (0.524) مليون برميل يوميا لعام 1991عن العام 1990 وذلك نتيجة العقوبات الإٌتصادية وحرب الخليج الثانية التي ادت الى البنية التحتية الإقتصادية العراقي ولاسيما القطاع النفطي ثم تضاعفت بمقدار مرتين ونصف عن عام 1991 ليصل الى (1.143.000) مليون برميل يوميا في العالم 1996 وبنسبة (0.4%) لسد الحاجة المحلية من المنتجات النفطية ، فضلا عن تصدير مايقارب (80.90) الف برميل بالشاحنات الحوضية الى الأردن اذان الحرب التي شهدها العراق في عام 1991 ادت الى تدمير الصناعة النفطية في العراق لاسيما في الجنوب اذ وصلت نسبة التدمير في بعض المنشات الى (100%) إذ دمرت مراكز التجمع ومحطات الضغط ومحطات التصدير في ميناء الكبر العميق مع تصدير خطأ الأنابيب الإسترتيجية مما ادى الى تدين الطاقة الإنتاجية للنفط الخام العراقي [1]

الفرع الثالث : التحول الديمقراطي :

_تعد ظاهرة التحول الديمقراطي من أكثر القضايا التي شغلت المفكرين السياسيين والباحثين منذ القدم ، والديمقراطية هي إنتاج تطور مستمر ومتراكم ساهمت فيه العديد من الأمم بحيث لم تعد الديمقراطية تنحصر في مفهوم نظام الحكام بل أصبحت أسلوب للممارسة السياسية وصفة لأسلوب الحركة السياسية او الإجتماعية لفرد او مجموعة او نظام ،

[1] أفراح حسين جواد ، "أثار الحصار على العراق" ،مجلة آداب الكوفة ،العدد 56، الجزء1، 2023 ، ص286.

وأصبح الإنسان يسمع عن أسلوب ديمقراطي للعمل السياسي وعن علاقات ديمقراطية بين القوى وعن أسلوب ديمقراطي للحوار والعالم العربي بإعتبارهم أحد الأقطاب السياسة العالمية ومحط إهتمام القوى العالمية الكبرى ، بحسب ماتفرزه الإستراتيجيات والتحولات الدولية لم يكن في السياسات العربية افرزتها الظروف والتحولات التي شهدها العالم الامر الذي جعل الأنظمة العربية أمام تحديات تفرض ضرورة إنفتاح عمليات الإصلاح السياسي وتوسيع المشاركة السياسية والأخذ بالتعددية السياسية .

وإجمالا فان عملية التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، فقد ارتبطت بالأزمات الإقتصادية فالأنظمة العربية لم تنجح في تحقيق الحد المطلوب من التنمية الإقتصادية، تسجل التقارير الدولية إصلاحات متواضعة نسبيا في الدول العربية، حيث محاولات لتوسيع نطاق المشاركة السياسية في بعض الدول العربية لكنها تحولها الى الديمقراطية يظل الأبطىء مقارنة بمناطق واجزاء العالم المختلفة، ونتيجة محصلة التحول الديمقراطي الى ان تاخذ شكلين او طابعين متلازمين ولقد ساد التفاؤل حول التحول الديمقراطي في بداية الفترة التي عقب الحرب الباردة مباشرة لكن سرعان ما انحسر هذا التفاؤل خصوصا مع إرتداد كثير من النظم التي تهولت من الديمقراطية الى السلطوية مماطلة نظم أخرى في إجراء تحولات حقيقية وإكتفائها بإجراءات شكلية إو إصلاحات تجميلية، بينما ظلت تشهد تضييق للحريات وإنتهاكات الحقوق الإنسان الاساسية وتجاهلا للقيود الدستورية في ممارسة السلطة السياسية، يضاف الى ذلك أن كثير من النظم التي شهدت نوع من التحول نحو الديمقراطية سادتها خيبة أمل فالذين كافحو من أجل الديمقراطية كثيرا ما فوجؤوا بتدني الإنجازات الإقتصادية أو العجز عن تحقيق معدلات

أعلى من العدل الإجتماعي والمشاركة السياسية او حتى التسوية السلمية للنزاعات والصراعات في بلادهم. فقد باشرت كل من الجزائر والإردن واليمن عمليات التحول بإجراءات إنتخابات بلدية مابين عامي 1986و1990 دون أي شكاوى تذكر عن تراهنها ، وقد زاد من مصداقيتها الأداء الجيد الذي حققه المرشحون الإسلاميون المناهضون لنظام الحكم القائمة غير أنه ومع عام 1990 لم يتحقق أي تقدم يذكر في التحول الديمقراطي في الوطن العربي في اعقاب ازمة الخليج الا ان هناك بعض حالات الإنعكاس الكبرى التي كانت منها بعض الاقطار العربية. [1]

إن الحديث عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي يرتبط زمنيا ببداية عقد التسعينات أين شهدت معظم أنظمة الحكم العربية لاسيما القمعية منها مباشرة اجراءات تجميلية على نمط حكمها يرسم مبادي الديمقراطية في دساتيرها وسلوكها الإنتخابي وإعلانها الرسمي عن فتحها لمجال الحريات العامة ، ولعل الدافع في ذلك التحول الديمقراطي يعود بالدرجة الاولى الى الضغوطات التي تعرضت لها السلطة الحاكمة سواء الإقتصادية منها الإجتماعية جراء الإرتفاع المتسارع في عدد سكان الدول العربية وما أنعكس عليه من إرتفاع في الطلب الإجتماعي العام من سلع وخدامات، وبالنظر الى كون هذه الدول ذات إقتصاد ريعي غير منتج فإن اسعار البترول وإرتفاع تكاليف إستراد السلع والمواد الإستهلاكية جعل الحكومات عاجزة عن اداء وظائفها الإجتماعية ومن جهة ثانية يعتبر المجتمع المدني في بعض الدول العربية دافعا اخر لحدوث التحول الديقراطي حيث تنامى

[1] مقدودة مسسعودة ، " **التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين الواقع والماسول** " ، مجلة الباحث القانوني ، ع 01، 2020 ،ص117،118 .

دوره واصبح شيئا يستقل بمواقفه وسلوكاته عن تبعية للسطة الحاكمة آالملاحظ في السنوات الأخيرة خاصة في العقد الأول من مطلع الألفية الثالثة بان مؤسسات المجتمع المدني اصبحت أكثر تحررا مما كانت عليه بعد ان زاد الوعي السياسي لدى أفرادها، في هذا الإطار تقول الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله أدت هذه الضغوط الى إقناع النخب الحاكمة بانها يجب أن تطبق قدرا من الليبرالية عن نظمها حتى يمكن ان تبقى سدة الحكم ، ومن ثم فإن التحول الديمقراطي الليبيرالي كان تكتيكيا للبقاء إلا ان النظم الحاكمة سرعان ماتراجعت عن ذلك بعدما بدا لها ان هذا التحول سوف يمكن المعارضة الإسلامية من الاقتراب بدرجة خطيرة من السلطة (مصر الجزائر الأردن) الا ان الجماعات الاسلامية كانت قد حققت نجاحات مهمة في العديد من الدول (مصر السودان . الكويت لبنان تونس اليمن الاردن . الجزائر)[1].

الفرع الرابع : الأزمة الأمنية في الجزائر :

في بداية الثمانينات إعتمدت الجزائر بشكل كبير على عائدات النفط ومع إنهيار أسعار النفط بين 1986و 1988 واجهت البلاد أزمة إقتصادية حادة مما أدى الى إختلالات في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات في محاولة للتكيف ، تحولت الجزائر الى التعددية الحزبية لكنها عانت من عدم إستقرار إجتماعي تفاقمت الازمة الإقتصادية ما أدى الى تقليص فرص العمل وتدهور الوضع الإجتماعي بينما لم تنجح الإصلاحات في تحسين الوضع مما اوقع البلاد في دوامة من الفوضى الإقتصادية حيث عرف الإقتصاد الجزائري خلال مرحلة الثمانينات ازمة تنموية حادة

[1] شكري عاشوري السويدي ، " **التحول الديمقراطي في الوطن العربي المحددات والمعوقات** "، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية ، ع13 ، 2024 ، ص 86 .

حيث فشل نموذج التنمية نتيجة تراجع اسعار النفط مما ادى الى إنخفاض كبير في موارد الدولة والإستثمارات ورافق ذلك إرتفاع كبير في حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية وهو ماتسبب في إختلال ميزان المدفوعات وإرتفاع حجم المديونية الخارجية ، التي تطورت من 3مليارات دولار سنة 1970 الى أكثر من 9مليارات دولار خلال سنتي 1992و1993 واسخرت هذه الأزمة إنهيار إرادات الجزائر من المحروقات حيث إنخفظت 12.270 مليار دولار الى 6.26 مليار دولار اي بنسبة 43 % مع العلم ان وزن محروقات في الميزان التجاري مرتفع الذي يصل الى سقف 97%من قيمة الصادرات من السلع والخدمات [1]

نتيجة للازمة الاقتصادية وعجز الجزائر عن تسديد ديونها الخارجية ، تبنت الدولة اصلاحات تهدف الى التحول نحو اقتصاد السوق، شملت فتح الاستثمار الاجنبي خصخصة بعض القطاعات وتحرير التجارة الخارجية الى جانب اللجوء الى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتنفيذ برنامج التكييف الاقتصادي سنة 1989 . بفضل الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر بداية من سنة 1994 الى جانب تحسن اسعار النفط والدعم الخارجي، استطاعت الدولة تقليص عجز الميزانية من 7,8 سنة 1993 الى 4.2 % سنة 1997، كما ارتفعت ايرادات الدولة بفضل صادرات المحروقات وساهمت هذه الظروف في تحسين الوضع المالي والنمو الاقتصادي حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الاصلاح 3, 4 % . [2]

[1] نبيل بن حمزة ،**الأمن الطاقوي الجزائر بين التحديات والبدائل** ، رسالة دكتوراه ، تخصص دراسات الإستراتيجية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،2021.2022 ، ص 114 .

فقد تبين الأزمة في تحويل الأولويات الوطنية نحو الامن الداخلي وتراجعته كما انه السياسية الخارجية الجزائرية بما في ذلك مشاركتها في المبادرات العربية الطاقوية، كما اثرت سلب على ثقة الشركاء العرب والدولين في مناخ الإستثمار الطاقوي الجزائري رغم أن الجزائر كانت ولا تزال تحتل موقعا إستراتيجيا في تصدير الغاز الطبيعي والنفط. [1]

بالإضافة الى ذلك فإن تراجع الحضور الجزئري في المنظمات العربية المتخصصة في الطاقة خلال تلك الفترة مثل منظمة الإقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) قلل من فرص التنسيق العربي المشترك في وقت كانت فيه المنطقة بامس الحلة الى توحيد الجهود لمواجهة التحولات العالمية في قطاع الطاقة. [2]

وعليه فإن الأزمة الأمنية في الجزائر لم تكن مجرد نشآت داخلي بل العربية وإنكمائن الدور الجزائر ي في الدفع نحو بناء تعاون طاقوي عربي فعال خلال عقد التسعينات. [3]

[1] عبدالقادر بوطالب ، **الجزائر والتحزلات الإقتصادية من إقتصاد موجه الى إقتصاد السوق**، دار الهدى ،الجزائر ، ص156.

[2] العربي خليفي ،**آليات التعاون بين الجزائر والدول العربية في مجال الطاقة** ، دار هومة ، الجزائر ، 1996، ص143.

[3] عبد العالي رزاقي ، **الأزمة الجزائرية الجذور والمآلات** ، دار القصبة ،الجزائر ، 2002، ص113.

المطلب الثاني: التحولات الإقتصادية الإقليمية والدولية واثرها على التعاون الطاقوي العربي :

الفرع الأول : الخصخصة :

إن للخصخصة أصول لغوية في اللغة العربية ومعان علمية تم في هذا العنصر وقد يكون من المفيد البدء بالتعرف على الأصول اللغوية لكلمة خصخصة ، ضمن التعاريف التي حاولت تحديد مفهوم دقيق لهذه السياسة فسنورد بعضهما فيما يلي من خلالها الى تعريف خاص بنا :

- ❖ عرفها البعض "أنها مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الإعتماد بشكل كبير على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمتنافسة ، من اجل تحقيق اهداف التنمية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية ".
- ❖ وعرفها البعض الاخر (بانها عملية نقل الأصول او الوظائف الحكومية من الدولة الى القطاع الخاص)
- ❖ الخصخصة هي: السياسة او الاداة التي يتم بمقتضاها نقل ملكية بعض المنشآت الإقتصادية والإنتاجية من نطاق الملكية العامة الى الملكية الخاصة ، وهي تتضمن إسناد عمليات الإنشاء والتمويل والتنمية والملكية الخاصة وتشغيل وإدارة الإنتاج ونقل وتوزيع السلع والخدمات الى القطاع الخاص المحلي الأجنبي بغرض تحسين وزيادة الإنتاج والإرباح .[1]

[1] صديق عفيفي ، **التخصيصية وإصلاح الاقتصاد المصري** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 1991 ، ص 6.

- وعرفها البنك الدولي : بانها عملية تقوم بها الحكومات من أجل تقليص دورها في تملك أو إدارة المؤسسات العامة هدف إشراك او إيجاد دور أكبر للأفراد والمشروعات الخاصة في تنمية الإقتصاد القومي . [1]
- عرفتها منظمات التعاون الإقتصادية والتنمية (OCDE) عام 1983 بان كل تحويل لملكية المؤسسات العمومية لملاك جدد، بحيث تؤدي الى مراقبة فعلية للنشاط بعد ذلك الملاك الجدد يمكن ان يكونوا أشخاصا طبعيين او معنويين ، محلين او أجانب .
- يرى البعض ان الخصخصة تعني التصرف في المؤسسات العامة سواء بيع الأسهم التي تملكها الدولة في راس المال او بيع العناصر المنتجة من عقارات وتجهيزات التي تملكها هذه المؤسسات، ينصرف هذا المفهوم الى خصخصة الملكية عن طريق نقل ملكية الأسهم او الاصول فقط، سواء كان بيع كلي او جزئي عن طريق طرح الأسهم للإكتأب العام او احد اساليب نقل الملكية [2]

إكتسبت خصخصة المؤسسات العامة او تحويل ملكيتها او إدارتها الى القطاع القطاع الخاص أهمية متزايدة خلال العقد الماضي في إطار الجهود الكبيرة التي أخذت معظم الدول النامية ببذلها لإصلاح اوضاع إقتصادتها ، واصبح لمسيرة الخصخصة زحم متعاظم ولمعالجة تلك الأوض اع عمل عدد من الدول العربية منذ العقد الماضي صنعت الجهود الإصلاحي التي تقوم بها على وضع تنفيذ خطط لخصخصة عدة من مؤسساتها العامة مستهدفة بذلك تحقيق

---

[1] . Worldbank.worlddevelopmenet ,1991, p 31

[2] هادي احمد محمد الصياد ، دراسة طرق تقييم أصول المنشاة العامة المحولة الى خصخصة في الجمهورية اليمنية دراسة حالة شركة مارب الدواجن ، رسالة ماجستر في علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الّقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2005،2006، ص36 .

عدة من الأغراض، من اهمها رفع كفاءة هذه المؤسسات وتعزيز قدراتها التنافسية ذلك أن خصخصة هذه المؤسسات يؤدي الى اخضاع نشاطها لأليات السوق ،وبالنسبة الى الدول العربية فمازالت الخصخصة في مراحلها المبكرة، ففي الجزائر كانت الحكومة قد أعلنت عن بدء تنفيذ برنامج الخصخصة في عام 1995، كما تمت بعض عمليات الخصخصة في عام 1996 وتمهد الحكومة حاليا لإسراع في تنفيذ برنامج الخصخصة الذي تنوي انهائه [1]

وفي السودان تمكنت الحكومة من خصخصة من حوالي 15مؤسسة خلال الفترة مابين عاصي 1993و1995، إلا ان الخصخصة لم تكتب بعد زخما كافيا وفي لبنان فإنه يتوقع أن يتم خصخصة بعض المؤسسات العامة التي تعتبر أصلا قليلة العدد بالمقارنة بالدول العربية الأخرى قبل نهاية عام 2002، نظرا لحاجة الدولة الماسة الى الإيرادات المتوقع ان تؤول الى الحكومة نتيجة الخصخصة، ومن ناحية اخرى يجري في كل من السعودية وعملن وقطر والإمارات إعداد القوانين ولدراسات اللازمة للمضي في خصخصة مرافق البيئة التحتية وغيرها من المؤسسسات العامة، وكانت قد تمت خصخصة بعض مرافق الينية التحتية خصوص في مجال الطاقة في كل من عمان وقطر والإمارات. [2]

في إطار برامج الإصلاح الإقتصادي و الهيكلي التي به أن الحكومة الجزائرية بتنفيذها منذ بدايات العقد الماضي اولت إهتماما كبيرا لتحسين مناخ الإستمار وتشجيع القطاع الخاص، وتبنت مسار الخصخصة كإحدى الوسائل لتحقيق هذه الأغراض، وقد حدد القانون الصادر

[1] خالد حامد ، **نزاعات العمل في ظل التحولات السوسيو اقتصادية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2011، ص190.

[2] صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2002، نشر في 2003 -1-1 ، 7 ماي 2025 ، 00: 21 ، com.publication \ ae\.org.amf .

عن الحكومة في عام 1995 أهداف وسائل برنامج الخصخصة ولإعطاء دفعة جديدة لميزة الخصخصة تم إنخاذ عدة من الإجراءات لتحقيق الضوابط الموجودة على الإستثمار الخاص، كما سمح للقطاع الخاص بالمشاركة في معظم القطاعات الإقتصادية فيما يجري لفتح مجال بالطاقة والهيدروكربونيات أمام القطاع الخاص إلا أنه وعلى الرغم من هذه الخطوات فإن مسيرة الخصخصة في الجزائر لا تزال تسير بخطى بطيئة ، فالحكومة تسيطر على الْإقتصاد وتستهلك قرابة 18في المائة من التاريخ المحلي الإجمالي وتوظف حوالي 60%من العمالة في 950 مؤسسة عامة .[1]

ففي المغرب شملت الخصخصة قرابة 65% مؤسسة بما في ذلك 26 فندق و15 مؤسسة تعمل في قطاعي النفط والغاز و9 مؤسسات تعمل في قطاع إنتاج وإستخراج المعادن، عمان قامت الحكومة في عام 1994 بأول خطوة من نوعها في دول الخليج، إذ منحت إمتياز لشركة خاصة لإنشاء محطة كهرباء في المناخ وفق نظام التشييد والتشغيل والنقل، كما سمحت خلال الفترة مابين عامي 2000و2001 لمستثمرين إستراتيجيين إنشاء محطات الكهرباء في كل من الشرقية وبركاء وكامل وفي عام 2001 قامت الحكومة باول خطوة من نوعها في الدول العربية إذ منحت إمتيازا المدة 20 عاما لإمتلاك وإدارة قطاع الكهرباء في منطقة صلالة الى شركة خاصة ووفقا لهذا الإمتياز ستتولى الشركة التشغيل تشغيل وصيانة الشبكة الموجودة حاليا لإنتاج وتوزيع الكهرباء وستطورها من خلال إنشاء محطة جديدة، كما ستتولى تحصيل رسوم الكهرباء من البالغ عددهم 36.000 وتعتزم الحكومة الإنتهاء من خصخصة قطاع الكهرباء خلال

[1] عبد العزيز خرص، " **نحو مقارنة قانونية وإقتصادية وإجتماعية جديدة لقانون الخصخصة في ظل تحديات التشغيل والعمل في الجزائر** "، مجلة قانون العمل والتشغيل ، ع 02 ،2022 ص10.

السنتين القادمتين وفي السعودية تم دمج شركات الكهرباء العشر في شركة واحدة عام 2000 تمهيد لخصخصتها كما تم تاسيس اول شركة لإنتاج وتوزيع الكهرباء، ويمتلك غالبيتها القطاع الخاص لتخدم منطقتين جبيل وينبيع وفي الإمارات تم إنشاء محطة كهرباء خاصة في منطقة الطويلة في عام 2000 كما تجري الإستعداد لإنشاء محطتين اخريين في كل من الشويهات وجبل علي ويجري في دول أخرى منها الجزائر وليبيا ولبنان والبحرين والكويت واليمن، وإتخاذ الترتيبات اللازمة لفتح المجال أمام شركات خاصة للإستثمار في قطاع الكهرباء ومن أبرز التطورات في قطاع النفط ،إعلان الحكومة الكويتية في عام 2000 عن خصخصة شركة .[1]

نفط الكويت ومؤسسة البترول الكويتية كما اعلنت عن نيتها دعوة الشركات الخاصة الى المساهمة في تطوير خمسة حقول لإنتاج النفط لتعمل على مضاعفة إنتاجية ليصل الى 900 الف برميل وفي السعودية تم إنشاء المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن في عام 2000 للموافقة على الإتفاقايات والعقود اللازمة مع الشركات الإستثمارية في كافة المراحل اللاحقة لانتاج النفط، وفي اليمن وافقت الحكومة على إنشاء أول مصفاة للنفط عن طريق شركة مملوكة من قبل مستعمرين عرب واجانب في حظر موت وبتكلفة تصل الى 890 مليون دولار وفي هذا السياق قامت الحكومة المغربية ببيع نحو 15 شركة تعمل في قطاع النفط والغاز في فترة مابين عامي 1993و1999 ومبلغ إجمالي بلغ حوالي 817 مليون دولار ،كما باعت المصرية في عام 1998 شركة لتكوين البترول عبر إكتشاف مقابل مليون دولار .

المبحث الثاني : تقييم التعاون العربي الطاقوي (1980_2002)

[1] صندوق النقد العربي ،التقرير الإقتصادي العربي الموحدج 2002 ، نشر في 2003 ،1 ماي 2025 ، 21:00 . publicacation .am.org.Amf

شهدت الفترة من 1980 إلى 2002 تحولات عديدة لتعزيز التعاون العربي في مجال الطاقة إعتماد على ماتزخر به الدول العربية من إمكانيات نفطية وغازية ، وقد تنوعت أشكال هذا التعاون بين مشاريع مشتركة وإتفاقيات تنسيق وإستثمارات طاقوية عربية ، يهدف هذا المبحث إلى عرض أبرز هذه الأشكال وتقديم تقييم شامل لمدى فعاليتها مع تسليط الضوء على النجاحات والعوائق التي واجهت مسار التعاون الطاقوي العربي خلال هذه المرحلة .

المطلب الأول : أشكال التعاون :

❖ شهد التعاون العربي في مجال الطاقة خلال الفترة الممتدة من1980الى 2002 تطورا نوعيا إتخذ أشكالا متعددة عكس سعي الدول العربية الى تحقيق قدر من التكامل في قطاع إستراتيجي ومحوري، وقد برز التعاون المؤسسي من خلال الدور الفاعل الذي قامت به منظمات متخصصة وفي مقدمتها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) التي ساهمت في توحيد الرؤى حول السياسات النفطية وتعزيز الاستثمار والمشاريع المشتركة، كما ادت الجامعة العربية عبر أجهزتها المختصة مثل المجلس الإقتصادي والإجتماعي والمجلس الوزاري العربي للكهرباء دورا في إعداد برامج التعاون ووضع إستراتيجيات طاقوية عربية موحدة، وبدوره ساهم الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي في تمويل العديد من مشاريع الطاقة والبنية التحتية ذات الصلة وعلى الصعيد العملي تجسد التعاون في إنشاء وشركات عربية مشتركة مثل الشركة العربية للإستثمارات البترولية (أبيكورب) والشركة العربية البحرية لنقل البترول الى جانب تنفيذ مشاريع الربط الكهربائي بين الدول العربية، خاصة في المشرق العربي والمغرب العربي بما سهم في تعزيز التبادل الطاقوي، وشهدت هذه المرحلة

أيضا جهود ملحوظة في مجال تبادل الخيرات الفنية وتدريب الكفاءات العربية في مجالات الطاقة المختلفة إضافة الى تنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية ، لا سيما داخل منظمة أوبك ، وقد ساهم مجلس التعاون الدول الخليج العربية في دعم هذا التوجه من خلال تنسيق السياسات النفطية بين اعضائه وتمويل مشاريع طاقوية عربية [1].

الفرع الأول : مجلس التعاون الخليجي :

_سعت دول مجلس التعاون الخليجي الى التكامل الإقتصادي منذ زمن بعيد وقد حققت هذا المسعى وتوالت الإنجازات منذ إقرار النظام الأساسي لمجلس التعاون سنة 1981 حيث أصبحت كتلة واحدة لها حسابها وإقتصادياتها .

1) **تأسيس مجلس التعاون الخليجي :** ترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون الخليجي الى عام 1975 حيث جرت محادثات بين ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر أحمد الجابر الصباح أمير حين إلتقى مع شقيقه رئيس دولة الإمارات االعربية المتحدة وبعد مناقشات مطولة مصدر عنها بيان مشترك دعا الى تشكيل لجنة وزارية خارجية البلدية وتجتمع مرتين كل سنة على الأقل في ماي 1976، دعا الشيخ جابر الصباح الى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والاسلامية وإيجاد نوع من الوحدة القائمة على اسس سلمية ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة وإستقرارها، وبعدها تمت المحادثات مع كل من السعودية والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وعمان بحيث دعت البيانات الصادرة عن هذه المحادثات في هذه الدول الى تحرك سريع تتضافر فيه جهود دول

[1] صلاح عباسي ، **التكتلات الإقتصادية هل هي تحايل على الجات** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2006،ص51 .

المنطقة للوصول الى وحدة دولهم العربية التي تجعلها الروابط الدينية والقومية واماني شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم ، إضافة الى ذلك جرت لقاءات ثنائية مكثفة بين الدول الأعضاء خلال شهر ديسمبر من عام1978 م أساسا ترجع فكرة إنشاء دول مجلس التعاون الخليجي الى الإقتراحات الثلاثة التي قدمت في قمة دول الخليج على هامشا للقمة العربية المنعقدة في العاصمة .[1]

الاردنية عمان في نوفمبر 1980م وكانت الاقتراحات الثلاثة كما يلي :

- **المشروع السعودي** :الدعوة الى إنشاء منظمة خليجية والدعوة الى توحيد مصادر السلاح لدول الخليج .
- **المشروع الكويتي** :إتخذ أساس الٍإقامة مجلس التعاون الخليجي وتجنبا لحديث عن الجوانب العسكرية والأمنية التي ركز عليها المشروع السعودي مركز على التعاون في المجالات الإقتصادية والاجتماعية والنفطية والصناعية والثقافية بما يؤدي الى اتحاد إقليمي بين دول الخليج .
- **المشروع العماني** : إقترح المشروع العماني ان يكون الامن والدفاع المشترك اساس قيام مجلس التعاون الخليجي وناقشه قادة الخليج في قمة الطائف المشترك عام 1981، حيث لقي قبول واسعا تم التوافق عليه على تاسيس المجلس في ظل التهديدات الإقليمية خاصة الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية كخطوة لتعزيز أمن وإستقرار دول الخليج التي شملت السعودية الكويت البحرين ، قطر ، الإمارات ، وسلطنة عمان[2] .

---

[1] حلمي رجب يحي ، **مجلس التعاون الدول الخليج العربية رؤية مستقبلة دراسة قانونية سياسية اقتصادية** ، مكتبة الكويت ، الكويت ،1983 ، ص60.

[2] حلمي رجب يحي ، مرجع سابق ، ص 61 .

2) اهداف مجلس التعاون الخليجي :

اسس مجلس التعاون الخليجي في 25ماي 1981 كصيغة تعاونية تضم 6 دول عربية خليجية وهي :السعودية ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان ،البحرين ، وقطر ، واما بخصوص أهداف المجلس فتشمل فيما يلي :

_تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها .

_توحيد السياسات والانظمة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والاعلامية والسياحية والتشريعية والادارية .

_تطوير ودفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة الثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة المشروعات المشتركة .

_تحقيق التجانس بين الخطط الإقتصادية لدول مجلس التعاون بهدف تحقيق التكامل الإقتصادي والسعي الى توحيد الخليجية الداخلية والخارجية تخدم مصالح هذه الدول وتطلعات شعوبها [1].

_تنسيق السياسات المالية والنقدية بالتنسيق بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المنطقة تمهيدا لإنشاء عملة خليجية موحدة .

[1] عبير وفيق شفيق، دراسة في نشأة مجلس التعاون الخليجي وموافقته من قضايا الإقليمية، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ ، جامعة بغداد،2020، ص16.

_حرية تنقل الاموال والافراد وممارسة النشاط الإقتصادي وذلك يوضع الأسس الكفيلة لمعاملة رعايا دول مجلس التعاون في اي دولة من هذه الدول نفس المعاملة دون تمييز وهذا من حيث حرية الانتقال والعمل و لاقامة حرية التملك والإرث .

_العمل على إزالة كل العراقيل التي تدفق الموارد ، رؤوس الأموال ، وكل عناصر الإنتاج بتوحيد الأنظمة والتشريعات التجارية والمالية والجمركية .

_تشجيع القطاع الخاص في هذه الدول بإقامة المشاريع المشتركة التي تؤدي الى توثيق المصالح الإقتصادية لهذه الدول .

تدعيم التعاون في مجال النقل البحري البري والإتصالالت وإنجاز التي الإساسية عالمواشي والمطارات ومحطات الكهرباء والماء وشبكات الطرق ....الخ .

_العمل تنسيق سياسيات الطيران والنقل الجوي بين دول المجلس .

_إهتم المجلس بخصوص تنسيق سياسات دول المجلس في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها (وإستخراج وتكرير نقل وإستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة) [1]

_ولبلوغ الأهداف شكل مجلس التعاون الخليجي في إطار التنظيمي أجهزة اساسية تحرص على تطبيق هذه الإتفاقية وهي :

[1] كمال مقروس ، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الإقتصادي ،دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية التجربة المغاربية ، رسالة ماجستير ،الإقتصاد الدولي ، كلية العلوم الإقّتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، 2013_2014 ص94.

_المجلس الأعلى بصفته السلطة العليا للمجلس ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ويشرف على باقي الأجهزة ، اما الجهاز الثاني يتمثل في المجلس الوزاري وهو بمثابة الجهاز التنفيذي للمجلس ويتشكل من وزراء خارجية الدول الأعضاء او من ينوب عنهم ، حيث ان من مهامه إقتراح السياسات وتقديم التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف الى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول، كما يعمل على تشجيع وتطوير الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجلات اما الجهاز الثالث يتمثل في الأمانة العامة وهي الهيئة الإدارية المركزية للمجلس التي تشكل من أمين عام وأمناء مساعدين وأخيرا الجهاز الرابع وهي لجان مجلس التعاون المتكونة من خمسة لجان قطاعية من الوزراء والمختصين لعمل مع الأمانة العامة لتحقيق أهدراف المجلس ، وتنسيق اوجه التعاون بتبادل المجلس اللجنة التخطيطية الإقتصاد والإجتماعي ، لجنة التعاون المالي والتجاري لجنة التعاون الصناعي ، لجنة النفط ، لجنة الخدمات الإجتماعية والثقافية [1]

_منذ تأسيس مجلس التعاون الدول الخليج العربية في عام 1982 شكلت قضايا الطاقة إحدى أولويات التعاون الإقتصادي بين دول الأعضاء بحكم ما تتحكم به هذه الدول من ثروات هيدرو كربونية ضخمة جعلتها في موقع ريادي ، خدمت خارطة الطاقة العالمية وتعتبر الفترة الممتدة بين 1980 الى 2002 من الفترات المحورية في مسار التعاون العربي في مجال الطاقة ، حيث تميزت بتحديات إقليمية ودولية ابرزها اتلقلبات الحادة في أسعار النفط ، والحروب الإقيمية

[1] محمد غانم الزميحي ، **معوقات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مجتمعات الخليج العربية المعاصرة** ، دار الجديد ، ط3 ، لبنان ،1995، ص205.

مثل الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، وحرب الخليج الثانية (1990-1991) الى جانب محاولات متعددة لتعزيز التكامل الإقتصادي العربي .

-وقد بلغ متوسط إنتاج النفط الخام لدول مجلس التعاون خلال الثمانينات نحو 10.5 ملايين برميل يوميا ،وهو ماشكل قرابة 17% من الإنتاج العالمي أنذاك بينما كانت السعودية بمفردها تنتج أكثر من 6 ملاين برميل يوميا اي مايقارب 60% من إنتاج المجلس ومع ذلك لم يتراجع هذا النقل الإقتصادي الطاقوي الى تعاون عربي فعال ، حيث بقيت العلاقات الإقتصادية في مجال الطاقة محصورة في تبادل محدود للخبرات ومشاركة جزئية في مشاريع تكرير او نقل الطاقة دون وجود الية مؤسساتية تنسيقية عربية واضحة ، ورغم انشاء مؤسسات كالمنظمة العربية للدول المصدرة للنفط (اوابك) إلا ان دورها ظل تنسيقيا اكثر منه تنفيذيا في تسعينات القرن الماضي ، بدأت بعض المحاولات الجادة لتفعيل التعاون الطاقوي العربي خصوصا بعد تحرير الكويت وعودة الاستقرار النسبي الى منطقة الخليج ، وقد شهدت الفترة بين 1995 و2000 تناميا ملحوظ في الإستثمارات الخليجية في قطاع الطاقة ،حيث اطلقت السعودية والكويت والإمارات خطط الزيادة الطاقة الإنتاجية والتكريرية كما تم بحث مشاريع الربط الكهربائي الخليجي العربي ، وكان لمجلس التعاون دور بارز في بلورة رؤية التكامل الشبكات الكهربائية بين أعضائه وهي الخطوة التي اعتبرت مقدمة المشروع الربط الكهربائي العربي الأكبر من جهة أخرى لم تكن مساهمة دول مجلس التعاون في تمويل مشاريع الطاقة في الدول العربية الأخرى بالمستوى المطلوب رغم إمتلاكها صناديق سيادية ضخمة كالصندوق الكويتي للتنمية والصندوق السعودي للتنمية ويجسب بيانات اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) ، فان إجمالي الإستثمارات البينية العربية في قطاع الطاقة بين 1980و2002 لم

يتجاوز 5% من جإمالي الإستثمارات العربية المشتركة وهو مايعكس ضعف التكامل العربي في هذا المجال الحيوي ، كما ان نسبة إستيراد الدول العربية غير النفطية من الطاقة الخليجية ظلت ضعيفة مقارنة بإحتياجاتها بسبب غياب البنى التحتية وتضارب السياسات الإقتصادية الجمركية ، وفي هذا الإطار يمكن القول أن مجلس التعاون الخليجي رغم نجاحه في تنمية إقتصاد الطاقوي الداخلي وتوسيع إستثماراته في قطاعي النفط والغاز ، لم يستثمر بشكل كاف في دفع التعاون العربي الطاقوي نحو مستويات أعمق وأكثر تكاملا ويعود ذلك الى غياب رؤية عربية موحدة للطاقة وضعف التنسيق بين المؤسسات العربية المتخصصة بالإضافة الى تأثير العلاقات البينية بالأزمات السياسية .[1]

3)الإخفاقات والتحديات التي تواجه التعاون الإقتصادي الخليجي :

- **الإخفاقات :**

❖ جانب الإتفاقية الإقتصادية الموحدة :من أهم الإخفاقات كانت في تقديم المكاسب المحددة في كل دولة امام المكاسب الكبيرة الإستراتيجية التي يسعى مجلس التعاون لتحقيقها لصالح الجميع الدول ، من بين العوائق التي واجهت عملية تنفيذ بنود الإتفاقية الموحدة فيما يلي :

_عدم التنفيذ المزامن لقرارات المجلس وتاخيره في بعض الدول عدم وصول التعليمات واضحة الى الجهات التنفيذية أحيانا إختلاف في تفسير القرارات .

[1] إسمهان خاطر ، دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمارالأجنبي المبارشر دراسة مقالة دول مجلس التعاون الخليجي ، رسالة ماجستير ، إقتصاد دولي ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2012-2013-، ص133.

_ميل دول الأعضاء الى النظر الى الأنظمة والإجراءات والقوانين التي تنافش في إطار المجلس على أنها وثائق إسترشادية ولمن تؤدي الوثائق غرضها الا اذا حلت مثيلتها الوطنية.

❖ جانب تنفيذ مراحل التكامل الإقتصادي : لوحظ وجود فجوة زمنية كبيرة بين التصديق على عدد من القرارات الإستراتيجية لمسيرة مجلس التعاون ودخول تلك القرارات حيز التنفيذ وهذا ماعكس تباطؤ في تنفيذ تلك القرارات وعدم دراسة تلك القرارات بما يكفي [1]

❖ جانب الإتحاد الجمركي :عكس التطبيق العملي للإتحاد الجمركي عدة عوائق لدول المجلس التعاون منها : _إصرار بعض الدول على إستمرار المطالبة بشهادة المنشا عند إنتقال السلع الوطنية بين دول الإعضاء .

_عدم إكتفاء بعض الدول بالرسوم الجمركية المستوحاة على السلع الأجنبية عند نقطة الدخول الواحدة والمطالبة برسوم أخرى عند دخول تلك السلع الى اراضيها .

- **التحديات :**

❖ **الداخلية واهمها :**

-الإعتماد المفرط على قطاع النفط ، ليس هناك خلاف على ان النمو الذي تحقق في إقتصاديات أقطار المجلس وبرامج الرفاهية الإجتماعية التي تم تبنيها بالإضافة الى مختلف جوانب الحياة الإقتصادية والإدارية وإرتبط ، كل ذلك وبشكل مباشر بالإرادات الناجمة عن الإنتاج وتصدير النفط وعندما ترتبط معظم النشاطات بهذا الدخل فان تقليص للنشاط النفطي

[1] علي عماد محمد أزهر ،« دورالتكامل الإقتصادي الخليجي في الشرا كة الإستراتيجة »مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة ،الأردن ،العدد ،1،2021،ص39.

سيؤثر بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية وإمكانيات النمو وفرص تقديم في البلدان الأعضاء.

-السياسات التنموية لتنويع الإقتصاد ستحتاج الى إنتباه مستمر وخصوص الخصخصة بما أن معظم الصناعات الكبيرة غير النفطية مازالت تحت سيطرة القطاع العام والمعايير التنظيمية الجديدة ضرورية في الأسواق المحلية ولخلق حواجز تنموية في أسواق الأسهم المحلية التبعية الإقتصادية من بين التحديات التي تواجه دول المجلس هو إنكشاف إقتصادياتها على الخارج من خلال الإعتماد على الخارج فالتجارة الخارجية تلعب دورا اساسيا في إقتصاد أقطار المجلس فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط مستورد ضخمة للسلع الغذائية والأستهلاكية والراسمالية ، وهذا ماجعل توجه هذه الأقطار خارجيا بإتجاه البلدان الراسمالية المتقدمة بشكل أساسي ، فالسعودية مثلا كانت ومازالت تعتمد على إقتصاد الراسمالي العالمي وبالولايات المتحدة الأمريكية وعلى وجه الخصوص بيع النفط ، وفي الحصول على حاجياتها من السلع والخدمات ، في توظيف الفوائض المالية النفطية وفي إقامة وتشغيل الصناعات الجديدة وتطوير الحياة الإقتصادية داخلها .

- **الخارجية : تتمثل اساسا في :**

_تحدي العولمة المحتملة تبرز الأثار السلبية الظاهرة العولمة على إقتصاديات دول مجلس التعاون الدول الخليج العربي فيما يلي :

-من المتوقع ان تؤدي العولمة الى تعميق الخليج الإقتصادي فقدان الترابط بين القطاعات والإقتصادي الوطني .

_يكون من نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلوث للبيئة من المركز الى الأطراف وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافات عالية في اليد العاملة بدلا من الكثافة العالية لراس المال .

-من المتوقع تراجع اهمية النفط العربي الخليجي وذلك لان اهميته مرتبطة بمدى حاجة دول المركز الراسمالي له يتم يإكتشاف بدائل له سبب التقدم العلمي [1].

المطلب الثالث : تقييم التعاون العربي الطاقوي :

رغم تعدد المبادرات والمؤسسات المعنية إلا ان التعاون الطاقوي بين الدول العربية لم يرق الى مستوى التكامل المنشود ، بل إتسم بفعالية محدودة وتنسيق طرفي في غالب الأحيان فقد شهدت المنطقة العربية إنشاء عدد من الأطر المؤسسة مثل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) وصندوق الطاقة العربي ، الى جانب بعض المشاريع المشتركة في مجالات إنتاج وتكرير ونقل الطاقة كما عقدت مؤتمرات ذرية لتنسيق السياسات النفطية ،لاسيما في ظل تقلبات السوق العالمية ومع ذلك فقد واجه هذا التعاون عدة معوقات بنيوية وسياسية من ابرزها تباين الإستراتيجيات الوطنية وغياب الارادة السياسية لتحقيق تكامل فعلي في قطاع الطاقة فضلا عن إستمرار الإعتماد على الأسواق الخارجية لتصريف الإنتاج يدلا من بناء سوق عربية مشتركة كما ساهمت النزاعات الإقليمية والتجاذبات السياسية في إضعاف الثقة بين الدول العربية ماحال دون تطوير مشاريع طاقوية جماعية مسدامة .

الفرع الأول : أبرز الإنجازات في مجال التعاون الطاقوي :

[1] علي عماد محمد أزهر ،« دور التكالم الإقتصادي الخليجي في الشركة الإستراتيجية »مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة ،الأردن ،ع 1، 2021،ص39

شهدت الفترة الممتدة من عام 1980 الى 2002عددا من الإنجازات المهمة في مجال التعاون الإقتصادي العربي في قطاع الطاقة تمثلت في تاسيس وتفعيل مؤسسات وهيئات إقليمية بالاضافة الى تنفيذ مشاريع إستراتيجية مشتركة من ابرز هذه الإنجازات (إنشاء المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط ،أوابك) والتي عملت على تنسيق السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وتعزيز إستثمارات البحث والتطوير في مجالات الطاقة التقليدية والمتجددة. [1]

_أنشات هذه المنظمة التي عقدت في 09_01_1968 بين السعودية وليبيا والكويت ثم إنضمت اليها كل من الجزائر وابو ظبي وقطر ودبي والبحرين عام 1970 والعراق وسوريا في عام 1972 ثم مصر 1973 وتونس في 1982 وتعمل هذه المنظمة حسب المادة الثانية من إتفاقية إنشاءها الى توحيد الجهود من اجل تحقيق التعاون بين أعضاءها لتأمين وصول النفط الى الاسواق إستهلاكية وتوفير الظروف الملائمة للمستثمرين في صناعة النفط وكذا بصفة خاصة العمل على المحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة[2]

كما تم تاسيس الشركة العربية البحرية لنقل البترول بهدف دعم البنية التحتية لنقل النفط العربي وتعزيز التكامل اللوجستي ، والى جانب ذلك سعت الدول العربية من خلال الصندوق العربي للانماء الإقتصادي والإجتماعي الى تمويل مشاريع طاقوية ذات بعد تنموي

[1] رقوية زهية ،البعد لاإسترتيجي والأمتي لطاقة في سياسات العالم العربي دراسة تحليلة 2000-2020،اطروحة دكتوراه ،علاقات دولية ،كلية العلوم ايسياسية جامعة الجزائر 3،2020-2021، ص104.

[2] كاست علي ، التكامل الإقتصادي العربي في ظل التكتلات الإقتصادية الكبرى ، رسالة ماجستير ، تخصص تقود ومالية ،قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3 ،2008،-2009-ص104.

مثل دعم مشاريع الربط الكهربائي بين بعض الدول الخليجية وهو ما بعد خطوة نوعية نحو تحقيق التكامل في شبكات الطاقة ومن الناحية التنظيمية ، تم تنظيم العديد من الملتقيات والمؤتمرات العربية المتخصصة التي ساهمت في تبادل الخيرات وتعزيز التنسيق المشترك على غرار المؤتمر العربي للطاقة الذي شكل منصة للحوار وصياغة السياسات الإقليمية [1]

الفرع الثاني : العراقيل التي واجهها هذا التعاون :

رغم التوجهات الرسمية المتكررة نحو تعزيز التعاون العربي في مجال الطاقة الا ان هذا التعاون واجه عدة عوامل هيكلية وسياسية حالت دون تحقيق الاهداف الموجودة ، فقد شكلت الخلافات السياسية بين الدول العربية، خاصة في فترات الأزمات الإقليمية كالحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) والغزو العراقي للكويت (1990)، احد ابرز العوامل التي ادت الى تعطيل مشاريع إستراتيجية وعرقلة التنسيق في السياسات الطاقوية، كما ادى غياب الإدارية السياسية الموحدة الى تغلب المصالح القطرية على المصلحة الجماعية، ماجعل الإتفاقيات الموقعة حبرا على ورق في كثير من الأحيان من جهة أخرى ساهم ضعف المؤسسات العربية المختصة كمنظمة اوابك والشركة العربية للإستثمارات البترولية (ابيكورب) في جعل جهود التعاون المحدودة من حيث التاثير والتنفيذ ، بسبب غياب اليات رقابة فعالة وعدم وجود سلطة تنفيذية تلتزم الدول الأعضاء يتنفيذ مشاريعها على الصعيد الإقتصادي مثل نقص التمويل البيني العربي

وعدم إنخراط القطاع بشكل كاف إحدى العراقيل البنيوية خاصة في ظل تفاوت القدرات الإقتصادية بين الدول النفطية الغنية والدول المستوردة للطاقة كما أفرز غياب البني [1]

التحتية المشتركة (مثل شبكات الربط الكهربائي وخطوط انابيب الغاز العابرة للحدود)عوائق فنية حقيقية امام تكامل الأسواق الطاقوية العربية ولا يمكن ايضا دور العوامل الخارجية حيث ظلت بعض الدول العربية خاضعة لتوجيهات الشركات متعددة الجينيات او مشروطة من طرف المؤسسات المالية الدولية ما حد من إستقلالية القرار الطاقوي العربي واضعف من إمكانية التنسيق الإقليمي كل هذه الإخفاقات مجتمعة تظهر ان التعاون العربي الطاقوي خلال هذه الفترة ظل رهينا لإعتبارات سياسية وإقتصادية معقدة ماجعله في النهاية دون مستوى الإمكانيات المناخة والطموحات المعلنة التهيئة المشتركة (مثل شبكات الربط الكهربائي ،وخطوط أنابيب الغاز العابرة للحدود) عوائق فنية حقيقية أمام تكامل الأسواق [2]

-بالنظر الى الأهداف المعلنة في القمم العربية والوثائق الصادرة عن المنظمات الإقليمية مثل الأوابك والجامعة العربية يتسبب ان ماتم التخطيط له في مجال التعاون الطاقوي العربي خلال الفترة (1980-2002) كان طموحا من حيث الحجم والرؤية لكنه بقي الى حد بعيد غير محقق على ارض الواقع فقد نصت الخطط على إنشاء سوق عربية موحدة للطاقة وتعزيز الربط الكهربائي بين الدول وتنسيق السياسات النفطية والغازية وإنشاء مشاريع إنتاج وتكرير ونقل مشترك، ورغم بعض الخطوات المحدودة التي تحققت كإنشاء بعض شركات الإستثمار المشترك وتنفيذ مشاريع ربط كهربائي ثنائية او إقليمية (بين مصر ،الاردن ،سوريا ، ودول المغرب

[1] مقراني الهاشمي ، التكامل الإقتصادي العربي ، مجلة العلوم الإنسانية ،ع 11،جامعة قسنطينة ص93.

[2] رقوية زهية ، المرجع السابق ، ص145 .

العربي)، فإن الأغلبية الساحقة من الأهداف بقيت غير منجزة، ويعزي ذلك الى جملة من العوامل أبرزها غياب الإلتزامات السياسية وقوية ، وتضارب المصالح الوطنية الى جانب ضعف المتابعة والتنفيذ المؤسسي كما ان الإفتقار الى اليات ملزمة لتنفيذ الإتفايات وغياب جهاز تنسيقي مركزي يتولى التخطيط والتقويم ساهم في إتساع الفجوة بين التصور والتنفيذ أماعلى صعيد التنسيق في السياسات النفطية داخل منظمة اوابك فقد بقيت الجهود محدودة ولم تتجاوز تبادل المعلومات والتوصيات العامة ، دون ان تصل الى مستوى توحيد السياسات التسعيرية او الأستثمارية وعليه يمكن القول إن ماكان يخطط له تكامل وتعاون طاقوي عربي لم يتحقق بالقدر المامول، بل بقي ضمن اطار نظري وشعاراتي اكثر منه واقعي وتنفيذي وهو ما يستدعي إعادة تقييم جذرية لآليات وأدوات العمل العربي المشترك في هذا القطاع الحيوي[1] .

رغم الطابع الإستراتيجي الذي يحظى به قطاع الطاقة في الدول العربية ، من حيث وفرة الموارد (النفط ، الغاز ، الطاقة الشمسية) والحاجة الى التكامل ، إلا ان مشروع التعاون الطاقوي العربي ظل في كثير من الأحيان مجرد طموح نظري أكثر منه واقع عملي ويمكن إرجاع ذلك جملة من العوامل :

_الإنقسامات السياسية بين الدول العربية : فقد حالت الخلافات الثنائية ، والنزاعات الإقليمية دون بناء رؤية جماعية موحدة لمصالح الطاقة ، ماأدى إلى تجزئة الجهود بدل توحيدها .

[1] رقوية زهية ،مرجع سابق ص145.

_الإرتباط بالأسواق الغربية : معظم الصادرات النفطية العربية كانت موجهة نحو الدول الغربية ، ماأدى إلى نوع من التبعية الإقتصادية التي حدت من فرص تطوير تعاون داخلي عربي في هذا المجال .

_غياب اليات تنفيذية فعالة : فقد ظلت معظم المبادرات في إطار قرارات القمم أو توصيات المجالس الوزارية دون ترجمتها إلى مشاريع تنفيذية واضحة أو مؤسسات مشتركة ذات صلاحيات حقيقية .

_ضعف الإرادة الإقتصادية الموحدة : إذ أن الأولويات الوطنية لكل دولة (الربح السريع ، جذب الإستثمارات الأجنبية ، السياسات التسعيرية) طغت على التفكير الجماعي في مشاريع طاقوية عربية مشتركة .

_تاثير التحولات الدولية مابعد 1990: مثل نهاية الحرب الباردة ، وحرب الخليج ، وبداية مشاريع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، وهي كلها عوامل شتت الجهود العربية ، وجعلت كل دولة تبحث عن منفعتها الخاصة ضمن النظام العالمي الجديد .

خلاصة الفصل الثالث :

بينت معطيات هذا الفصل أن التعاون الطاقوي العربي لم يكن بمنأى عن التغيرات الإقليمية والدولية التي عرفتها المنطقة خلال الفترة المدروسة، حيث أثرت التحولات الجيوسياسية الكبرى مثل حرب الخليج الثانية وتغير موازين القوى الدولية بعد نهاية الحرب الباردة بشكل مباشر على سياسات الطاقة في العالم العربي، وقد أدت هذه التغيرات إلى بروز أولويات وطنية على حساب مشاريع التكامل المشترك ماساهم في إضعاف التنسيق الطاقوي بين الدول العربية ، كما أظهر التقييم العام للتعاون الطاقوي العربي بين 1980_2002، أن الانجازات بقيت محدودة مقارنة بالإمكانات المتاحة إذ واجهت المبادرات العربية المشتركة في مجال الطاقة عقبات متعددة أبرزها غياب الإرادة السياسية الموحدة وتباين السياسات الإقتصادية بين الدول إضافة إلى التأثيرات الخارجية التي عمقت من تبعية الدول العربية للأسواق العالمية ورغم هذه التحديات فإن التجربة أفرزت بعض المبادرات الإيجابية التي يمكن البناء عليها مستقبل خاصة إذا ماتوفرت اليات مؤسسية فعالة وإرادة جماعية حقيقية لتعزيز التعاون الطاقوي كرافعة أساسية للتكامل الإقتصادي العربي .

الخاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع التعاون الإقتصادي العربي بمجال الطاقة خلال الفترة الممتدة 1980 الى2002 ، وذلك من خلال تتبع تطور المفهوم وإستعراض الأسس التي قام عليها ، ثم تقييم ماتحقق على أرض الواقع في ظل التحولات السياسية والإقتصادية التي شهدها العالم العربي والدولي يتضح من خلال المعالجة العلمية للمحتوى أن مسار التعاون الطاقوي العربي إتسم بالتذبذب واللاتكامل ، رغم مايملكه العالم العربي من عناصر قوة وإمكانات تجعل منه فاعلا رئيسيا في السوق العالمية للطاقة، كما أبانت الدراسة عن فجوة كبيرة بين الطموح السياسي والتطبيق العملي حيث بقيت أغلب المشاريع إما حبسية الإدراج او محدودة التأثير .

ومن ابرز نتائج الخلاصات التي تم التوصل إليها مايلي :

- يتضح ان الوطن العربي يمتلك من الإمكانيات الطاقوية مايؤهله ليكون فاعلا رئيسيا في الساحة الدولية ، سواء من حيث وفرة الموارد النفطية والغازية أو من حيث قدراته في مجال الطاقات المتجددة وتعزز هذه الامكانيات بالموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي يشكل نقطة وصل بين أهم الأسواق العالمية ويطل على ممرات بحرية حيوية ، مايمنح الطاقة العربية بعدا جيوسياسيا ذا أهمية قصوى من هنا فان الاستثمار الأمثل لهذه الثروات ، في اطار تعاون عربي منسق وشامل يمثل احد المفاتيح الجوهرية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الإستقلال الإقتصادي العربي .
- إن هذه الدراسة تناولت في الفترة الممتدة من 1980الى 2002 ، وهي مرحلة اتسمت بديناميكية خاصة وتحولات عميقة أثرت في مجمل العلاقات العربية البينية ، فقد شهدت هذه الحقبة سلسلة من الأحداث الجيوسياسية المفصلية كالحرب العراقية –الايرانية ، ثم الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية إضافة الى التحولات التي فرضتها نهاية الحرب الباردة

وانطلاق مسار العولمة الاقتصادية كما ترافقت هذه التحولات مع تقلبات حادة في اسعار النفط وتنامي التوجه نحو تحرير الاسواق والانفتاح على الاستثمار الاجنبي مما اثر على انماط التعاون العربي ، وفرض تحديات جديدة تتعلق باعادة صياغة السياسات الطاقوية ورغم كل ذلك فقد حافظ التعاون العربي في مجال الطاقة على وجوده من خلال مؤسسات وهيئات فاعلة ، سعت الى تفعيل التنسيق وتنفيذ مشاريع مشتركة وان بقيت النتائج دون الطموحات المعلنة .

- وفي ظل هذه التحولات الاقليمية والدولية التي طبعت الفترة من 1980 الى 2002 ، واجه التعاون العربي في مجال الطاقة تحديات معقدة من بينها النزاعات السياسية وتباين الاولويات الاقتصادية بين الدول وغياب اليات تنفيذ فعالة على ارض الواقع ، وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في اعاقة عدد من المشاريع الطاقوية المشتركة ، واضعفت قدرة الدول العربية على استثمار امكانياتها الهائلة في هذا المجال بشكل تكاملي ومنسق ، وبالرغم من وجود مبادرات واعدة الا ان غياب التنسيق العملي والتاثر بالتقلبات الجيوسياسية والاقتصادية ، حال دون تحقيق الطموحات التي سطرتها الاستراتيجيات العربية في هذا القطاع الحيوي .
- وعلى الرغم من التحولات العميقة والتحديات المستمرة التي أثرت على فاعلية التعاون الطاقوي العربي ، الا ان ذلك لم يمنع من ظهور أشكال متعددة من التعاون الثنائي والجماعي بين الدول العربية ، فقد استمرت بعض المشاريع المشتركة ضمن إطار منظمات اقليمية متخصصة ، على غرار منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) التي لعبت دورا بارزا في تنسيق الجهود الفنية والاقتصادية في مجال النفط ، وكذلك مجلس التعاون الخليجي الذي شهد تنفيذ مشاريع مهمة في مجالات الربط الكهربائي وتنسيق السياسات الطاقوية بين دول الخليج وهو مايعكس ارادة عربية جزئية لكنها واقعية لتجاوز العقبات وتعزيز التعاون ضمن أطر أضيق أو اكثر انسجاما .

- ان التجربة العربية في مجال التعاون الطاقوي مابين 1980 و 2002 تمثل مثالا واضحا على التحديات التي تواجه العمل العربي المشترك ، حيث طغت الاعتبارات السياسية والمصلحية القطرية على المصلحة القومية الجماعية ، لقد بينت هذه الدراسة ان التعاون في مجال الطاقة لايمكن ان ينجح إلا إذا توفرت رؤية عربية موحدة ،إرادة سياسية حقيقة ومؤسسات قادرة على التخطيط والتنفيذ والمتابعة ، وهو ما يدعو اليوم اكثر من اي وقت مضى إلى إعادة تقييم هذا التعاون في ضوء التحديات الجديدة التي يفرضها التحول الطاقوي العالمي وتغيرات السوق الدولية ، ومتطلبات التنمية المستدامة .

الملاحق

الملحق رقم01: استهلاك الطاقة في الدول العربية1997-2001

	1997	1998	1999	*2000	*2001
وفق المصدر					
المنتجات البترولية **					
الأقطار الأعضاء	2.856	2.983	3.054	3.125	3.162
الدول العربية الأخرى	490	517	536	547	559
اجمالي الدول العربية	3.346	3.500	3.590	3.672	3.721
الغاز الطبيعي					
الأقطار الأعضاء	2.453	2.603	2.829	2.938	2.995
الدول العربية الأخرى	52	57	59	62	66
اجمالي الدول العربية	2.505	2.660	2.888	3.000	3.061
الطاقة الكهرومائية					
الأقطار الأعضاء	140	141	141	141	141
الدول العربية الأخرى	25	26	26	26	26
اجمالي الدول العربية	165	167	167	167	167
الفحم					
الأقطار الأعضاء	30	30	31	32	32
الدول العربية الأخرى	41	41	43	43	43
اجمالي الدول العربية	71	71	74	75	75
. وفق المجموعات					
الأقطار الأعضاء	5.480	5.758	6.055	6.236	6.330
الدول العربية الأخرى	608	641	664	678	694
اجمالي الدول العربية	6.088	6.399	6.719	6.914	7.024

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابكOAPEC)

الملحق رقم02: انتاج سوائل الغاز الطبيعي في الدول العربي1997-2000

	1997	1998	1999	2000
الإمـــــــــارات	165	165	165	165
البحريـــــــــن*	11	11	11	11
تونـــــــــس	1	1	1	2
الجزائـــــــــر	758	758	766	781
الســـــعوديـــــة	723	711	666	706
ســـــوريـــــة	11	11	11	11
العـــــــــراق	49	49	49	50
قطـــــــــر	77	77	77	79
الكويـــــــــت	136	136	137	140
ليبيـــــــــا	40	40	40	40
مصـــــــــر	66	65	65	65
إجمـالـي أوابـــــك	**2,037**	**2,024**	**1,988**	**2,050**
عمـــــــــان	1	1	1	1
اليمـــــــــن	9	10	10	11
إجمالي الدول العربية	**2,143**	**2,129**	**2,093**	**2,155**
إجمالـي العـالـــم	**5,889**	**5,868**	**6,003**	**6,127**
نسبـة الأوابـك للعالـــم (%)	**34.6**	**34.5**	**33.1**	**33.5**
نسبة الدول العربية للعالـم (%)	**36.4**	**36.3**	**34.8**	**35.2**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابكOAPEC)

الملحق رقم03: شبكة الربط لدول مجلس التعاون الخليجي

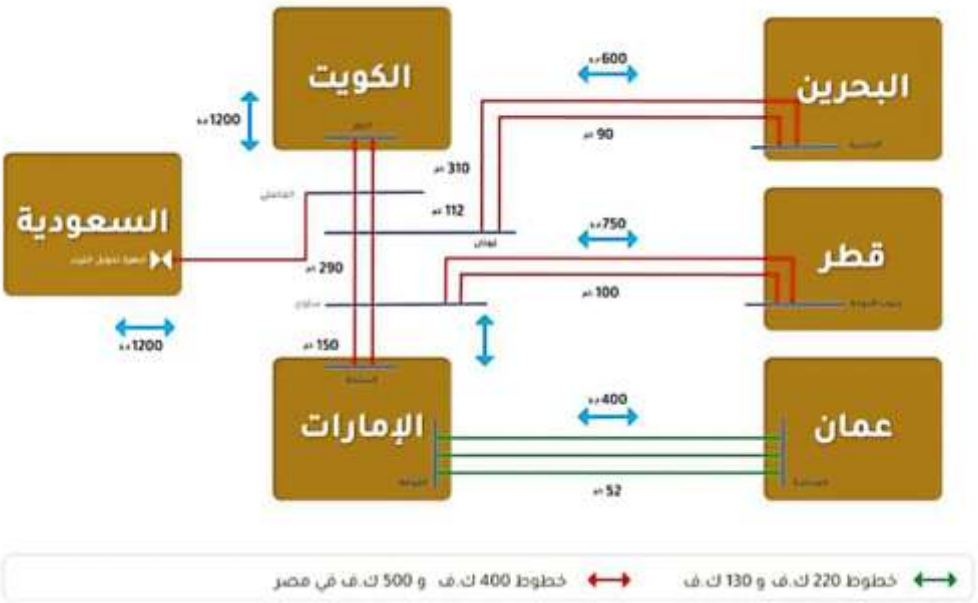

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الملحق رقم04: نصيب مشاريع التكامل من إجمالي قروض الصندوق للقطاعات المختلفة خلال الفترة1980-2002

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الملحق رقم 05: نسبة حصيلة الخصخصة إلى متوسط الناتج المحلي الإجمالي من1990إلى2001

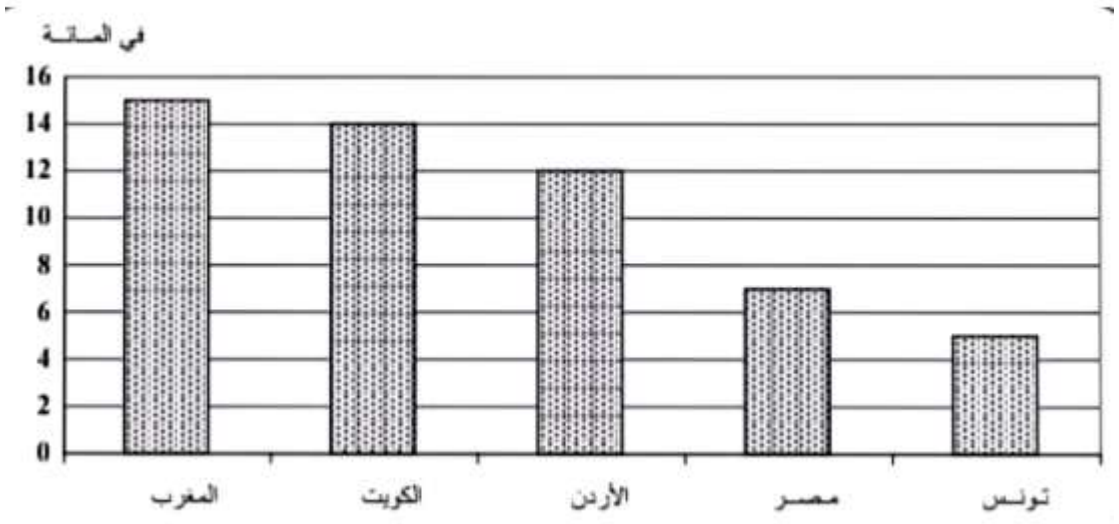

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الملحق رقم06: جدول حصيلة الخصخصة في الدول العربية1990-2001

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	المجموع
المغرب	-	-	-	273	347	240	271	716	92	1,163	-	2,104	5,206
مصر	-	-	-	118	393	262	1,150	855	539	857	718	294	5,186
الكويت	-	-	-	-	252	1,097	898	835	345	-	-	537	3,964
الأردن	-	-	-	-	-	15	11	33	102	107	781	-	1,049
تونس	2	17	61	-	-	32	36	3	364	58	313	89	975
دول أخرى*	-	-	9	26	42	212	21	38	772	46	-	-	1,166
المجموع	2	17	70	417	1,034	1,858	2,387	2,480	2,214	2,231	1,812	3,024	17,546

المصدر: قاعدة بيانات الخصخصة لدى البنك الدولي، ووزارة الخصخصة في المغرب ،ووحدة نسيق الخصخصة في مصر.

الملحق رقم07:وضع الشبكات العربية في بداية التسعينات

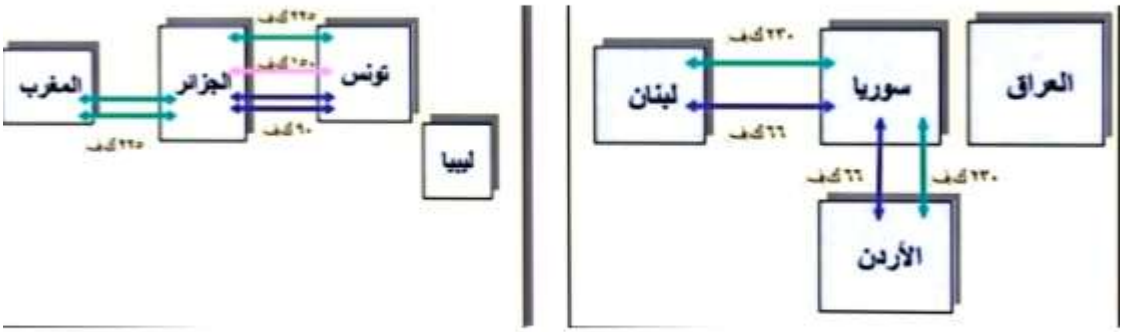

المصدر:البيانات المتوافرة لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الملحق رقم08: هيكل استهلاك الطاقة في الدول العربية عام2001

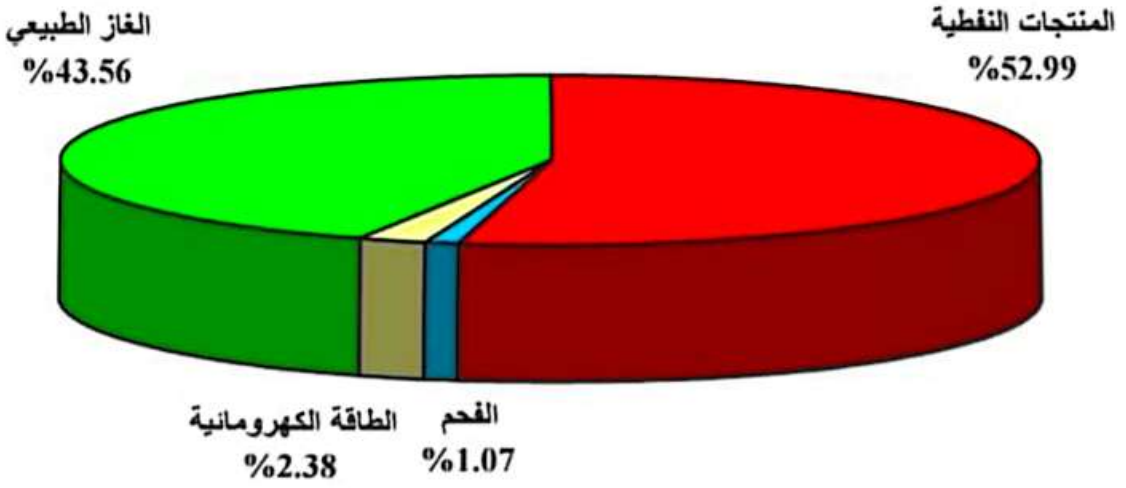

المصدر:صندوق النقد العربي

قائمة المصادر والمراجع

المراجع :

الكتب :

1) إبراهيم حسنين توفيق ، **النظام الدولي الجديد في الفكر العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ،القاهرة ، 1992 .

2) إبن اشتهوا عبد اللطيف ، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط** ، ديوان المطبوعات الجامعي ، الجزائر ، 1987 .

3) أحمد سامي مصطفى جغرافية الوطن العربي، دراسة طبيعة اقصادية سياسية مع دراسة شاملة الدول العربية، ،ط4،مكتبة النهضة االمصرية ،القاهرة، 1970

4) بوطالب عبد القادر ، **الجزائر والتحولات الإقتصادية من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2001 .

1) حامد خالد ، **نزاعات العمل في ظل التحولات السوسيو-إقتصادية ،في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية** ، الجزائر ، 2011 .

5) خالد أحمد الأسمر، جيوسياسية المضايق البحرية وأثرها على الصراع العربي في منطقة المشرق العربي دراسة حالة مستقبل امدادات الطاقة في مضيقي هرمز وباب المندب2003-2018، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين،2019.

2) الخفاف عبد علي ، **الوطن العربي أرضه -سكانه -موارده** ، ط4 ، دار الفكر ، الأردن ، 2011 .

3) خليفي العربي ،**آليات التعاون بين الجزائر والدول العربية في مجال الطاقة** ، دار هومة ، الجزائر ، 1996 .

4) الخياط مهندس محمد مصطفى محمد ، **الطاقة –مصادرها –أنواعها –إستخداماتها** ، د ط ، د د ن ، القاهرة ، 2006 .

5) الرب حسام جاد ، **جغرافية العالم العربي** ، د د ن ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 .

6) رزاقي عبد العالي ، **الأزمة الجزائرية الجذور والمآلات** ، **دار** القصبة ، الجزائر ، 2002 .

7) الرفاعي أنور ، **الوطن العربي أرضه ، سكانه ، ثرواته** ، دار الفكر ، دمشق ، 1960.

8) الزميحي محمد غانم ،**معوقات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مجتمعات الخليج العربية المعاصرة** ، دار الجديد ، ط1 ، لبنان ، 1995 .

9) الزوكة محمد خميس ، **جغرافية العالم العربي** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 .

10) الشليمي فهد محمد ، **السياسات النفطية العربية : تحليل إقتصادي وإستراتيجي** ، دار المدى ، 1989 .

11) الشمالي يوسف ، **النفط العربي بين السياسة والإقتصاد** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1993 .

12) صلاح الدين إيهاب ، **الطاقة وتحديات المستقبل** ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1994 .

13) عباس صلاح ، **التكتلات الإقتصادية هل هي تحايل على الجات** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2006 .

14) عبد الحليم أحمد ، **إقتصاديات النفط العربي** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1992 .

15) عبد الله محمد وآخرون ، **النفط والغاز في العلاقات العربية دراسة في الجغرافيا السياسة للطاقة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ن بيروت ، 1992 . هت

16) عبد الملك أنور ، **النفط والسياسة العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1982 .

17) عفيفي صديق ، التخصيصية وإصلاح الإقتصاد المصري ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 1991 .

18) علوش ناجي ، **الوطن العربي الجغرافية الطبيعية والبشرية** ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986 .

19) عمر عبد الله سالم وإبراهيم صالح بغنى ، جغرافية الوطن العربي ، د د ن ، ليبيا ، 1989 _1990 .

20) العوض مظفر عبد الله ، **أزمة العلاقة بين الكويت والدول التي ساندت العدوان العراقي** ، الكويت ، الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي ، 1997 .

21) الغريري عبد العباس فضيح واخرون ، **جغرافية الوطن العربي (دراسة لمعوقات تكامله الإقليمي)** ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 .

22) قدي عبد المجيد ، الإقتصاد البيئي ، ط1 ، دار الخلدونية للنشر ، الجزائر ، 2010 .

23) لورا الكثيري ، ، **التعاون الإقليمي حول الكهرباء في دول مجلس التعاون الخليجي** ، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية ، أبوظبي ، 2018 .

24) ماهر محمد ،محمود حسني ، **الطاقات المتجددة ومجالات إستخدامها في مصر خلال سنة القادمة** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، 1992 .

6)محمد أزهر سعيد السماك، لطيف محمد عبد الله، جغرافية الوطن العربي "دراسة إقليمية"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن.

25) المقصود نزيه عبد المقصود ، **التكامل الإقتصادي العربي مع تحديات العولمة مع رؤية إسلامية** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 .

26) ناصف إيمان عطية ، **إقتصاديات الموارد والبيئة** ، ط1 ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2008 .

27) النقرش عبد المطلب ، **الطاقة مفاهيمها –أنواعها–مصادرها** ، د ط ، وزارة الطاقة والثروة المعدنية ، الأردن ، 2005 .

28) هلال علي الدين ، **النظام الدولي الجديد آفاق مابعد الحرب الباردة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، 1992 .

29) يحي حلمي رجب ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلية دراسة** قانونية سياسية إقتصادية ، مكتبة دار العربية ، الكويت ، 1983 .

الموسوعات :

1) شربل المهندس كمال ، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي ، ط1 ، دار الجيل ، بيروت ، 1998 .

الأطروحات ومذكرات الماجستير :

1) بجاوية سهام ، الإستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2004 .

2) بريطل هاجر ، دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر –دراسة حالة الشراكة الجزائرية الإسبانية ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، 2015–2016 .

3) بن حمزة نبيل ، الأمن الطاقوي الجزائري بين التحديات والبدائل ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2021 –2022 .

4) بن محاد سمير ، تطور إستهلاك الطاقة وأثره على النمو الإقتصادي في البلدان المصدرة لمصادر الطاقة ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر 3 ، ى2015–2016 .

5) بن ناصر محمد ، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2007–2008 .

6) حنيش الحاج ، التعاون الإقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الإقتصادية الدولية ، أطروحة دكتوراه ، العلوم الإقتصادية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008–2009 .

7) خاطر إسمهان ، دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر ، 2012–2013 .

8) رقوية زهية ، البعد الإستراتيجي والأمني للطاقة في سياسات العالم العربي دراسة تحليلية 20202000 \ ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 ، 2021_2020 .

9) روايقية زهرة ، تحسين كفاءة إستخدام الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات العربية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 ، 2018-2019 .

10) سناء حم عيد ، إستراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2012-2013 .

11) غانية نذير ، إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة دراسة حالة بعض الإقتصاديات ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015-2016 .

12) فرج شعبان ، التجارة والإستثمار البينيان كمدخلان للتكامل الإقتصادي العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة الشلف ، 2005 .

13) كاست علي ، التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ،2008 .

14) مثنى ندوة ميذاب ، أثر حرب الخليج الثانية على القضية الفلسطينية (1990 _1993) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية ، جامعة ميسان ، 2024 .

15) مخلفي أمينة ، أثر تطور الأنظمة إتغلال النفط على الصادرات –دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، 2011-2012 .

16) مقروس كمال ، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الإقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، 2013-2014 .

17) هادي أحمد محمد الصياد ، دراسة طرق تقييم أصول المنشات العامة المحولة إلى الخصخصة في الجمهورية اليمنية دراسة حالة شركة المآرب للدواجن ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 .

المجلات والتقارير :

1) البساط هشام ،" **التقرير الإقتصادي العربي الموحد 1990** "، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد8 ، 1991 .

2) بن عبو سنوسي ، سعيدة طيب ،" **إستراتيجية التحول الطاقوي وفق برنامج الطاقات المتجددة 2030**" ، مجلة مدارات سياسية ، ، المجلد 2 ، العدد7 ، 2018 .

3) بن عدة عبد القادر ، يوسف رشيد ، " **التكامل الإقتصادي العربي في ضوء تحديات العولمة واقع وآفاق – دراسة تحليلية مقارنة** " ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 17 |، العدد 26 ، 2021 .

4) حسين جواد أفراح ، " **آثار الحصار على العراق** " ، مجلة آداب الكوفة ،العراق ، العدد 56 ، 2023 .

5) حمد النيل عبد المنعم محمد الطيب ، " **آفاق التعاون الإقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية** " ، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 02 ، 2003 .

6) خرص عبد العزيز ، " **نحو مقاربة قانونية وإقتصادية وإجتماعية جديدة لقانون الخوصصة في ظل تحديات التشغيل والعمل في الجزائر** " ، مجلة قانون العمل والتشغيل ، العدد 2 ، 2022 .

7) خواجكية محمد هشام ، " **التكامل الإقتصادي في الخليج العربي** " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 9 ، 1977 .

8) الذهب حنان ،" **حرب الخليج الثانية عاصفة الصحراء 1991** " ، مجلة درع الوطن ، العدد 6 ، 2014 .

9) الزيتوني الطاهر ، " **تطور إستهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وآفاقه المستقبلية** " ، مجلة فصيلة محكمة تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، العدد 1 ،

10) ساحل محمد ، طالبي محمد ، " **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة (عرض تجربة ألمانيا)** " ، مجلة الباحث ، العدد 6 ، 2008 .

11) السيد سرور محمد السيد ، " **الجذور التاريخية للأزمات الحدودية العراقية – الكويتية** " ، مجلة كلية التربية جامعة المنصورة ، مصر ، العدد 123 ، 2023 .

12) شريف مراد ،" **الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة** " ، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية ، المجلد 2 ، العدد4 ، 2018 .

13) شكري عاشوري السويدي ، " **التحول الديمقراطي في الوطن العربي المحددات والمعوقات** " ، مجلة البمعهد العالي للدراسات النوعية ، العدد 13 ، 2024 .

14) عباس الربيعي كوثر ، مروان سالم العلي ، " **مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية –الإتحاد الأوروبي أنموذجا ، قضايا سياسية** ، العدد26 ، 2012 .

15) العبسي علي ، بلال شيخي ،" **الطاقة المتجددة كخيار إستراتيجي للطاقة التقليدية** " ، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية ، المجلد 11 ، العدد 1 ، 2018 .

16) العجال ليلى ،" **الإنتقال نحو الطاقة المتجددة كمقاربة لتحقيق الأمن الطاقوي بالجزائر**" ، المجلة الجزائرية للامن والتنمية ، المجلد 9 ، العدد 16 ، 2020 .

17) فرج عبد القادر جيلالي ، خليفة مونيا ، " **التحول الطاقوي من الطاقة التقليدية إلى الطاقة المتجددة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة** ، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة ، الجلد 3 ، العدد 2 ، 2020 .

18) كبير سمية ، " **أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000 _2004)** " مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 5 ، 2020 .

19) كسيرة سمية ،" **الإتجاهات الحالية لإنتاج وإستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر رؤية تحليلية انية ومستقبلية** " ، مجلة العلوم اللإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، الجزائر ، العدد 14 ، 2015 .

20) محمد أزهر علي عماد ، " **دور التكامل الإقتصادي الخليجي في الشراكة الإستراتيجية** " ، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة ، الأردن ، العدد 1 ، 2021 .

21) محمدي مليكة ، " **حرب الخليج الثانية (1990 _1991) وتوسع النفوذ الأمريكي في الخليج العربي** " ، مجلة أفكار وآفاق ، العدد4 ، 2022 .

22) مخلفي أمينة ،" **النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة** " ، مجلة الباحث ، عدد 9 ، 2011 .

23) معمر فطوم ،" **تطورات الطاقة المتجددة في الجزائر بين الواقع والمأمول**" ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، مجلد 9 ، العدد 01 ، 2023 .

24) مقدودة مسعودة ، " **التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول** " ، مجلة الباحث القانوني ، العددَ 1 ، 2020 .

25) مقراني الهاشمي ، " **التكامل الاقتصادي العربي** "، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 11 ، 1999 .

26) ملال شرف الدين ،" **التحول الطاقوي كنموذج جديد للتنمية الإقتصادية في الجزائر ...بين الجهود المبذولة وصعوبات التجسيد مع الإشارة لتجارب بعض الدول** "، مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة ، المجلد 5 ، العدد1 ، 2022 .

27) نظام بركات ،" **تداعيات 11 سبتمبر على النظام الدولي** " ، مجلة المعرفة ، العدد17 ، 2000 .

28) هرمز نور الدين وآخرون ، " **التعاون الإقتصادي العربي في مجال النفط** "، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية –سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية ، العدد 2 ، 2007 .

المحاضرات :

1) بوخليفي قويدر جهينة ، محاضرات في مقياس جغرافية الوطن العربي طبيعيا وبشريا وإقتصاديا ، السنة أولى ماستر ، تاريخ الوطن العربي المعاصر ، قسم العلوم الإنسانية ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، قطب شتمة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2021-2022 .

2) مخلفي أمينة ، (إقتصاد النفط) ، محاضرات حول مدخل إلى الإقتصاد البترولي ، الجزء الأول ، السنة الثالثة ليسانس LMD ،تخصص إقتصاد وتسيير بترولي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013_2014 .

التقارير والمؤتمرات :

1) أحمد سليمان ، الطاقة المتجددة ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، 2024 .

2) صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2002 ، 2003 .

3) اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2009 .

4) المنظمة العربية للإستثمار البترولي (أبيكورب) ، تقرير تأسيسي ، الدمام ، 1985 .

5) المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط (أوابك) ، " مؤتمر الطاقة العربي الثالث، الجزائر ، 1985 .

6) المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط (أوابك) ، التقرير السنوي (1983) ، الكويت ، 1983 .

7) مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، التعاون العربي في مجال الربط الكهربائي ، الاردن ، 2000 ، الأمانة العامة لجامعة الدول 2002 .

المواقع الإلكترونية :

1) www.uneb.org
2) www.unorg.com ، تاريخ الإطلاع 1 مارس 2025 على الساعة 55: 14 .
3) Amf.org.ae\ar\publication ، تاريخ الإطلاع 15 ماي 2025 على الساعة 00: 15 .
4) www.nabdalarab.com، تاريخ الإطلاع 10 ماي 2025 على الساعة 00: 10
5) Aljazeera.netlebusinesse.com ، تاريخ الإطلاع 10 ماي 2025 على الساعة 11: 20 .
6) www.akhbar.org.com ، تاريخ الإطلاع 12 ماي 2025 على الساعة 30 : 14

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة

الفصل الأول: مفهوم التعان الإقتصادي العربي.....8

المبحث الأول : لمحة عن الوطن العربي 9

المطلب الأول : الإمكانيات الطبيعية للوطن العربي..... 9

المطلب الثاني :الجغرافية البشرية..... 22

المطلب الثالث : الجغرافية الإقتصادية 25

المطلب الأول : تعريف التعاون الاقتصادي : 30

المطلب الثاني : اليات التعاون الاقتصادي :..... 33

المطلب الرابع : صور وانواع التعاون الاقتصادي :..... 38

المبحث الثالث : ماهية الطاقة..... 40

المطلب الأول : مفهوم الطاقة 40

المطلب الثاني :مفهوم الطاقة المتجددة..... 45

المطلب الثالث : الطاقة الغير متجددة :..... 54

الفصل الثاني:أسس التعازن الطاقوي العربي(1980-1990

المبحث الأول : أسباب وأهداف التعاون الطاقوي العربي : 63

المطلب الأول : أسباب التعاون الطاقوي العربي :..... 63

المطلب الثاني :أهداف التعاون الطاقوي العربي : 72

المبحث الثاني : مجالات التعاون الطاقوي العربي (1980-1990) :..... 76

المطلب الأول :مشاريع التعاون العربي في الطاقة المتجددة :..... 76

المطلب الثاني :مشاريع التعاون العربي في الطاقة الغير متجددة :..... 83

الفصل الثالث:محددات التعاون الطاقوي العربي(1991-2002)

المبحث الأول : التحولات الإقليمية والدولية وأثرها على التعاون الطاقوي العربي..... 91

المطلب الأول : التحولات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها على التعاون الطاقوي العربي : 91

المطلب الثاني: التحولات الإقتصادية الإقليمية والدولية واثرها على التعاون الطاقوي العربي 110

المطلب الثاني :تقييم التعاون العربي الطاقوي :.....125

الخاتمة

الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

الملخص

شهدت الفترة بين 1980 و 2002 محاولات متباينة لتعزيز التعاون الإقتصادي بين الدول العربية في مجال الطاقة ، في ظل تحولات إقليمية ودولية متسارعة كان الهدف الرئيسي من هذا التعاون هو تحقيق التكامل الطاقوي العربي من خلال إستغلال الموارد المشتركة وتنسيق السياسات الطاقوية ، بما يخدم التنمية الإقتصادية المستدامة في المنطقة ، خلال عقد الثمانينات برزت جهود مؤسسات العمل العربي المشترك مثل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ، حيث دعمت مشاريع في مجالات النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة . تميزت هذه المرحلة بطرح العديد من المبادرات والإتفاقيات الثنائية والجماعية التي ركزت على نقل التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية وتبادل الخبرات .

أما في عقد التسعينات فقد تأثر التعاون الطاقوي العربي بجملة من التحديات أبرزها تداعيات **حرب الخليج الثانية** ، **العولمة** ، وتغير أولويات الدول العربية إضافة إلى تزايد إرتباط بعض الدول بالسوق العالمية أكثر من محيطها الإقليمي ، ورغم ذلك إستمرت بعض مشاريع الربط الكهربائي وتطوير شبكات الغاز الطبيعي بين عدد من الدول مع تنامي دور القطاع الخاص ، يعكس هذا التعاون الطاقوي العربي خلال الفترة 1980_2002 مزيجا من الطموحات الكبيرة والمعوقات الواقعية ، إذ لم يصل إلى مستوى التكامل المنشود لكنه مهد لتجارب لاحقة قد تبنى عليها مبادرات مستقبلية أكثر فاعلية .

الكلمات المفتاحية :

الوطن العربي ، التعاون الإقتصادي العربي ، التكامل الإقتصادي ، الطاقة ، التنمية المستدامة ، حرب الخليج الثانية .

Summary :

Between 1890 and 2002 ,arab economic cooperation in the energy sector experienced varied efforts aimed at achieving regional energy integratin . The primary objective was to harness shared resources and coordinate development in the arab world .During the 1980 s , Arab joint action institutions-such as the Organization of Arab petroleum Exporting countries (OAPEC) and the arab fund for Economic and social development _played a key role in supporting projects related to oil , gas , electricity , and renewable energy . This perios saw the launch of multiple bilateral and multilateral initiatives focusing on technology transfer , infrastructure development ,and the exchange of expertise .

In the 1990 s, however , cooperatin faced significant challenges , including the repercussions of the gulf war , globalization , and shifting national priorities . Despite this , some interconnection projects in electricity and gas networks continued , with increased participation from the private sector . Arab energy cooperation during this period reflects a combination of ambitious goals and practical limitations . While it fell short of achieving full integration , it laid the groundwork for future initiaives with greater potential .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر، بسكرة
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الانسانية
السنة الجامعية 2025/2024

بسكرة في 2025/11/24

الاسم واللقب الأستاذ المشرف :.....
الرتبة :.....
المؤسسة الأصلية :.....

الموضوع: إذن بالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة).....
المطلعين (ة) .....

في تخصص: .....
والموسومة بـ: .....

والمسجل بقسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، أقر بأن المذكرة قد استوفت مقتضيات البحث العلمي من حيث الشكل والمضمون، ومن ثمة أعطي الإذن بطبعها.

إمضاء المشرف

مصادقة رئيس القسم

Université Mohamed Khider, B.P145 RP 07000 Biskra
☎ 033.59.1249

جامعة محمد خيضر بسكرة - ص.ب 145 ق ر - 07000 بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية - الطلب العلمي - شعبة

REPUBLIC ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIR
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEURE ET DE L
RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE MOHAMED KHIDER BISKRA
FACULTE DES SCIENCES HUMAINES ET SOCIALES
DEPARTEMENT SCIENCES HUMAINES
REF: /D.S.H./2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية -السنة الجامعية 2024- 2025
رقم : /ق.ع.إ/ 2025

التصريح الشرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله،

-الطالب(ة): فريال برقم

رقم بطاقة التعريف الوطنية: 211350563

تاريخ الصدور: 2025/02/16

المسجل (ين) بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: العلوم الانسانية شعبة: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

والمكلف(ين) بإنجاز مذكرة ماستر الموسومة ب:

التعاون الاقتصادي العربي في مجال الطاقة 1980-2002م

أصرح بشرفي(نا) أني(نا) ألتزم(نا) بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

التاريخ: 2025/05/27

توقيع المعني: